البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"

التقرير السنوي 2025

jkb.com

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

التقرير السنوي
2025

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي ... أكثر من بنك

تأسس البنك الأردني الكويتي كشركة مساهمة عامة أردنية في عام 1976 وتمكن من مواصلة النجاح والتطور حتى أصبح أحد أهم البنوك العاملة في المملكة الأردنية. يعمل البنك حالياً من خلال شبكة فروع محلية تضم 63 فرعاً موزعة في جميع أنحاء الأردن بالإضافة إلى فرع في قبرص. ولدى البنك ثلاث شركات تابعة وهم: شركة إجارة للتأجير التمويلي والمملوكة بالكامل من البنك والشركة المتحدة للاستثمارات المالية – الأردن بمساهمة بنسبة 89.8 % في رأس مال الشركة ومصرف بغداد –العراق بمساهمة نسبتها 53.4%.

ويعمل البنك الأردني الكويتي على توسيع خدماته لتتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية، ويعمل على تحسين خدماته ومنتجاته من خلال دمج الحلول التكنولوجية المصرفية المبتكرة. كما يقدم البنك الاستشارات الاستثمارية، والخدمات القانونية، والهندسة المالية، والتأمين، والوساطة، وغيرها من الحلول النموذجية للمؤسسات المالية العالمية. وقد مكن هذا التوسع البنك من أن يصبح مزوداً رائداً للخدمات الشاملة التي تلبي الاحتياجات المتنوعة لعملائه من خلال شبكة واسعة من الفروع، مع بناء علاقة فريدة مع كل عميل.

شركة مساهمة عامة محدودة

تأسست بتاريخ 1976/10/25

سجل تجاري

رقم 108

عضو مجموعة (كيبكو)

الكويت

رأس مال مدفوع

150 مليون دينار

رؤيتنا

أن نجعل المستقبل المشرق للقطاع البنكي هو الواقع لعملائنا اليوم

رسالتنا

تقديم تجارب بنكية متكاملة وسلسة عن طريق خدمات مبتكرة ورشيقة

قيمنا

نُرحب بالتغيير	ننمو من خلال التمكين	نعمل معاً	نُعامل الجميع كعائلة	نحن من مواطني الشركات

مجموع الموجودات
5.46 مليار دينار

مجموع حقوق الملكية
952 مليون دينار

التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي
2.1 مليار دينار

ودائع العملاء والتأمينات النقدية
3.93 مليار دينار

إجمالي الدخل
329.2 مليون دينار

نسبة كفاية رأس المال
21.92 %

حضرة صاحب الجلالة

الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو
الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

حضرة صاحب السمو
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني
ولي العهد

المحتويات

مجلس الإدارة	13
الإدارة التنفيذية	15
كلمة رئيس مجلس الإدارة	17
الأداء الاقتصادي 2025	23
مناقشات وتحليلات الإدارة حول نتائج أعمال البنك في عام 2025	29
أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2025 و 2024	32
أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2025	37
خطة العمل لعام 2026	49
تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة والايضاحات المرفقة بها للعام 2025	53
القوائم المالية الموحدة والإيضاحات المرفقة بها للعام 2025	58
الإفصاحات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية	205
تقرير الحوكمة لعام 2025	255
ملحق: دليل الحوكمة المؤسسية	
دليل شبكة الفروع والصرافات الآلية	

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

سعادة الشيخة ادانا ناصر الصباح – ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة

نائب رئيس مجلس الإدارة

معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر

الأعضاء

السيد مسعود محمود جوهر حيات	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت
السيد مصطفى سمير الشامي	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت
معالي السيد مروان محمود حسان عوض	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية 2025/4/27
السيد سمير عبدالله سعيد شحرور	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي اعتباراً من 2025/4/28
السيد نضال فائق محمد القبج	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية 2025/7/31
الأستاذة ريم يحيى حمتو أبزاخ	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي اعتباراً من 2025/8/7
السيد بيجان خسروشاهي	ممثل Odyssey Reinsurance Co. – الولايات المتحدة
السيد خليل أنيس خليل نصر	عضو مستقل
السيد ماجد فياض محمود برجاق	ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري
معالي السيدة خلود محمد هاشم السقاف	عضو مستقل
الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي	عضو مستقل
معالي السيدة نسرين زهدي عبد المجيد بركات	عضو مستقل
الدكتورة عبير غازي نيازي جرار	عضو مستقل

أمين سر مجلس الإدارة

السيد ابراهيم عيسى كشت

مدقق الحسابات

السادة آرنست اند يونغ «الأردن»

الإدارة التنفيذية

السيد هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي	الرئيس التنفيذي للمجموعة
السيد داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات
السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس قطاع الأعمال المصرفية
الدكتور مكرم أمين ماجد القطب	رئيس قطاع الائتمان
السيد إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والمؤسسات المالية
السيد سهيل أحمد محمود السلمان	رئيس الأعمال المصرفية للتجزئة
السيد زيد وديع جريس شرايحه	رئيس إدارة الأصول
السيد فادي نصيف خليل خليل	رئيس الأعمال المصرفية للشركات
السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية – أمين سر مجلس الإدارة
السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات
السيد طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات المصرفية
السيدة منال عبدالرزاق بديوي طبيشات	رئيس الشؤون الإدارية
السيد علاء يوسف جريس الحجازين	رئيس المالية
السيد عماد عدنان احمد مغاري	رئيس إدارة الموارد البشرية
السيد نضال فائق محمد القبج	رئيس حوكمة الشركات التابعة وأدائها
السيد فادي محمد أحمد عياد	رئيس مراقبة الامتثال
الدكتور محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر
السيد حسين عماد محي الدين رمضان	رئيس التدقيق الداخلي

أعضاء الإدارة التنفيذية الذين انتهت خدمتهم خلال عام 2025:

- **السيد يوسف حسن،** رئيس التدقيق الداخلي – تمت استقالته بتاريخ 19/ 06/ 2025

كلمة رئيس

مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

يسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لمجموعة البنك الأردني الكويتي لعام 2025، والذي يجسد أداء البنك ونتائجه خلال عام اتسم بتحديات اقتصادية إقليمية ودولية متسارعة. وقد واصل البنك خلال هذا العام تعزيز متانة مركزه المالي وترسيخ أولوياته الاستراتيجية، بما ينسجم مع التزامه بتحقيق قيمة مستدامة لمساهميه ودعم الاقتصاد الوطني.

لقد مرّ الاقتصاد العالمي خلال عام 2025 بمرحلة دقيقة اتسمت بتراجع واضح في سرعة التعافي الاقتصادي، وذلك نتيجة استمرار حالة عدم اليقين التي فرضتها التطورات الجيوسياسية المتسارعة، وتداخل الضغوط المالية والتجارية، وهو ما أسهم في تصاعد المخاطر التي تهدد استدامة النمو العالمي. وقد استقر معدل النمو العالمي عند نحو 3.2%، وهو مستوى يقل عن المعدلات التاريخية المعتادة، مما يعكس بداية ضعف في منظومة النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي، وانكماش حركة التجارة العالمية، إعادة رسم خارطة تدفقات الاستثمار، ولا سيما في عدد من الاقتصادات الكبرى.

وعلى الرغم من أن التضخم العالمي واصل تراجعه ليصل إلى نحو 4.1% بنهاية عام 2025، مع توقعات باستمرار هذا الانخفاض خلال عام 2026، إلا أن هذا التراجع لم يكن كافياً لتبديد المخاوف من عودة الضغوط التضخمية، إذ لا تزال تقلبات أسعار الطاقة، وارتفاع كلف الشحن والنقل، وتأثر كلف الإنتاج بالعوامل الجيوسياسية بالاضافة الى الرسوم الجمركية الاضافية التي فرضتها الولايات المتحدة على مستورداتها تُبقي بيئة الأعمال العالمية في حالة من الحذر والترقب.

وشكّلت السياسة النقدية العالمية أحد أبرز محددات المشهد الاقتصادي الدولي خلال عام 2025، في ظل استمرار آثار دورة التشدد النقدي التي انتهجتها البنوك المركزية الكبرى خلال الأعوام الماضية للحد من التضخم، وما ترتب عليها من تشديد في الأوضاع المالية وارتفاع كلف الاقتراض وتراجع قدرة الشركات والحكومات على التوسع في الاستثمار والإنفاق الرأسمالي، ولا سيما في القطاعات الإنتاجية كثيفة رأس المال.

ورغم بدء توجه حذر نحو تخفيف القيود النقدية في عدد من الاقتصادات المتقدمة، مدفوعاً بتراجع معدلات التضخم وتحسّن بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا أن التعافي العالمي ما يزال غير متكافئ بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة، في ظل استمرار الضغوط التمويلية وارتفاع مستويات الدين العام. وفي موازاة ذلك، أسهمت التحولات السياسية في عدد من الاقتصادات الكبرى، ولا سيما التهديدات المتكررة بفرض رسوم جمركية إضافية من قبل الإدارة الأمريكية في إطار التوجه نحو إعادة النظر في السياسات التجارية الدولية، في تعميق حالة عدم اليقين بشأن مستقبل التجارة العالمية وسلاسل التوريد، وإعادة مخاطر تصاعد الإجراءات الحمائية إلى الواجهة من جديد، بما انعكس على تدفقات التجارة والاستثمار عالمياً.

وأثرت التوترات في منطقة الشرق الأوسط بشكل مباشر على حركة التجارة وسلاسل الإمداد. وقد أدت الاضطرابات في منطقة البحر الأحمر إلى تغيير مسارات الشحن بعيداً عن قناة السويس، مما تسبب في ارتفاع تكاليف النقل وزيادة مدد الشحن، وهو ما انعكس بدوره على كلف الإنتاج والتجارة الدولية، وفرض على المؤسسات المالية والمصرفية ضرورة تعزيز مرونة نماذج أعمالها ورفع مستويات التحوط في إدارة المخاطر لمواجهة المتغيرات المحتملة.

المساهمون الكرام،

جاء عام 2025 على الاقتصاد الوطني الأردني في لحظة مفصلية اتسمت بتشابك التحديات الإقليمية والدولية، وتسارع التحولات الاقتصادية العالمية، في وقت واصل فيه الأردن، بقيادة جلالة الملك عبد اللّه الثاني ابن الحسين المعظم، نهج الإصلاح الاقتصادي والمالي الهادف إلى تعزيز الاستقرار الكلي، ورفع وتيرة النمو، وتحفيز الاستثمار، وتوسيع قاعدة الإنتاج، بما ينسجم مع أولويات رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة التحديث الشامل للدولة.

وأظهر الاقتصاد الأردني خلال عام 2025 قدرة واضحة على الصمود والتكيّف، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بلغ نحو 2.7% خلال العام 2025، مقارنة بنسبة 2.5% للفترة ذاتها من عام 2024، في دلالة على تحسّن تدريجي في وتيرة النشاط الاقتصادي، مدعوماً باستمرار نمو أداء عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية الحيوية.

وفي تأكيد متجدد على متانة الأسس الاقتصادية للمملكة، واستدامة سياساتها المالية والنقدية، أجمعت وكالات التصنيف الائتماني العالمية الرئيسة على تثبيت التصنيف الائتماني السيادي للأردن مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو ما يعكس ثقة المؤسسات الدولية بقدرة الاقتصاد الوطني على إدارة المخاطر، واحتواء الصدمات الخارجية، ومواصلة تنفيذ برامج الإصلاح المالي والهيكلي، ولا سيما تلك المرتبطة بتعزيز الانضباط المالي، وتحسين بيئة الأعمال، ودعم تنافسية الاقتصاد.

وفيما يتعلق بالمؤشرات السعرية، واصلت المملكة الحفاظ على مستويات تضخم منخفضة ومستقرة، حيث بلغ معدل التضخم خلال عام 2025 نحو 1.77%، ليبقى من بين الأدنى إقليمياً، بما يجسد التوازن الدقيق بين السياسات النقدية والمالية، ويسهم في حماية القوة الشرائية للأفراد، وتوفير بيئة أكثر ملاءمة للنشاط الاستثماري والتمويلي.

وعلى صعيد سوق العمل، ورغم استمرار التحديات الهيكلية المرتبطة بارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين فئة الشباب، سجل معدل البطالة الإجمالي نحو 16.2% خلال الربع الثالث من عام 2025، فيما بلغ بين الأردنيين نحو 21.4%، في وقت بدأت تظهر فيه مؤشرات تدريجية على تحسن مستويات التشغيل في عدد من القطاعات، مدفوعة بتوسع الأنشطة الاقتصادية، واستمرار برامج التحفيز والدعم الموجهة للمشروعات الإنتاجية.

وفي إطار تطور مؤشرات القطاع الخارجي، واصلت التجارة الخارجية تسجيل أداء إيجابي، حيث ارتفعت الصادرات الوطنية خلال عام 2025 بنسبة 9.9% لتصل إلى نحو 9.624مليار دينار، في مقابل ارتفاع المستوردات بنسبة 7.5% لتبلغ نحو 20.528 مليار دينار، وبلغ العجز في الميزان التجاري نحو 9.945 مليار دينار، ورفع نسبة تغطية الصادرات للمستوردات إلى 52% .

كما واصلت مصادر الدخل الخارجي دعم متانة الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت حوالات العاملين الأردنيين في الخارج بنسبة 4.5% لتصل إلى نحو 4.5 مليار دولار عام 2025، فيما سجل الدخل السياحي نمواً بنسبة 7.6% ليصل إلى نحو 7.8 مليار دولار، مدعوماً بارتفاع أعداد الزوار، واتساع قاعدة الأسواق السياحية.

وعلى صعيد الاستقرار النقدي والمالي، واصل البنك المركزي الأردني تعزيز موقعه الاحتياطي، حيث تجاوزت الاحتياطيات الأجنبية مستوى 25.5 مليار دولار بنهاية عام 2025، في أعلى مستوياتها التاريخية، بما يغطي ما يزيد على ثمانية أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، ويشكّل ركيزة أساسية لحماية الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية بالاقتصاد الأردني.

وعلى صعيد القطاع المصرفي الأردني، واصل القطاع خلال عام 2025 أداءه القوي ودوره المحوري في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي في المملكة، مستنداً إلى متانة القاعدة الرأسمالية، وارتفاع مستويات السيولة، واستمرار الثقة بالمنظومة المصرفية الوطنية، في ظل بيئة تشغيلية اتسمت بتقلبات إقليمية وضغوط عالمية متزايدة.

فقد أظهرت المؤشرات المصرفية الكلية استمرار نمو النشاط الائتماني والتمويلي، حيث ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في المملكة بنسبة 3.7% خلال عام 2025، ليصل إلى نحو 36.1 مليار دينار أردني، بما يعكس استمرار قدرة الجهاز المصرفي على تمويل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في مختلف القطاعات، ودعم برامج التوسع والنمو لدى الشركات والمؤسسات. فيما ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك بنسبة 7.1% ليبلغ نحو 50 مليار دينار، بما يعكس عمق الثقة بالقطاع المصرفي الوطني، واستقرار مستويات السيولة في النظام المالي.

كما حافظ القطاع المصرفي على مستويات مرتفعة من السيولة والملاءة المالية، مدعومة باستمرار التزام البنوك بتعليمات البنك المركزي الأردني ومعايير كفاية رأس المال، الأمر الذي مكّن الجهاز المصرفي من امتصاص التقلبات المحتملة في الأسواق، وتعزيز قدرته على الاستجابة لمتطلبات التمويل المختلفة دون الإخلال باستقرار مراكزه المالية.

وفي سياق مواكبة التحولات الهيكلية في الصناعة المصرفية، واصل القطاع خلال عام 2025 تسريع وتيرة التحول الرقمي، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتطوير قنوات الدفع الرقمية، بما يسهم في تحسين تجربة المتعاملين، ورفع كفاءة العمليات التشغيلية، وتعزيز الشمول المالي، إلى جانب دعم الابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية.

كما واصل القطاع المصرفي التزامه المتنامي بمتطلبات الاستدامة والتمويل المسؤول، من خلال التوسع في أدوات التمويل الأخضر والمستدام، وتعزيز الأطر المؤسسية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية وأولويات السياسات العامة، ويعزز دور البنوك في دعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وشمولًا.

وجاء هذا الأداء الإيجابي للقطاع المصرفي في ظل بيئة تنظيمية حصيفة يقودها البنك المركزي الأردني، أسهمت في ترسيخ متانة النظام المالي، وتعزيز الاستقرار النقدي، وضمان التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي.

أما بالنسبة لاقتصاد جمهورية العراق خلال عام 2025 أداءً إتسم بمحاولات جادة تحقيق توازن بين استمرار هيمنة القطاع النفطي وتنشيط القطاعات غير النفطية، حيث تأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بتراجع الإنتاج النفطي المرتبط بالتزامات "أوبك+"، مقابل نمو القطاع غير النفطي بنحو 4%. كما ساهم تراجع التضخم إلى حوالي 2.2% واستمرار قوة الاحتياطيات الأجنبية التي تجاوزت 100 مليار دولار في دعم الاستقرار الاقتصادي.

ومع دخول عام 2026، لا يزال الاقتصاد يواجه تحديات مرتبطة بالاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية والضغوط على المالية العامة، في حين تواصل الحكومة جهودها لتنويع الاقتصاد وتعزيز أمن الطاقة من خلال تطوير حقول الغاز وتحسين كفاءة النظام المالي، بما يدعم تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة، الا ان التحديات الجيوسياسية في المنطقة وتداخل العلاقة بين العراق وايران ستجعله متأثرا مباشرا بأي احداث سوف تحصل هناك مما يرفع حالة عدم اليقين وبالتالي زيادة الضغوطات على الاقتصاد العراقي وإنعكاس ذلك بالضرورة على أداء القطاع المصرفي العراقي خلال العام 2026.

شهد اقتصاد جمهورية قبرص خلال عام 2025 أداءً مرناً رغم التحديات الجيوسياسية الإقليمية، مدعوماً بنمو قوي في قطاعات السياحة والخدمات المالية والتكنولوجيا، إلى جانب توسع قطاعي العقارات والإنشاءات، مما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي يقارب 3.2% مع بقاء التضخم عند مستويات معتدلة.

ومع التطلع إلى عام 2026، يتوقع استمرار الجهود الحكومية لتعزيز تنافسية الاقتصاد وتنويع مصادر النمو ضمن إطار رؤية قبرص 2035، مع التركيز على تطوير قطاع الطاقة وتسريع استغلال موارد الغاز الطبيعي وتعزيز الربط الكهربائي مع أوروبا، بما يدعم تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى المتوسط.

أداء مجموعة البنك الأردني الكويتي لعام 2025

واصلت مجموعة البنك الأردني الكويتي خلال عام 2025 تعزيز متانة مركزها المالي وتحقيق نمو متوازن في مختلف أنشطتها، بما يعكس السياسة المصرفية المتحفظة التي ينتهجها البنك ونهجه المتوازن في إدارة المخاطر، الأمر الذي يعزز استدامة أعمال المجموعة وقدرتها على مواصلة دعم مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقد بلغ إجمالي موجودات المجموعة في نهاية عام 2025 نحو 5.5 مليار دينار أردني، فيما بلغ صافي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي 2.1 مليار دينار أردني. كما شكّلت ودائع العملاء والتأمينات النقدية ما نسبته 87.2% من إجمالي المطلوبات، حيث بلغ مجموع ودائع العملاء والتأمينات النقدية قرابة 4 مليارات دينار أردني بنهاية العام.

وعلى صعيد القاعدة الرأسمالية، ارتفع مجموع حقوق الملكية ليصل إلى حوالي 952.1 مليون دينار أردني في نهاية عام 2025 مقارنة مع 886.1 مليون دينار أردني في نهاية عام 2024، وبنسبة نمو بلغت 7.4%، فيما بلغت حصة مساهمي البنك من مجموع حقوق الملكية حوالي 779.5 مليون دينار أردني.

كما حافظت المجموعة على مستوى مريح يفوق المتطلبات الرقابية لنسبة كفاية رأس المال وبواقع 21.92%، بما يضمن قدرة المجموعة على دعم النمو المستقبلي.

وفي إطار النهج المتحفظ لإدارة المخاطر، واصلت إدارة البنك سياستها في تعزيز مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية تحوطاً لأي ضعف محتمل في بعض الحسابات، وكذلك للتداعيات الحالية والمحتملة على الاقتصاد الوطني. وقد تم اقتطاع مبلغ 28.6 مليون دينار أردني من أرباح عام 2025 لهذه الغاية مقارنة مع 48 مليون دينار أردني خلال عام 2024، مع الاستمرار في المتابعة الدقيقة لكافة الحسابات.

أما على صعيد النتائج المالية، فقد بلغ صافي الأرباح قبل الضريبة خلال عام 2025 نحو 173.3 مليون دينار أردني، فيما بلغ صافي الأرباح بعد الضريبة حوالي 151.1 مليون دينار أردني، محققاً عائداً على حقوق الملكية بلغ نحو 16.4%.

وقد تراجعت نتائج العام نتيجة انخفاض إيرادات العمولات وأرباح العملات الأجنبية مقارنة بعام 2024، إثر تخفيض السقوف السعرية المتعلقة بمصرف بغداد (شركة تابعة) وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. وحيث إن نحو 70% من إجمالي دخل المصرف يتركز في هذه الإيرادات، فقد أدى ذلك سابقاً إلى تحقيق أرباح استثنائية خلال عامي 2024 و2025، إلا أنه قد يؤدي مستقبلًا إلى تذبذب في أرباح المصرف والمجموعة. وتعمل الإدارة حالياً على إعادة هيكلة الأعمال وتنويع مصادر الدخل لمصرف بغداد بما يعزز استدامة الأرباح على المدى المتوسط والطويل.

واستناداً إلى النتائج المالية المحققة لعام 2025، يوصي مجلس الإدارة الهيئة العامة الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية بقيمة 27 مليون دينار أردني، بما يعادل 18% من رأس المال.

وعلى صعيد الإنجازات الاستراتيجية خلال عام 2025، واصل البنك الأردني الكويتي ترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة تجمع بين متانة الحوكمة وتسريع التحول الرقمي وتعميق دوره في التمويل المستدام والتوسع الإقليمي، وذلك عبر حزمة متكاملة من المبادرات النوعية. ففي إطار تعزيز الجاهزية التشغيلية والأمن السيبراني، حصل البنك على شهادة ISO/IEC 27001:2022 الخاصة بنظام إدارة أمن المعلومات وفق أحدث نسخة من المعيار الدولي، بما يعكس التزامه بتطبيق أفضل الممارسات العالمية في حماية البيانات والبنية التحتية الرقمية.

كما أنجز البنك بنجاح تطبيق معايير CBPR+ على شبكة SWIFT بالتعاون مع شركة "بروجرس سوفت"، إلى جانب الشروع في تنفيذ منصة Payments Hub المتطورة، بما يسهم في رفع كفاءة عمليات المدفوعات وتعزيز الجاهزية للمرحلة المقبلة من تطور أنظمة الدفع.

وفي سياق تطوير منظومة المدفوعات الرقمية محلياً، عزز البنك شراكته الاستراتيجية مع "ماستركارد" لدعم الابتكار في حلول الدفع الإلكتروني، وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية، وتحسين تجربة العملاء، بما يخدم توجهات الشمول المالي والتحول الرقمي في المملكة.

وفي موازاة ذلك، واصل البنك ريادته في مجال الاستدامة والتمويل الأخضر، من خلال تعاونه مع EIB Global لدعم التحول الأخضر في القطاع الخاص، وإسهامه في تمويل المشاريع البيئية، إلى جانب احتفاله بالانتهاء من تخصيص كامل عوائد أول إصدار لسندات خضراء في الأردن، وإطلاق أول تقرير للتمويل المستدام، بما يعزز مستويات الشفافية ويجسد التزام البنك بقياس الأثر البيئي والاجتماعي للتمويل.

كما سجّل البنك إنجازاً نوعياً بحصوله على شهادة EDGE للأبنية الخضراء، ليكون أول بنك في الأردن ينال هذا الاعتماد الدولي، تأكيداً لنهجه المؤسسي في كفاءة استخدام الموارد والحد من الأثر البيئي لعملياته. فيما تُوّج البنك بجائزة "بنك العام في الأردن لعام 2025" من مجلة The Banker، في اعتراف يعكس متانة أدائه وتميز نموذجه التشغيلي.

وفي إطار استراتيجيته للتوسع الإقليمي وتنويع مصادر الدخل وتعزيز حضوره الخارجي، باشر البنك الإجراءات اللازمة للاستحواذ على حصة مسيطرة في – FIMBank مالطا، في خطوة تعكس توجهاً واضحاً نحو توسيع نطاق أعماله العابرة للحدود، وبالتوازي أوصى مجلس الإدارة برفع رأسمال البنك بمقدار 60 مليون دينار أردني، بما يعزز القاعدة الرأسمالية ويدعم خطط النمو المستقبلية للبنك على المستويين المحلي والإقليمي.

إن ما حققه البنك خلال عام 2025 يعكس سلامة الرؤية الاستراتيجية التي اعتمدها مجلس الإدارة، وفاعلية الإدارة التنفيذية في تحويل هذه الرؤية إلى نتائج عملية، إلى جانب الجهود التي تبذلها كوادر البنك على مختلف المستويات بروح عالية من الالتزام والمسؤولية.

وفي هذا الإطار، يتقدّم مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم الحكيمة، وإلى الإدارة التنفيذية وكافة كوادر البنك على إخلاصهم وتميّزهم في الأداء وقدرتهم على الابتكار والتكيّف مع متطلبات المرحلة.

كما يعبّر مجلس الإدارة عن بالغ تقديره لمساهمي البنك وشركائه وعملائه على ثقتهم المتواصلة ودعمهم الدائم لمسيرة البنك، ويثمّن في الوقت ذاته الدور الذي تضطلع به الجهات الرقابية والتنظيمية، وفي مقدمتها البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية، والبنك المركزي العراقي، والبنك المركزي القبرصي، لما يقدمونه من توجيه وتعاون يسهمان في تعزيز متانة القطاع المصرفي واستدامة نموه.

الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح

رئيس مجلس الإدارة

الأداء الاقتصادي
2025

آفاق الأداء الاقتصادي العالمي لعام 2026

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي في 2026 نموًا بنسبة 3.3%، بعد التكيف مع صدمات عام 2025 من التعريفات الجمركية واضطرابات الأسواق. يقود التحول الرقمي وزيادة الإنتاجية النمو في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 1.8%، مدفوعًا بخفض الضرائب، بينما تحافظ الصين على نمو مستقر حول 4.8% بفضل قوة صادراتها، ما يعكس قدرة الاقتصاد العالمي على التكيف مع التحولات الجديدة وتعزيز الشراكات الإقليمية الأكثر استقراراً.

على المدى القريب، من المتوقع أن تساهم المحادثات التجارية في خفض الرسوم الجمركية وزيادة قابلية التنبؤ بالسياسات ودعم مكاسب الكفاءة عالميا، عبر تعزيز التواصل في مجالات تجارة الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر والرسوم الدولية، مما سيساعد في مساندة الاستثمار.

على صعيد السياسة النقدية، من المتوقع أن يهبط التضخم العالمي تدريجيًا، مع عودة أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من 2%، مما يعزز جاذبية الاستثمار ويتيح فرصًا لتيسير نقدي جديد. كما سيبدأ الاقتصاد العالمي في جني عائد الإنتاجية الناتج عن دمج الذكاء الاصطناعي في الصناعة والخدمات، حيث تساعد التكنولوجيا على خفض التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة، مع تعويض جزئي لنقص العمالة في اقتصادات متقدمة مثل أوروبا واليابان.

ورغم التفاؤل بالنمو، يظل الاقتصاد العالمي تحت ضغوط ديون مرتفعة، مما يحد من قدرة الحكومات على مواجهة الأزمات المستقبلية. وستواجه الأسواق الناشئة تحديات مزدوجة: الاستفادة من تحسن التجارة، مقابل ارتفاع تكلفة خدمة ديونها بالدولار. وبذلك، سيظل الأداء الاقتصادي متفاوتًا، حيث تحقق الدول القادرة على تبني التحول الرقمي والطاقة المتجددة تقدماً، بينما تبقى الاقتصادات الأقل مرونة عالقة بنمو ضعيف وديون مرتفعة، ما يجعل الاستدامة المالية معيار النجاح الحقيقي لعام 2026.

الأداء الاقتصادي الأردني

أظهر الاقتصاد الأردني خلال عام 2025 مرونة ملحوظة في مواجهة الضغوط الخارجية، مدفوعاً بسياسات نقدية متينة واستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي. سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً يُقدر بنحو 2.7% في عام 2025، مقارنة بـ 2.4% في عام 2024. ورغم التحديات التي واجهها قطاع السياحة سابقاً، إلا أن عام 2025 شهد تعافٍ تدريجي بفضل تنويع الأسواق المستهدفة.

وتشير التوقعات لعام 2026 إلى استمرار هذا المسار التصاعدي، حيث يُنتظر أن يرتفع معدل النمو ليصل إلى 2.9%. أما التضخم، فقد ظل تحت السيطرة ضمن مستويات 2.2%–2.5%، وهي من الأقل إقليمياً، مما يعكس نجاح البنك المركزي الأردني في الحفاظ على الاستقرار النقدي وربط الدينار بالدولار بفعالية عالية. ومن المتوقع أن يساهم الاستقرار الاقتصادي المتزايد وتحسن الطلب المحلي في دعم هذه التوقعات الإيجابية لعام 2026، مما يعزز من قوة الاقتصاد الوطني أمام أي متغيرات مستقبلية.

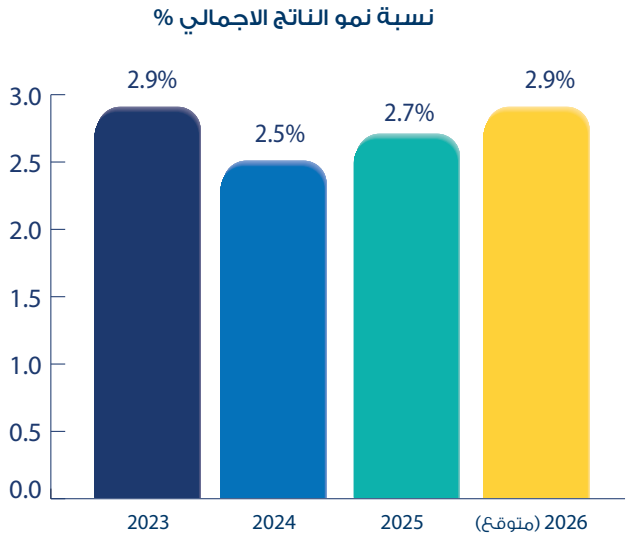

المصدر: صندوق النقد الدولي

وعلى المستوى المحلي، يواصل الأردن إظهار مرونة كبيرة في الحفاظ على استقراره الاقتصادي، رغم استمرار التحديات الجيوسياسية في المنطقة. ووفقاً للتقديرات الفعلية لعام 2025، فقد سجل الاقتصاد الأردني نمواً حقيقياً يقارب 2.7%، مدعوماً بأداء قوي في قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة، بالإضافة إلى استقرار الصادرات الوطنية. ومع استمرار تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، يُتوقع أن يرتفع هذا المعدل ليصل إلى 2.9% في عام 2026، مدفوعاً بتحسن تدريجي في حركة السياحة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمشاريع الوطنية الكبرى المتوقع تنفيذها مثل الناقل الوطني للمياه وسكة الحديد ومدينة عمرة.

وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي لعام 2025، فإن الاقتصاد الأردني يسير في مسار نمو تصاعدي بفضل الإصلاحات الهيكلية المستمرة، مع الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي. وقد نجحت الحكومة في خفض نسبة الدين العام تدريجياً لتصل إلى نحو 84.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2025، مع توقعات بانخفاضها إلى 82% في عام 2026. وتعكس هذه المؤشرات نجاح السياسات المالية في مواجهة الصدمات الخارجية، مما عزز الثقة الدولية في قوة الاقتصاد الوطني، وهو ما أدى إلى استقرار التصنيفات الائتمانية السيادية للمملكة عند مستويات إيجابية.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، يلتزم البنك المركزي الأردني بالحفاظ على نظام سعر الصرف الثابت للدينار مقابل الدولار الأمريكي، مع تحقيق نجاح ملموس في السيطرة على التضخم ليظل عند مستويات مستهدفة حول 2.5%. ويبقى البنك مستعداً لتعديل أدواته النقدية بما يضمن حماية القوة الشرائية للمواطنين وتعزيز جاذبية بيئة الأعمال، مع توفير سيولة كافية لدعم القطاعات الإنتاجية المحركة للنمو.

أبرز مؤشرات الاقتصاد الأردني:

الناتج المحلي الإجمالي (الأردن)

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن نمواً بنسبة 2.7% بنهاية عام 2025، وهي نسبة تعكس صمود الاقتصاد أمام التوترات الإقليمية رغم التباطؤ الطفيف مقارنة بـ 2.6% في 2023. ومن المتوقع، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، أن يرتفع معدل النمو في عام 2025 ليصل إلى 2.9% مع تحسن وتيرة النشاط السياحي والتعافي في قطاع الإنشاءات.

وجاء هذا الأداء مدفوعاً بنمو مستقر في معظم القطاعات، حيث برز قطاع الخدمات المالية وقطاع الكهرباء والمياه كأكثر القطاعات مساهمة، بينما شهد قطاع السياحة (المطاعم والفنادق) ضغوطاً في النصف الأول من 2024 متأثراً بتداعيات الأحداث الجيوسياسية، قبل أن يبدأ في الاستقرار التدريجي.

وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) يُعتبر حالياً ضمن مستويات "منخفضة ومستقرة" مقارنة بالمعدلات العالمية والإقليمية، وهو ما يعزز القوة الشرائية للدينار الأردني. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاستقرار في عام 2026 مع توقعات بنمو اقتصادي يصل إلى حوالي 2.9%.

المالية العامة

ارتفعت الإيرادات المحلية الفعلية في عام 2025 بنسبة 4.5%، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لتحسن كفاءة التحصيل الضريبي ونمو الإيرادات غير الضريبية بنسبة 6%، ومن المتوقع أن تواصل نموها لتصل إلى 10.2 مليار دينار في عام 2025، أما بالنسبة لنسبة التحصيل فبلغت 98% من المقدرة في الموازنة، مقارنة ب 93% من عام 2024.

وبلغ إجمالي الإيرادات العامة (المحلية + المنح) لعام 2024 ما مقداره 12.6 مليار دينار، بزيادة نسبتها 7.7% عن العام السابق. وبالمقارنة مع 11.9 مليار دينار لنهاية تشرين الثاني 2025.

وبذلك، نتجت التطورات المالية عن تسجيل عجز مالي (بعد المنح) لعام 2024 بلغ حوالي مليار دينار (ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما تشير التوقعات لعام 2025 إلى استهداف خفض العجز المالي ليصل إلى 1.85 مليار دينار، وذلك ضمن خطة الاستدامة المالية وتقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات.

وتميز أداء المالية العامة في عام 2025، بالتركيز على تسريع وتيرة الإنفاق الرأسمالي، إذ تم صرف نحو 1.2 مليار دينار في 2024 ،بالمقارنة مع انفاق 1.2 للعشرة اشهر الاولى من العام 2025.

بلغ رصيد الدين الحكومي بنهاية عام 2024 (بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) ما قيمته 34.2 مليار دينار أو ما نسبته 89.5% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2024، مقارنة بـ 32.3 مليار دينار في نهاية عام 2023. ومن المتوقع أن تستقر هذه النسبة في عام 2025 لتقترب من 88.2% نتيجة لسياسات ضبط الدين العام وتسارع وتيرة النمو الاقتصادي.

وبلغ رصيد الدين الخارجي (موازنة ومكفول) بنهاية عام 2024 حوالي 19.3 مليار دينار أو ما نسبته 50.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 18.2 مليار دينار في نهاية عام 2023. وتشير التقديرات لعام 2025 إلى توجه الحكومة نحو التوسع في التمويل المحلي لتقليل المخاطر المرتبطة بتذبذب أسعار الصرف العالمية، مما قد يحافظ على مستويات الدين الخارجي ضمن حدود 19.5 مليار دينار.

في حين بلغ رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بنهاية عام 2024 حوالي 14.9 مليار دينار أو ما نسبته 39% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 14.1 مليار دينار في نهاية عام 2023. ويُتوقع أن يشهد عام 2025 إصدارات سندات تنموية جديدة ترفع هذا الرصيد ليصل إلى 15.6 مليار دينار لدعم المشاريع الرأسمالية الكبرى.

آفاق الأداء الاقتصادي 2026

من المتوقع أن يشهد النمو العالمي استقراراً نسبياً في عام 2026، حيث يتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.3%. ويأتي هذا التوقع مدفوعاً بتحسن مؤشرات الاستهلاك العالمي واستقرار سلاسل التوريد، وتنفيذ مشاريع رأسمالية كبرى مثل: مشروع الناقل الوطني، سكك الحديد والتنقيب عن الغاز، مدينة عمرة وغيرها من المشاريع ورغم استمرار بعض التحديات الجيوسياسية وتقلبات أسعار الطاقة التي قد تؤثر على توقعات بعض الأقاليم.

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي لعام 2026، يتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 3.1%. ويعول في هذا النمو على استمرارية تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى استقرار الصادرات الوطنية ونمو الدخل السياحي. ومحلياً، وعلى صعيد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2026، فمن المقدر أن تنمو الإيرادات العامة لتصل إلى حوالي 10.5 مليار دينار بحيث تبلغ تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية حوالي 89% . كما يتوقع أن يبلغ إجمالي الإنفاق حوالي 12.8 مليار دينار، مع التركيز على زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 16.8% لدعم المشاريع التنموية الكبرى وخفض العجز الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تعزيزاً لكفاءة الإنفاق العام.

الأداء الاقتصادي العراقي

تميز الأداء الاقتصادي للعراق خلال عام 2025 بمحاولات جادة لتحقيق التوازن بين الهيمنة النفطية وتنشيط القطاعات البديلة، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً مرتبطاً بالتزامات خفض الإنتاج ضمن "أوبك+"، يقابله نمو واعد في القطاع غير النفطي بنحو 4%. وقد انعكس هذا النشاط في استقرار نسبي لمعدلات التضخم التي انخفضت لتصل إلى 2.2%، مع نجاح البنك المركزي في الحفاظ على قوة الاحتياطيات الأجنبية التي تجاوزت حاجز 100 مليار دولار، إضافة إلى تعزيز احتياطي الذهب ليصل إلى 172 طناً. ومع دخول عام 2026، تشير التوقعات إلى استمرار التحدي المتمثل في الاعتماد المفرط على القطاع النفطي (الذي يمثل أكثر من 90% من الإيرادات)، مما سيشكل ضغطاً مستمراً على الموازنة العامة، خاصة مع التوسع المتوقع في النفقات التشغيلية والرواتب التي رفعت مستوى الدين العام الداخلي.

وعلى الصعيد الهيكلي والاستثماري، يُتوقع أن يشهد عام 2026 توجهاً استراتيجياً أكبر نحو تحقيق أمن الطاقة من خلال استكمال تطوير حقول الغاز وتقليل الاعتماد على المستورد من الطاقة، مما يساهم في تحسين بيئة الاستثمار في البنية التحتية. ورغم هذه المؤشرات، ستستمر تحديات عام 2026 متمثلة في استقرار فجوة سعر الصرف بين السوق الرسمي والموازي، وبقاء معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة تقارب 13.5%. كما يُتوقع أن يواجه الاقتصاد ضغوطاً ناجمة عن عجز الموازنة التقديري، مما يدفع الحكومة نحو التركيز على التحول الرقمي للنظام المالي وتعزيز التحصيل الضريبي لتقليل الهدر، في محاولة لخلق نمو أكثر شمولاً واستدامة يلمس أثره المواطن العراقي بشكل مباشر بعيداً عن تقلبات أسواق الطاقة العالمية.

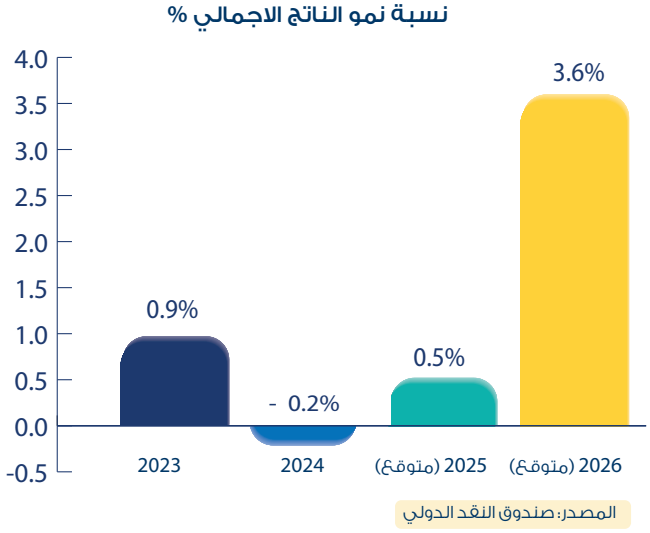

آفاق الأداء الاقتصادي العراقي 2026

تتجه آفاق الاقتصاد العراقي في عام 2026 نحو تحقيق قفزة في معدلات النمو قد تصل إلى 6.7%، مما يضعه في صدارة الاقتصادات العربية من حيث سرعة النمو، مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة إنتاج النفط بعد انتهاء قيود "أوبك+" وتوقعات وصول الإنتاج إلى 4.15 مليون برميل يومياً. ومع ذلك، يظل هذا النمو محفوفاً بمخاطر هيكلية تتمثل في الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، حيث يُتوقع ارتفاع نسبة الدين العام إلى 56.5% من الناتج المحلي الإجمالي لمواجهة العجز المالي الناتج عن زيادة الانفاق على الرواتب والإنفاق العام، بينما يُتوقع استقرار معدلات التضخم عند مستويات منخفضة تقارب 2.3%؛ مما يجعل استدامة هذا الانتعاش مرهونة بمدى نجاح الإصلاحات المصرفية، وتفعيل المشاريع الاستراتيجية مثل "طريق التنمية"، وقدرة الدولة على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن تقلبات أسواق الخام العالمية، كما ان تحدي الاستقرار الحكومي والاوضاع الجيوسيساسية في المنطقة لازالت تلقي بظلالها على مختلف القطاعات وتبقى التوقعات مدار استفهام بانتظار ماذا سيحدث.

الأداء الاقتصادي لجمهورية قبرص

تميز الأداء الاقتصادي لجمهورية قبرص خلال عام 2025 بمرونة ملحوظة وسط تحديات جيوسياسية إقليمية، إلى جانب التجزئة السياسية العالية فيها، حيث عززت الدولة مكانتها كمركز إقليمي للتكنولوجيا والطاقة. وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً مدفوعاً بانتعاش قوي في قطاعي السياحة والخدمات المالية، بالإضافة إلى توسع في قطاع العقارات والإنشاءات بنحو 3.2%. وانعكس هذا النشاط في استقرار معدلات التضخم التي تمت السيطرة عليها لتصل إلى 2.0% بفضل السياسات النقدية المتوازنة. ومع الانتقال إلى عام 2026، تشير التوقعات إلى استمرار التوجه الاستراتيجي نحو تحقيق الاستقلال الطاقي من خلال تسريع العمل في حقول الغاز الطبيعي وتطوير الربط الكهربائي مع أوروبا.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، ستستمر تحديات عام 2026 متمثلة في تكاليف الطاقة المرتفعة ونقص العمالة الماهرة في بعض القطاعات الحيوية. ومن المتوقع أن تركز الحكومة خلال عام 2026 على رؤية 2035 (Vision 2035) لتعزيز بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات للشركات العالمية. ويهدف هذا التوجه إلى خلق نمو مستدام ومتنوع يقلل من الارتباط المباشر بالتقلبات الخارجية، مع ضمان بقاء مستويات الدين العام تحت المراقبة لمواجهة أي ضغوط ناتجة عن التغيرات في التشريعات الضريبية الدولية.

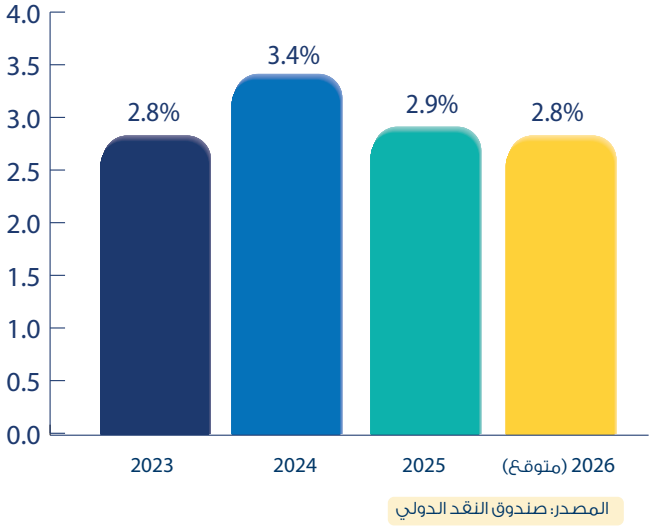

المصدر: صندوق النقد الدولي

آفاق الأداء الاقتصاد القبرصي 2026

تتجه آفاق الاقتصاد القبرصي في عام 2026 نحو تحقيق قفزة في معدلات النمو قد تصل إلى 2.8%، مما يضعه في مرتبة متقدمة بين اقتصادات منطقة اليورو. هذا النمو مدفوع بشكل أساسي بتوسع قطاع الطاقة (استكشافات الغاز الطبيعي) وزيادة الاستثمارات في التحول الرقمي والأخضر. ومع ذلك، يظل هذا النمو محفوفاً بمخاطر جيوسياسية وتأثيرات أسعار الفائدة العالمية. بينما يُرجح استقرار معدلات التضخم عند مستويات منخفضة تقارب 2.1%، مما يجعل استدامة هذا الانتعاش مرهونة بنجاح استراتيجية "قبرص 2035" لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن القطاعات التقليدية.

مناقشات وتحليلات الإدارة

حول نتائج أعمال البنك في عام 2025

الأداء المالي للبنك

فيما يلي عرض لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحد وقائمة الدخل الموحد لعام 2025:

أ- قائمة المركز المالي الموحد

الموجودات: بلغ مجموع الموجودات كما في 2025/12/31 ما قيمته 5,460 مليون دينار مقارنة مع 5,630.3 مليون دينار في العام السابق .

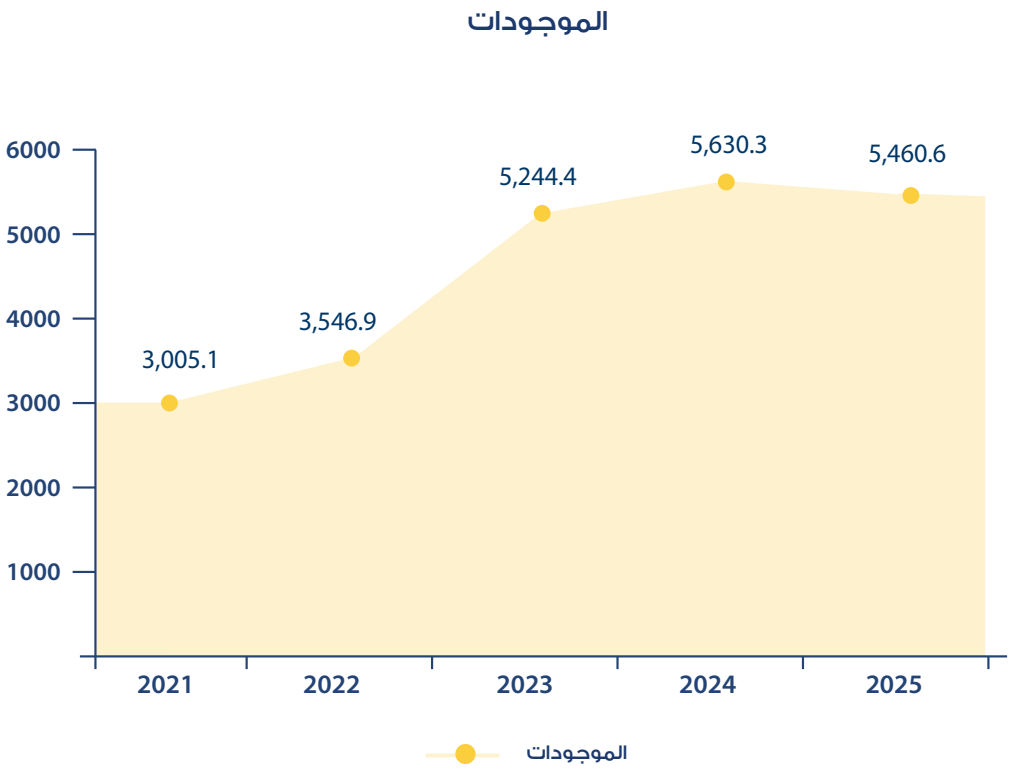

التسهيلات الائتمانية المباشرة: بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي ما قيمته 2,092 مليون دينار في نهاية عام 2025. وقد ارتفع إجمالي القروض الممنوحة للأفراد بنسبة 4.7% عما كان عليه في نهاية عام 2024، بينما ارتفعت قروض الشركات الكبرى بنسبة 8.3% وارتفعت القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 6.3%، وارتفعت التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام بنسبة 6.6% عن العام السابق. وتعكس هذه النتائج نجاح البنك في تنمية محفظته الائتمانية وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف تحسين الربحية وتوزيع المخاطر.

ودائع العملاء والتأمينات النقدية: شكلت ودائع العملاء والتأمينات النقدية 87% من إجمالي المطلوبات. وتشمل ودائع العملاء حسابات التوفير والحسابات الجارية والودائع لأجل والتأمينات النقدية الخاصة بالعملاء من الأفراد والشركات. وبلغ إجمالي ودائع العملاء والتأمينات النقدية في نهاية عام 2025 ما قيمته 3.931 مليار دينار مقابل 4.128 مليار دينار في عام 2024.

حقوق الملكية: ارتفع مجموع حقوق الملكية الى 952.1 مليون دينار كما في 31 كانون أول 2025 مقارنة مع 886.1 مليون دينار كما في 31 كانون أول 2024 بنسبة نمو قدرها 7.4%. وبلغت حصة مساهمي البنك من مجموع حقوق الملكية 779.5مليون دينار.

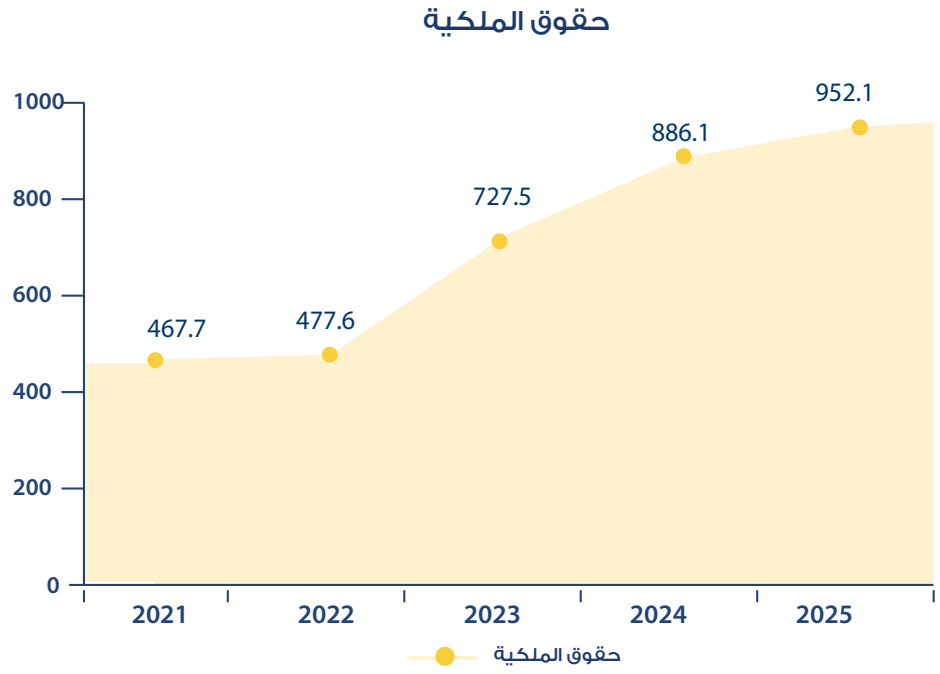

ب- قائمة الدخل

إجمالي الدخل : بلغ إجمالي الدخل لعام 2025 ما قيمته 329.2 مليون دينار مقابل 393.3 مليون دينار في عام 2024

صافي الربح للسنة: بلغت صافي الأرباح المتحققة بعد الضريبة في عام 2025 ما قيمته 151.1 مليون دينار مقابل 194.3 مليون دينار في العام السابق.

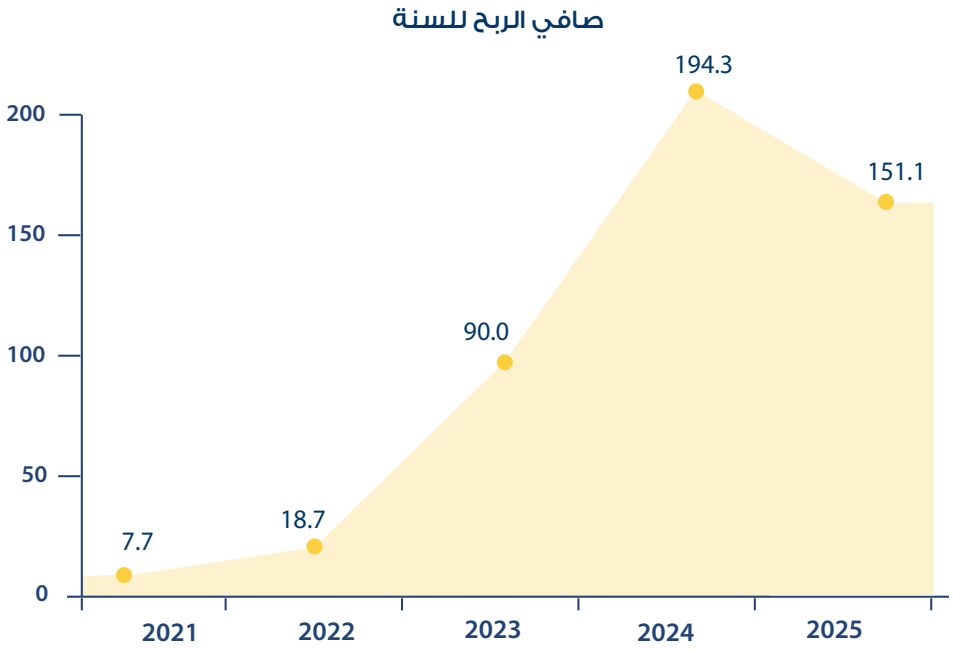

صافي إيرادات الفوائد والعمولات: بلغ صافي إيرادات الفوائد والعمولات للعام 243.7 مليون دينار مقارنة مع 302.9 مليون دينار لعام 2024

مصروفات التشغيل: بلغت مصروفات التشغيل، والتي تتضمن نفقات الموظفين ومصاريف الاستهلاك للموجودات الثابتة والغير ملموسة والمصاريف الأخرى والمخصصات المتنوعة (باستثناء خسائر ائتمانية للموجودات المالية) 127.3 مليون دينار مقابل 114.1 مليون دينار في العام 2024.

مصروف خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة: واصلت إدارة البنك سياستها في تعزيز مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة تحوطاً للضعف المحتمل في بعض الحسابات بالإضافة إلى تأثر بعض القطاعات بالتداعيات الراهنة والمحتملة على الاقتصاد الوطني، حيث تم اقتطاع مبلغ 32 مليون دينار من أرباح عام 2025 لتلك الغاية. وبخصوص حسابات الديون المعدومة / المحولة خارج المركز المالي فقد واصلت إدارة البنك جهودها في المتابعة الحثيثة لهذه الحسابات حيث أثمر ذلك باسترداد مبلغ 1.5 مليون دينار خلال هذا العام سجلت كإيرادات.

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2025 و 2024

	المبالغ بآلاف الدنانير	
	2025	2024
أهم بنود الدخل		
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	243,695	302,929
إجمالي الدخل	329,171	393,303
صافي الأرباح قبل الضريبة	173,343	231,173
صافي الأرباح بعد الضريبة	151,145	194,321
حصة السهم من الربح العائد لمساهمي البنك/ دينار	0.595	0.731
أهم بنود المركز المالي		
مجموع الموجودات	5,460,562	5,630,326
التسهيلات الائتمانية بالصافي	2,091,755	2,001,904
ودائع العملاء والتأمينات النقدية	3,930,760	4,128,334
حقوق الملكية	952,056	886,130

	2025	2024
أهم النسب المالية		
نسبة كفاية رأس المال	%21.92	%21.29
نسبة صافي التمويل المستقر	%138.5	%172.51
نسبة الرفع المالي	%12.07	%10.80
نسبة السيولة القانونية لفروع الأردن	%129.07	%130.2
العائد على حقوق المساهمين	%16.43	%24.08
القيمة الدفترية للسهم	4.6	4.1
مؤشرات الكفاءة		
المصاريف الإدارية والعمومية / صافي الفوائد والعمولات	%52.23	%37.68
المصاريف الإدارية والعمومية / إجمالي الدخل	%38.67	%29.02
مؤشرات نوعية الموجودات		
إجمالي الديون ضمن المرحلة الثالثة/إجمالي التسهيلات	%9.03	%8.30
نسبة تغطية الديون ضمن المرحلة الثالثة	%80.66	%79.50

علاقة البنك بالمساهمين

يحرص البنك على تطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع مساهميه كافة، ويعمل على تشجيعهم بكافة السبل المتاحة، وبخاصة صغار المساهمين منهم، على حضور اجتماعات الهيئات العامة والقيام بممارسة حقهم في التصويت.

ولدى البنك قاعدة عريضة من المساهمين بلغ عددهم 11,674 مساهماً كما في 2025/12/31، والمصدر الرئيسي لمعلوماتهم المتعلقة بالبنك وأرقامه يتمثل في التقرير السنوي الذي يشمل: تقرير رئيس مجلس الإدارة، والقوائم المالية المدققة، وملحق دليل الحاكمية المؤسسية، إضافة إلى إنجازات البنك في العام السابق، وخطة العمل للعام اللاحق، علماً بأنه يتم نشر القوائم المالية ربع السنوية ونصف السنوية المراجعة (غير المدققة).

كما يتم إيداع مجموعة القوائم المالية الكاملة وتقرير مجلس الإدارة لدى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان، وتزويد مراقب عام الشركات بنسخة عنها، ويتم عرض هذه التقارير على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com، والذي يحتوي أيضاً على معلومات وافية عن خدمات ومنتجات البنك وأخباره وبياناته الصحفية. ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية حال حدوثها، وفقاً لما تقتضيه تعليمات هيئة الأوراق المالية.

نسب توزيع مساهمي البنك كما في 2025/12/31

عدد الأسهم المملوكة	الأشخاص		الأسهم	
	العدد	%	العدد	%
إلى 500	7,453	63.84	1,271,923	0.85
501 إلى 1,000	2,339	20.04	1,623,364	1.08
1,001 إلى 5,000	1,363	11.68	2,974,830	1.98
5,001 إلى 10,000	195	1.67	1,428,666	0.95
10,001 إلى 100,000	276	2.36	7,446,104	4.97
100,001 إلى 500,000	35	0.30	7,002,072	4.67
500,001 فأكثر	13	0.11	128,253,041	85.50
الإجمالي	**11,674**	**100**	**150,000,000**	**100**

حركة سعر سهم البنك مقابل مؤشر بورصة عمان خلال عام 2025

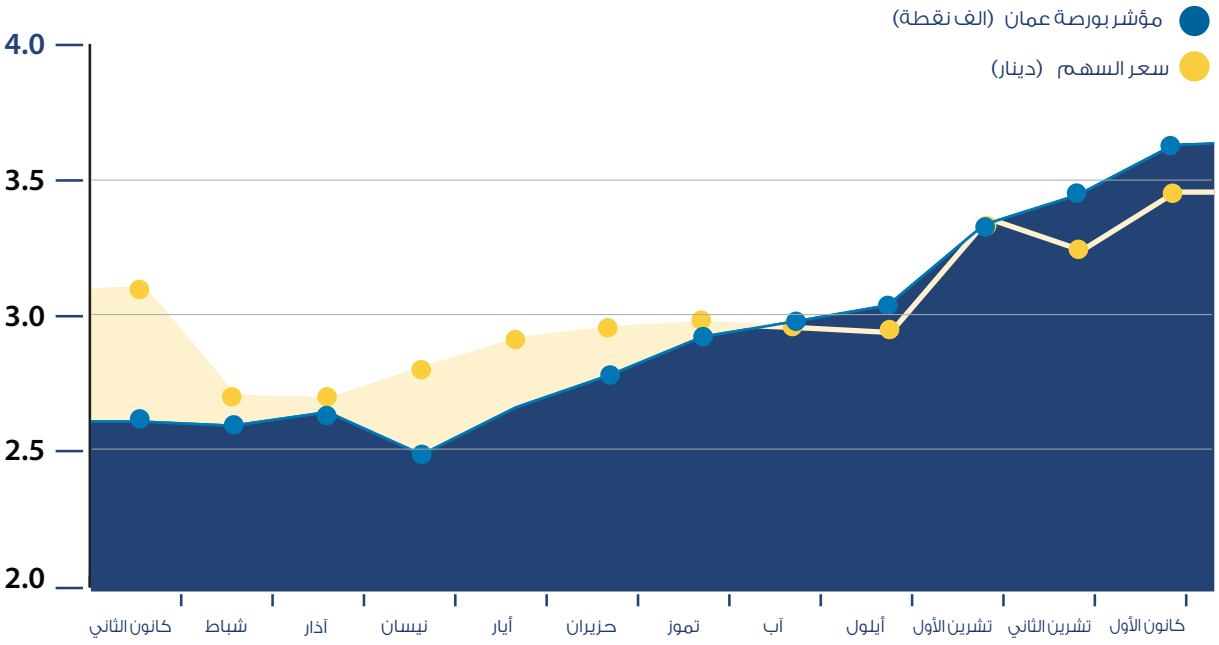

أنشطة وإنجازات
إدارات البنك في عام 2025

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2025

واصل البنك تنفيذ استراتيجيته الهادفة إلى تعزيز الإبتكار، وتحسين تجربة العملاء، والتوسع في الخدمات الرقمية، وترسيخ الممارسات المصرفية المسؤولة والمستدامة، ويستعرض التقرير التالي بشكل مفصل أبرز إنجازات البنك خلال العام:

نمو الأعمال والأداء المالي

رغم التحديات الاقتصادية والمتغيرات الإقليمية، واصل البنك خلال عام 2025 تحقيق أداء قوي ومتوازن عبر مختلف قطاعات أعماله؛ حيث سجّل نموًا في المحافظ الائتمانية والودائع والاستثمارات، وعزّز مصادر إيراداته، ووسّع نطاق شراكاته الاستراتيجية، بما يعكس كفاءة نموذج أعماله وقدرته على تحقيق نمو مستدام ومدروس، كما باشر بإجراءات الاستحواذ على نحو 88.892% من رأسمال بنك FIMBank، ومقرّه مالطا، في إطار استراتيجيته للتوسع الجغرافي وتعزيز حضوره في السوق الأوروبي.

فيما يلي عرضٌ لأبرز تفاصيل هذا الأداء وإنجازاته عبر قطاعات الأعمال المختلفة.

الأعمال المصرفية للشركات

واصلت إدارة الأعمال المصرفية للشركات تحقيق أداء إيجابي خلال عام 2025؛ حيث نمت التسهيلات المباشرة بنسبة 2%، وغير المباشرة بنسبة 21%، في انعكاس لنجاح استراتيجية توسيع قاعدة الأعمال وتعميق الشراكات مع العملاء.

وسجّلت محفظة التسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة نموًا بنسبة 21% مقارنة بعام 2024، تأكيدًا على التزام البنك بدعم هذا القطاع الحيوي عبر حلول تمويلية وخدمات نوعية متكاملة.

وفي إطار تعزيز التمويل المستدام، وقّع البنك اتفاقية مع البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) لتنفيذ برنامج يهدف إلى ضمان تمويل المشاريع والتسهيلات الائتمانية الخضراء للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يشمل التمويل طويل الأجل وتقاسم المخاطر والحوافز المالية والمساعدة الفنية.

وإلى جانب ذلك، اختتم البنك، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والبنك الدولي، المرحلة الأولى من مبادرة "Care Arabia" الهادفة إلى تمكين حضانات الأطفال المرخصة في الأردن من الوصول إلى التمويل، من خلال تطوير نماذج أعمالها وتعزيز جاهزيتها عبر برامج تدريبية وإرشادية متخصصة، بما يدعم مشاركة المرأة الاقتصادية واستمرارها في سوق العمل.

كذلك، وقّع البنك مذكرة تفاهم مع شركة يسير المتحدة للتجارة الإلكترونية لتطوير حلول مبتكرة في مجال إدارة المخزون، بما يعزز كفاءة الشركات واستدامة تدفقاتها النقدية ومرونة سلاسل التوريد.

وتم خلال عام 2025 استكمال تطوير نظام تتبع سير الأعمال (Corporate Workflow)، بما أسهم في أتمتة معالجة الطلبات الائتمانية وتحسينها وتسريع دورة الأعمال ورفع كفاءة الأداء وجودة اتخاذ القرار.

وبدأ البنك تنفيذ تحسينات على نظام التعاملات البنكية (Transaction Banking)، لتمكين العملاء من الشركات من إنجاز معظم خدماتهم إلكترونيًا دون الحاجة إلى زيارة الفروع، مما يعزز مرونة العمليات ويواكب التحول الرقمي، ويرسّخ مكانة البنك شريكًا مصرفيًا متقدمًا للشركات محليًا ودوليًا.

الأعمال المصرفية للتجزئة

واصل البنك تطوير منتجاته وخدماته لقطاع الأفراد وتعزيز الحلول الرقمية؛ حيث ارتفع عدد العملاء الأفراد بنسبة 12%، ونمت محفظة الودائع بنسبة 4%، ومحفظة التسهيلات بنسبة 1.5% مقارنة بعام 2024.

وشهدت شبكة الفروع تطويرًا نوعيًا شمل نقل فرع عبدون إلى موقع أكثر حيوية وتحديثه وتأسيس وحدة مخصصة لكبار العملاء فيه وتزويده بخدمات الصناديق الآلية المتاحة على مدار الساعة، إضافةً إلى تحديث فرع البقعة وتوسعته، مما يعزز كفاءة العمليات وتحسين تجربة العملاء.

أطلق البنك مجموعة من المنتجات والحملات، من أبرزها خدمة الراتب المقدم، وبرنامج (Cashback)، وحملة البطاقات الائتمانية بالتعاون مع (Mastercard) و(OSN+)؛ حيث تم تقديم 633 جائزة بقيمة إجمالية بلغت 1.4 مليون دينار أردني، مما أسهم في استقطاب عملاء جدد وتعزيز محفظة حسابات التوفير.

وفي مجال التحول الرقمي، ماستركارد لتطوير خدمات الدفع وتعزيز الاعتماد على الوسائل الحديثة والآمنة، بما يشمل بطاقات الخصم والدفع المسبق ومحفظة (eli) الرقمية، إلى جانب توسيع إصدار بطاقات الائتمان دعمًا للشمول المالي.

وواصل البنك تعزيز أعمال التأمين المصرفي عبر توسيع الشراكات وتطوير المنتجات؛ حيث سجّل هذا النشاط نموًا بنسبة 14% مقارنة بعام 2024.

البنكية الخاصة

واصلت البنكية الخاصة تحقيق نمو ملحوظ خلال عام 2025 من خلال توسيع قاعدة العملاء وتنويع المنتجات والخدمات الاستثمارية، مما يعزز مكانة البنك في هذا القطاع.

وقدّم البنك حزمة متكاملة من الحلول المصرفية والاستثمارية المصممة لكبار العملاء، شملت الودائع والبطاقات الائتمانية والقروض والخدمات غير المصرفية ذات الميزات الحصرية، إلى جانب حلول استثمارية متخصصة للتعامل مع تقلبات الأسواق وارتفاع التضخم، مدعومة بأبحاث معمّقة وخدمات وساطة مالية.

وإلى جانب ذلك، أسهم تطوير القنوات الرقمية وتعزيز الشراكات الاستراتيجية في رفع الكفاءة التشغيلية وترسيخ الموقع التنافسي للبنك في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة.

الخزينة والمؤسسات المالية

واصلت إدارة الخزينة والمؤسسات المالية أداءها بكفاءة خلال عام 2025، من خلال سياسات استثمارية متوازنة أسهمت في تعزيز ربحية الفوائد والعمولات، وتحسين جودة الموجودات، وتنويع مصادر التمويل بالدينار الأردني والعملات الأجنبية مع خفض الكلف والمخاطر.

وتمت إدارة محفظة السوق النقدي بفاعلية رغم انخفاض أسعار الفائدة، مع الحفاظ على مستويات سيولة مرتفعة وأصول عالية الجودة، كما واصل البنك دعمه للسوق الرأسمالي المحلي عبر المشاركة في إصدارات السندات والأذونات الحكومية وإدارة محفظة السندات بما يحقق عوائد مستقرة، إلى جانب أداء قوي لمحفظة الأسهم المحلية.

وفي مجال القطع الأجنبي، حققت الإدارة إيرادات عمولات مرتفعة من خلال أسعار صرف تنافسية وتوسيع حلول التحوط، مدعومة بشبكة علاقات متينة مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية محليًا ودوليًا، مما عزز جودة الخدمات وثقة الشركاء.

إدارة الأصول

حققت دائرة إدارة الأصول نموًا في إيرادات العمليات الاستثمارية لمحافظ العملاء بنسبة 20.2% مقارنة بعام 2024، مدعومة بارتفاع القيم السوقية واستقطاب محافظ جديدة، إلى جانب طرح منتجات استثمارية متنوعة.

وارتفع حجم محفظة الاستثمارات الأجنبية محققًا نموًا بنسبة 30.4%، فيما نمت العوائد المتحققة منها بنسبة بلغت 94% مقارنة بعام 2024.

المساندة والعمليات

واصل البنك خلال عام 2025 تعزيز منظومة المساندة والعمليات، بما يدعم استراتيجيته الرامية إلى رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الامتثال والحوكمة، وتحقيق قيمة طويلة الأمد للعملاء والمساهمين وأصحاب المصلحة. وشهدت المنظومة تنفيذ مجموعة من المشاريع الداعمة لتنمية الأعمال وتحسين تجربة العملاء الرقمية، بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. فيما يلي عرضٌ لأبرز تفاصيل هذا الأداء وإنجازاته.

تكنولوجيا المعلومات

انطلاقًا من التزام البنك بتسريع مسار التحول الرقمي وتعزيز ثقافة الابتكار المؤسسي، ضمّ عام 2025 مجموعة من المبادرات النوعية التي هدفت إلى تطوير نموذج تشغيلي أكثر مرونة وكفاءة، وتعزيز تجربة العملاء عبر مختلف القنوات الرقمية.

وضمن هذا الإطار، تم تحويل أكثر من 25 عملية مصرفية إلى أنظمة مؤتمتة، إلى جانب أتمتة 18 عملية إضافية باستخدام تقنيات RPA، مما عزز كفاءة الأعمال وسرعتها ودقتها.

وإضافة إلى ذلك، تم تطوير أنظمة الحماية وفق المتطلبات الرقابية، وترقية واجهات الربط مع وزارة الاقتصاد الرقمي والشركة الأردنية لخدمات الدفع والتقاص (جوباك)، بما يكرّس التكامل مع المنظومة المالية الوطنية.

وتم أيضًا إنجاز المتطلبات التقنية لتشغيل خدمات مصرفية وغير مصرفية عبر المنصات الرقمية للبنك، بما في ذلك (JKB Mobile)، والمحفظة الرقمية eli، ومنصة (Corp+)، كما تم تطوير قناة ربط رقمية متكاملة مع شركات التأمين، وإطلاق خدمات تقديم طلبات الاستشارة والحصول على خدمات التأمين لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يوسع نطاق الخدمات الرقمية.

وعلى مستوى المجموعة، وضمن اتفاقية الدعم مع مصرف بغداد، تم تطوير منصة إصدار الحوالات وإطلاقها ضمن نظام مركزي متكامل يتولى معالجة الحوالات والتحقق من متطلبات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وفق تعليمات البنك المركزي العراقي، إلى جانب الربط الآلي مع منصة K2.

وشمل الدعم أيضًا تطوير استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، وتحديث البنية التحتية، والمباشرة بتنفيذ نظام التكامل والربط البيني (Middleware) بين الأنظمة البنكية الرئيسية ومنصات الخدمات الرقمية للأفراد والشركات، وتطبيق نظام (Payment Hub)، إضافة إلى توفير التدريب والدعم التقني لتعزيز جاهزية مصرف بغداد الرقمية، بما يعزز التكامل الإقليمي ونقل المعرفة المؤسسية.

القنوات الرقمية

شهدت القنوات الرقمية نمواً ملحوظًا خلال عام 2025؛ إذ ارتفعت نسبة مستخدمي المنصات الرقمية إلى 68% من قاعدة العملاء مقارنة بالنسبة 50% في العام السابق، مما يعكس ارتفاع كفاءة نموذج التشغيل.

عملائنا المسجلين في المنصات الرقمية

سنة 2024	سنة 2025
%50	%68

وعلى مستوى تطبيق (JKB Mobile)، تم إطلاق خدمات جديدة شملت نظام الولاء والمكافآت، (Apple Pay) و (Google Pay)، ورقمنة فتح الحسابات الفرعية وإدارة الودائع، ومنتجات التأمين، وشراء القسائم الإلكترونية، وخدمة تجزئة الدفعات، مما أسهم في ارتفاع عدد مستخدمي التطبيق بنسبة 25% مقارنة بعام 2024.

شهد القطاع أيضًا ارتفاع عدد مستخدمي محفظة eli بنسبة نمو 43% مقارنة بالعام الماضي، بالتوازي مع إضافة خدمات جديدة مثل وحدة العروض والخصومات الفورية (Benefits Module)، وتفعيل المحفظة على منصة إي فواتيركم، مما يعزز الشمول المالي ويوسع قاعدة العملاء الرقمية.

نمو عدد مستخدمي محفظة eli

%43

وفي مجال المدفوعات الرقمية، تم توسيع استخدام خدمة (CliQ) عبر منصة (JKB Pay) من خلال إضافة تجار جدد، من بينهم يسير لخدمات الأعمال، وطماطم، وشركة مدى، إلى جانب توسيع شبكة الشراكات لتعزيز استخدام حلول الدفع الرقمية.

وضمن خطة تطوير الحلول الرقمية، تم توقيع اتفاقية مع شريك استراتيجي عالمي لترقية منصات خدمات الأفراد والمحافظ الإلكترونية والشركات الصغيرة والمتوسطة، كما حصل البنك على صفة الشريك البلاتيني ضمن مختبر (JOIN Fincubator) بالتعاون مع جوباك لدعم الابتكار والتكامل مع شركات التكنولوجيا المالية ودعم الشركات الناشئة.

وعلى مستوى الشبكة التشغيلية، تم إطلاق الفرع المتنقل (eJAWAAL)، وترقية أجهزة الصراف الآلي التفاعلية إلى نظام (TellerX)، وتطبيق نظام (NDCe)، وتنفيذ مشروع استبدال شامل لـ 52 صرافًا آليًا، وإضافة 6 أجهزة جديدة، وتفعيل خاصية كشف الأوراق النقدية المزورة وفق تعليمات البنك المركزي الأردني، إلى جانب تعزيز أنظمة المراقبة (Aptra Vision).

أطلق البنك أيضًا خدمة التحقق من الهوية الرقمية "سند" في جميع الفروع، وعمل على ترقية أنظمة الشاشات والدور، وربط خدمات ويسترن يونيون مع نظام مراقبة الحركات المالية، مما أسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية والأمن وتجربة العملاء على مستوى البنك.

إدارة المشاريع

خلال عام 2025، واصل البنك تطوير منظومة إدارة المشاريع بما يدعم تحقيق أولوياته المؤسسية بكفاءة واستدامة؛ إذ أشرف على تنفيذ 80 مشروعًا ومبادرة ضمن مجالات رقمية وتقنية وتشغيلية ورقابية وأمن سيبراني. وفي إطار تطوير منهجيات العمل، تم التعاقد للبدء بتطبيق منهجية (Agile) في مشاريع القنوات والمنصات الرقمية.

80 مشروعًا ومبادرة

وعلى مستوى المجموعة، وضمن اتفاقية الدعم مع مصرف بغداد، تم تأسيس مكتب لإدارة المشاريع مدعوم بالسياسات والمنهجيات المتوافقة مع التعليمات الرقابية، إلى جانب تدريب الكادر على إدارة المشاريع التقنية والفنية.

هندسة العمليات

في إطار التحول إلى نموذج تشغيلي أكثر مرونة ودقة، عمل البنك خلال العام على تطوير نظام هندسة العمليات (iGraphix) من خلال إضافة وحدة التحكم في المخاطر وأداء العمليات (PRC Module)، بما يعزز الكشف الاستباقي عن المخاطر وتحليل الأداء وتحسين العمليات، ويدعم الانتقال إلى نهج وقائي قائم على البيانات.

إضافة إلى ذلك، تم تحديث أكثر من 700 إجراء عمل ونظام ونموذج وسياسة واتفاقية ومراجعتها، مما يعزز كفاءة العمليات والامتثال لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بحماية المستهلك المالي.

وعلى مستوى المجموعة، وضمن اتفاقية الدعم مع مصرف بغداد، تم تأسيس دائرة لهندسة العمليات، ودعم إعداد السياسات والإجراءات وتدريب الموظفين بما يتوافق مع تعليمات الجهات الرقابية والبنك المركزي العراقي.

تحليل ذكاء الأعمال

إيمانًا بأهمية البيانات في دعم القرار وتحسين الأداء المؤسسي، طوّر البنك خلال عام 2025 استراتيجية إدارة وتحليل البيانات واعتمادها، بما يشمل حوكمة البيانات وفق أفضل الممارسات العالمية، مع المباشرة بتنفيذ خطة التطبيق بالتنسيق مع الدوائر المعنية وتعزيز قدرات الموظفين في استخدام البيانات لدعم الأعمال.

وإضافة إلى ذلك، تم تطوير أكثر من 70 لوحة قيادة تفاعلية محدثة آليًا لعرض مؤشرات الأداء وبيانات العملاء والعمليات والمنتجات، بما يدعم اتخاذ قرارات استراتيجية دقيقة وحسنة التوقيت، ويرفع مستوى الشفافية والكفاءة في إدارة الأداء.

العمليات

ارتكزت جهود العمليات خلال عام 2025 على رفع كفاءة التنفيذ ومعالجة الملاحظات الرقابية، مما أسهم في خفض فجوة المخاطر التشغيلية لدى دوائر العمليات المصرفية.

ففي مجال المدفوعات، أطلق البنك منصة Payment Hub بالتعاون مع شركة بروجرس سوفت، بما يعزز كفاءة تنفيذ المعاملات المصرفية وتقليص زمن المعالجة وتعزيز تجربة العملاء وتحقيق مرونة أكبر في تطوير خدمات الدفع وتكييفها وفق احتياجات السوق.

وقد أدى تطبيق النظام الجديد للحوالات المحلية إلى تقليص زمن تنفيذ الرواتب بنسبة تقارب 71% ورفع الكفاءة التشغيلية بنسبة 250%، فيما بلغت نسبة المعالجة الآلية للحوالات الخارجية 98% (STP).

وإضافة إلى ذلك، تم تطبيق معيار المدفوعات والتقارير عبر الحدود (CBPR+)، وتحديث الأنظمة وربطها بشبكة سويفت، مع تنفيذ الإطلاق بشكل متزامن في الأردن وقبرص لضمان التوافق التنظيمي والتقني ضمن إطار حوكمة موحد.

ويجري العمل على تحديث تقنية التعرف الضوئي (OCR) باستخدام الذكاء الاصطناعي لتمكين التدقيق الآلي على أطراف العمليات التجارية المتعلقة بمعاملات الموانئ والسفن وربطه آليًا بأنظمة العقوبات، بما يعزز دقة الفحص ويقلل زمن المعالجة.

وفي إطار الامتثال، تم تنفيذ التحديثات اللازمة على نظامي RTGS وACH وفق تعليمات البنك المركزي الأردني ومتطلبات جوباك، للحفاظ على جاهزيتهما وضمان استمرارية تقديم الخدمات دون انقطاع.

وإضافة إلى ذلك، تم تحديث وحدة النقد المركزي وفق أعلى معايير الأمان والكفاءة، واستحداث وحدة مركزية لتسوية الشيكات المعادة بهدف تعزيز مركزية العمليات ورفع دقة التنفيذ.

الهندسة والسلامة العامة والبيئة

ترسيخًا لنهج الاستدامة التشغيلية وتعزيزًا لكفاءة إدارة الموارد، استكمل البنك خلال عام 2025 مشاريع تجديد ونقل ودمج 6 فروع ، إلى جانب تنفيذ أكثر من 25 مشروعًا لتطوير البنية التحتية وصيانة المباني، شملت مركز معالجة النقد، والمواقع البديلة لاستمرارية العمل في 8 مواقع، واستكمال مشروع تتبع الصرافات الآلية وحمايتها.

وفي مجال الاستدامة، أصبح البنك أول بنك في الأردن يحصل على شهادة EDGE من IFC للمباني الخضراء، كما جدّد شهادات أيزو 14001 و45001 و50001، ونفّذ 15مبادرة في مجالي البيئة والسلامة العامة.

إضافة إلى ذلك، عمل البنك على تشغيل محطة طاقة شمسية جديدة بقدرة 1.1 ميجاواط بإنتاج سنوي 1.8 مليون كيلوواط وتوفير يقارب 450 ألف دينار أردني، فيما بلغ إنتاج المشروع الأساسي 4.25 مليون كيلوواط بتوفير 1.2 مليون دينار أردني، واستُكمِل عطاء مصادر الطاقة البديلة لـ 16 موقعًا لضمان استمرارية العمل لمدة 48 ساعة وفق متطلبات البنك المركزي الأردني.

الإدارة العقارية

في إطار تحسين جودة الأصول وتعزيز كفاءة إدارة رأس المال، واصل البنك خلال العام تنفيذ استراتيجيته للتخلص من العقارات المستملكة، ما أسهم في انتقاله إلى المركز الخامس بين البنوك المحلية من حيث حجم المحفظة العقارية، بعد أن كان يمتلك المحفظة الأكبر في السوق (وفق بيانات منتصف 2025).

الاستدامة، والحوكمة البيئية والاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية المجتمعية

209 عدد المبادرات والمشاريع المنفذة

انطلاقًا من التزامه الراسخ بدوره التنموي، واصل البنك الأردني الكويتي خلال عام 2025 تنفيذ برامجه ومبادراته في مجال المسؤولية المجتمعية؛ حيث بلغ إجمالي عدد المبادرات والمشاريع المنفذة 209، توزعت على قطاعات حيوية شملت الصحة، والتعليم، ومكافحة الفقر والجوع، وتمكين الاقتصاد الوطني، والثقافة والمجتمع، والرياضة، والبيئة، والمساواة، بما ينسجم مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ويعزز أثر البنك الإيجابي في المجتمع. فيما يلي أبرز الإنجازات حسب القطاعات.

الصحـــة

14 مشروعًا
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه

قدّم البنك دعمه لعدد من المبادرات الصحية، من أبرزها: دعم مبادرة القطاع المصرفي في الصحة بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، ورعاية حفل Hope Gala 2025 لصالح مؤسسة الحسين للسرطان، وتنفيذ حملات توعوية بسرطان الثدي والبروستاتا في العقبة، كما وزّع وجبات صحية على نحو 535 طالبًا وطالبة ضمن مبادرة "غذيهم صح"، وموّل شراء جهاز ألتراساوند للجمعية الأردنية للعون الطبي استفاد منه نحو 16,000 مريض.

التعليم

60 مشروعًا
الهدف 4: التعليم الجيد

قدّم البنك دعمًا لـ 60 مشروعًا تعليميًا شملت الإسهام في تعليم 95 طالبًا وطالبة، ودعم إنشاء مختبر للأمن السيبراني في جامعة الأميرة سمية، ودعم برنامج بنيان التابع للجنة اليتيم العربي (استفاد منه 23 طالبًا وطالبة من فلسطين)، إضافة إلى دعم صندوق المنح الجامعية لمؤسسة الحسين للسرطان (19 طالبًا وطالبة). وفي مجال الثقافة المالية، واصل البنك شراكته مع مؤسسة إنجاز للعام الثاني لتنفيذ جلسات توعوية للقيادات الشابة في الجامعات والمدارس، وشارك في مسابقات وجلسات التوعية المالية بالتعاون مع جمعية البنوك والبنك المركزي الأردني.

مكافحة الفقر والجوع

35 مشروعًا
الهدف 1: القضاء على الفقر
الهدف 2: القضاء التام على الجوع

دعم البنك نحو 19 جمعية خيرية، وأسهم في حملة البر والإحسان عبر الصندوق الأردني الهاشمي، وحملة الشتاء لدعم قطاع غزة بالتعاون مع الهيئة الخيرية الهاشمية الأردنية، كما دعم مبادرات رمضانية شملت طرود الخير بالتعاون مع تكية أم علي، ومبادرات مركز هيا الثقافي، ومبادرة "افعل الخير في شهر الخير" بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد، إلى جانب دعم وقف ثريد لتوفير وجبات غذائية مستدامة، والمشاركة في حملة كسوة الشتاء التي استفاد منها نحو 100 طالب وطالبة.

تعزيز الاقتصاد والمؤسسات الوطنية

21 مشروعًا
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

وقّع البنك اتفاقية تعاون مع صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية لتنفيذ برامج تمكين اقتصادي ومهني للشباب، كما وقّع مذكرة تفاهم مع غرفة صناعة الأردن لإنشاء المركز الوطني للطاقة والاستدامة البيئية في الصناعة، ودعم حملات خيرية ومبادرات تنموية، إضافة إلى رعاية منتديات ومؤتمرات تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتمكين الصناعات.

الثقافة والمجتمع

25 مشروعًا
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

شارك البنك في رعاية مهرجان أمواج العقبة، ودعم مسابقة تصميم الحرف اليدوية بالفسيفساء في مادبا، ورعاية مشروع "انتمي" لإحياء الهوية الوطنية، وجائزة التراث 2025 بالتعاون مع الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا، كما دعم جمعية الشابات المسيحية وجمعية دير اللاتين في عنجرة، إضافةً إلى مهرجان عمّان السينمائي الدولي.

الرياضة

20 مشروعًا

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه

قدّم البنك دعمه ورعايته لعدد من المؤسسات والبطولات الرياضية في كرة القدم وكرة السلة والبادل والسباحة والتنس، من أبرزها: بطولة كرة القدم بالتعاون مع إيكر كاسياس لاكتشاف المواهب الأردنية، وفريق سيدات التنس وبطولة الأردن المفتوحة للبادل، ونادي اتحاد عمّان، وفعاليات السباحة الحرة في العقبة، وفريق كرة السلة للسيدات.

البيئة

11 مشروعًا

الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية

الهدف 13: العمل المناخي

الهدف 14: الحياة تحت الماء

زرع البنك 1,000 شجرة مثمرة ضمن برنامج القافلة الخضراء بالتعاون مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة، ودعم المرحلة الثانية من مشروع حماية السلاحف البحرية والبرية في العقبة، كما دعم منتدى التمويل الأخضر 2025، وإطلاق معجم مصطلحات الاستدامة والاقتصاد الدائري.

المساواة

23 مشروعًا

الطفل والمرأة والأسرة (**6 مشاريع**) | تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة (**17 مشروعًا**)

الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة

الطفل والمرأة والأسرة

دعم البنك معرض (The Avenue) لتسويق منتجات ريادية أردنية بالتعاون مع مؤسسة الأميرة تغريد، وقدّم دعمه السنوي لبيت قرى الأطفال SOS، إضافةً إلى دعم جلسة حوارية حول دور المرأة في التكنولوجيا المالية.

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

قدم البنك دعمًا سنويًا لأشخاص ذوي إعاقة، من بينهم رياضيون مشاركون في بطولات بارالمبية محليًا ودوليًا، وطالبة جامعية متفوقة، إضافة إلى دعم الاتحاد الأردني لرياضة الصم، ونادي سمو الأمير علي بن الحسين، والجمعية الوطنية لذوي الاحتياجات الخاصة.

البرنامج التطوعي "سفير الخير"

واصل البنك تنفيذ برنامجه التطوعي بمشاركة 375 موظفًا وموظفة، بإجمالي 640 ساعة تطوع، وتنفيذ 17 مبادرة. وشملت أبرز الأنشطة: زراعة 1,000 شجرة، وتوزيع طرود الخير في رمضان، ودعم مسار السلط – رميمين بالتعاون مع جمعية درب الأردن، وتنفيذ مبادرات لأطفال غزة، وتوزيع حقائب مدرسية، وزيارة قرى الأطفال SOS، وتنظيم حملتين للتبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم الأردني.

الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال

الحوكمة والرقابة المؤسسية وإدارة المخاطر

يولي البنك الأردني الكويتي أهمية استراتيجية لتعزيز منظومة الحوكمة والرقابة المؤسسية وإدارة المخاطر، بوصفها ركيزة أساسية لاستدامة مصالح المودعين والمساهمين والجهات المعنية وحمايتها؛ حيث يواصل تطوير أطره الرقابية ورفع جاهزية أنظمته بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية. فيما يلي أبرز الإنجازات المتحققة خلال عام 2025 في هذا المجال.

الامتثال

شكّل تعزيز منظومة الامتثال ومكافحة الجرائم المالية أحد أولويات البنك خلال عام 2025؛ دعمًا لسلامة عملياته وحماية النظام المالي.

وعملًا بتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية، أجرى البنك مراجعة لجميع سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتمادها، كما جرى تحديث سيناريوهات نظام مراقبة الحركات المالية (Siron–AML) وفق النهج القائم على المخاطر لمواكبة أنماط الجرائم المالية المستحدثة.

وإضافة إلى ذلك، تم إعداد التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة (فروع الأردن، وفرع قبرص، والشركات التابعة)، وتنفيذ زيارات ميدانية لفروع الأردن ضمن برنامج الامتثال (Compliance Monitoring Program)، إضافة إلى تنفيذ زيارة لفرع قبرص ومصرف بغداد، للتحقق من الالتزام بالتعليمات الرقابية.

وعلى صعيد بناء القدرات، نفّذ البنك برامج تدريبية متخصصة شملت الموظفين الجدد وجميع موظفي البنك في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية، إلى جانب استحداثه برامج تدريبية في إجراءات العناية الواجبة، واعرف عميلك، والتعرف على المستفيد الحقيقي، وإصدار نشرات توعوية دورية في هذا المجال.

في مجال الامتثال التشريعي، رسّخ البنك ثقافة الامتثال الواعي والالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية كافة، مع المحافظة على علاقة تنظيمية شفافة وبنّاءة مع البنك المركزي الأردني من خلال تقديم التقارير الدورية بدقة وفي المواعيد المحددة، بما يعزز موثوقية البنك واستقراره ويحمي مصالح المودعين والمساهمين.

وفي مجال مكافحة الاحتيال، واصل البنك رصد المخاطر الداخلية والخارجية عبر نظام مكافحة الاحتيال (ISP) المعتمِد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، من خلال تفعيل ومراجعة سيناريوهات مراقبة الحوالات الصادرة، والحسابات الجامدة، وحركات البطاقات الدائنة، وحركات الإنترنت البنكي، والعمل على استكمال متطلبات المرحلة الأولى لتغطية الحركات المالية وغير المالية عبر التطبيق البنكي تمهيدًا لتوسيع نطاق النظام ليشمل قنوات مصرفية إضافية.

وإلى جانب ذلك، شارك البنك في فحص الأنظمة الجديدة قبل إطلاقها للتحقق من كفاية الضوابط الرقابية المرتبطة بمخاطر الاحتيال، مما يقوّي منظومة الحماية ويقلّل المخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة.

الحوكمة

في جانب حاكمية تكنولوجيا المعلومات، أطلق البنك مبادرة Digital Governance لتعزيز التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي وضمان الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا وفق إطار منظم لإدارة المخاطر، كما أسهم البنك في إطلاق مشروع حوكمة وإدارة البيانات بوصفه نقطة انطلاق لتطبيق ممارسات الحوكمة الحديثة وفق أفضل المعايير العالمية.

وخلال عام 2025، عزّز البنك حوكمة الموردين الخارجيين من خلال استحداث آلية لإدارة مشتريات تكنولوجيا المعلومات وتقييم أداء الموردين وإدارة العقود ذات العلاقة، مما يسهم في رفع كفاءة الاستثمار التقني وتعزيز الضبط الرقابي.

وفيما يتعلق بالحوكمة المؤسسية، واصل البنك الالتزام بالمتطلبات الرقابية وتبني أفضل الممارسات العالمية عبر تطوير الأطر والضوابط المؤسسية بما يحقق التوازن بين مصالح الأطراف المعنية، مع مراجعة السياسات والإجراءات بشكل دوري لتعظيم القيمة المضافة، كما قدّم الدعم للشركات التابعة في تطبيق أطر الحوكمة وتحديث السياسات والوثائق ذات الصلة بما يتوافق مع التعليمات والقوانين النافذة؛ تعزيزًا للاستدامة المالية وترسيخًا للثقة المؤسسية.

إدارة المخاطر

واصلت إدارة المخاطر خلال عام 2025 تعزيز الإطار المتكامل لإدارة المخاطر بما يتوافق مع توجهات مجلس الإدارة والمتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية.

وفي مجال الأمن السيبراني، استحدث البنك مركز عمليات أمن المعلومات (SOC) الذي يعمل على مدار الساعة، مع المحافظة على شهادات الاعتماد الدولية أيزو 27001 وPCI DSS، ورفع مستوى الجاهزية في استمرارية الأعمال من خلال اختبار مراكز التعافي من الكوارث، ويسهم ذلك في تعزيز متانة البنية الرقمية وتقليل المخاطر السيبرانية.

وفي المخاطر الائتمانية، عمل البنك على تطوير النماذج والتحليلات المتخصصة وأتمتة التقارير الرقابية، في الوقت الذي عمل فيه على تعزيز الضوابط الرقابية وتحسين آليات متابعة الأحداث التشغيلية ومعالجتها ونشر ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى البنك.

أما في المخاطر السوقية وبازل، فقد استكمل البنك أتمتة احتساب نسبة كفاية رأس المال وواصل إعداد الدراسات الفنية المتخصصة، إضافة إلى استحداثه إطارًا متكاملًا لإدارة مخاطر المناخ، مما يعزز الحوكمة والاستدامة المؤسسية ويحمي مصالح البنك والأطراف المعنية.

التدقيق الداخلي

عزّز البنك خلال عام 2025 منظومة التدقيق الداخلي بما يواكب أفضل المعايير المهنية العالمية؛ إذ حدّث الأنظمة والأدوات المستخدمة بهدف رفع الكفاءة وتحسين جودة المخرجات الرقابية، كما عمل على تطوير قدرات المدققين الداخليين من خلال إيفادهم إلى دورات تدريبية متخصصة حول التحديثات على المعايير العالمية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA).

الموارد البشرية والتميز التنظيمي

انطلاقًا من إيمانه بأن رأس المال البشري هو الركيزة الأساسية للنجاح المؤسسي، واصل البنك الأردني الكويتي خلال عام 2025 الاستثمار في تطوير كوادره وتعزيز بيئة عمله التنظيمية، بما يدعم استدامة الأداء، ويرسّخ ثقافة التميز، ويرفع جاهزيته لمواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المصرفي. فيما يلي أبرز الإنجازات المتحققة في هذا المجال.

التمكين الوظيفي وتطوير المسارات المهنية

عزّز البنك خلال عام 2025 مبدأ الحراك الوظيفي الداخلي بوصفه أداة استراتيجية لتنمية الكفاءات؛ إذ عمل على توفير أكثر من 70 فرصة نقل وتدوير وظيفي داخلي، مما أسهم في تعميق الخبرات المصرفية والتخصصية وتعزيز الاستفادة من الكفاءات الداخلية، بالإضافة إلى إعادة تقييم جميع وظائف البنك وتحديثها بما يواكب متطلبات العمل الحالية والمستقبلية ويدعم وضوح الأدوار والمسارات المهنية.

التدريب وبناء القدرات

شهد عام 2025 أيضًا زيادة في فرص التدريب بنسبة 90% مقارنة بالعام السابق، شملت مجالات العمل المصرفي والمالي، والإدارة، والتكنولوجيا الرقمية، وإدارة المخاطر والامتثال، والمهارات القيادية والسلوكية وخدمة العملاء، إضافة إلى تدريب جميع موظفي الفروع على مهارات التعامل مع العملاء ذوي الإعاقة دعمًا لممارسات الشمول المالي.

بيئة العمل والثقافة المؤسسية

في إطار تعزيز بيئة العمل، أطلق البنك برنامج متكامل لرفاهية الموظفين (Employee Wellbeing) يغطي الجوانب البدنية والعقلية والمالية والعاطفية، كما أظهرت نتائج استبيان الثقافة والاندماج الوظيفي تحقيق مؤشر ثقافة بلغ 77%؛ مما يؤكد فاعلية الجهود المبذولة في بناء بيئة عمل داعمة وقادرة على مواكبة التحديات المستقبلية.

جوائزنا

- "بنك العام في الأردن لعام 2025" من ذا بانكر العالمية.

- "أفضل بنك محلي للخدمات البنكية الخاصة في الأردن" لعام 2025 من يورومني

- "جائزة أفضل بنك في المسؤولية المجتمعية لعام 2025"

- "جائزة أفضل بنك في مجال خدمة العملاء في الأردن 2025"

خطة العمل
لعام 2026

خطة العمل لعام 2026

استكمالاً لإنجازات مجموعة البنك الأردني الكويتي خلال العام 2025، سيواصل البنك تنفيذ استراتيجيته والتي ترتكز حول رؤية البنك المبتكرة المتمثلة في ريادة مستقبل القطاع المصرفي بثقة، وابتكار، واستدامة، مدعومة برسالة واضحة تهدف إلى تمكين العملاء عبر تقديم حلول مالية ومصرفية متطورة ومتخصصة تفتح أمامهم مسارات جديدة للنمو وتوسع حضورهم على المستويين الإقليمي والدولي، وبحيث تتلخص خطة العمل لعام 2026 بما يلي:

نمو الأعمال والأداء المالي

استكمال إجراءات الاستحواذ على (FIMBank PLC) ورفع رأس مال البنك بمبلغ 60 مليون دينار أردني عن طريق الاكتتاب الخاص. وتهدف زيادة رأس المال المقترحة إلى دعم قرار الاستحواذ الاستراتيجي وخطط البنك للتوسع الإقليمي والدولي، مما يعكس ثقة المساهمين المستمرة برؤية البنك طويلة الأمد ومسار نموه، حيث سيتم رفع رأس مال البنك عن طريق الاكتتاب الخاص، من خلال إصدار 30 مليون سهم بسعر 2 دينار للسهم الواحد، ويخضع هذا القرار لموافقة الجهات الرقابية المختصة.

وتعزيز حضور البنك في قطاعات الشركات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتجزئة، والبنكية الخاصة، من خلال تقديم حلول أكثر تخصصاً، وتجربة مصرفية رقمية متطورة، ورفع مستويات الكفاءة التشغيلية.

التحول الرقمي والابتكار

تهدف خطة عام 2026 إلى ترسيخ التحول الرقمي الشامل كرافعة رئيسية للنمو المستدام وتعزيز التنافسية، من خلال الارتقاء بتجربة العملاء، وتقديم منتجات وخدمات رقمية متكاملة بما يواكب تطلعات السوق ويحقق قيمة مضافة للعملاء والمساهمين.

بالإضافة الى مبادرات تعزيز الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية، ودعم البيئة الرقمية من خلال تطوير حلول مالية رقمية مبتكرة تسهم في نمو الاقتصاد الرقمي وتعزز الشمول المالي.

كما تسعى الخطة إلى بناء إطار متكامل لحوكمة البيانات وتحليلها، مع التوسع في استخدام أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات المتقدمة لتحسين تجربة العملاء، ورفع كفاءة العمليات، وتعزيز اتخاذ القرار المبني على البيانات، من خلال تطوير البنية التحتية للبيانات وقدرات التحليل.

وتتوافق المبادرات الرقمية مع التوجهات الاستراتيجية للبنك، من خلال إبرام اتفاقيات استراتيجية مع شركات التكنولوجيا المالية، بما يسهم في تطوير المنصات الرقمية، وخدمات الأفراد، والمحافظ الإلكترونية، وحلول الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإحداث نقلة نوعية في الخدمات المصرفية الرقمية.

وفي الإطار التشغيلي، تركز الخطة على ضمان استمرارية واستقرار الأنظمة والخدمات التقنية، والحفاظ على الجاهزية التشغيلية العالية للأنظمة المصرفية الحيوية، مع تعزيز مستويات التوافرية ، وضمان استمرارية تقديم الخدمات للعملاء بكفاءة ودون انقطاع.

كما تولي الخطة أهمية قصوى لإدارة المخاطر التقنية والأمن السيبراني، والالتزام التام بتعليمات البنك المركزي المتعلقة بالأمن السيبراني واستمرارية الأعمال لكافة الانظمة والبرامج، وبما يضمن حماية الأنظمة ، وتعزيز ثقة العملاء واستدامة الأعمال.

الاستدامة، والحوكمة البيئية والاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية

في إطار توجه البنك نحو ترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية مسؤولة ومستدامة، سيتم خلال عام 2026 البدء بتنفيذ استراتيجية الاستدامة للأعوام 2026–2028، والتي ترتكز على دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) ضمن القرارات الائتمانية والاستثمارية، وتعزيز أطر الحوكمة وإدارة المخاطر بما يضمن خلق قيمة مستدامة لأصحاب العلاقة ودعم استقرار الاقتصاد الوطني. كما تتضمن الخطة توسيع محفظة التمويل الأخضر انسجاماً مع الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر وتوجيهات البنك المركزي الأردني، إلى جانب تعزيز الإفصاح والشفافية بما يتوافق مع معايير GRI ومعايير الإفصاح الصادره عن ISSB، بما في ذلك IFRS S1 للإفصاحات المتعلقة بالاستدامة و IFRS S2 للإفصاحات المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، وبما يتماشى مع متطلبات بورصة عمّان وأفضل الممارسات الدولية. وسيرافق ذلك الاستثمار في تنمية رأس المال البشري وتعزيز ثقافة مؤسسية قائمة على التمكين والابتكار والمساءلة، لضمان جاهزية البنك لمواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي وتحقيق نمو مؤسسي مستدام طويل الأمد.

الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال

الاستمرار بتعزيز وتطبيق مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، من خلال متابعة كافة التشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية، والمشاريع المرتبطة بتلك التشريعات، بما يضمن التزام البنك بتطبيقها ضمن المُدد المُحددة من الجهات الرقابية محلياً ودولياً، وأتمتة العمليات الرقابية، وتطبيق الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مما يساهم في تحسين الكفاءة، وضمان الالتزام بالتشريعات، وتعزيز الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتعزيز الاستعداد للمخاطر الائتمانية والوقاية من الاحتيال ومكافحة الرشوة والفساد والأمن السيبراني، بالإضافة إلى تطوير الأنظمة الآلية المستخدمة لدى إدارة التدقيق الداخلي وتحديث وتطوير منهجيات العمل بما يتوافق على الإطار الدولي للممارسات المهنية والمعايير العالمية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين.

الموارد البشرية والتميز التنظيمي

في إطار دعم التوجهات الاستراتيجية للبنك وتعزيز الجاهزية المؤسسية، ستركّز إدارة الموارد البشرية خلال عام 2026 على رفع مستوى الثقافة المؤسسية والاندماج الوظيفي، وتحسين منظومة إدارة وتقييم الأداء وفق أفضل الممارسات، بما يعزز العدالة والشفافية وربط الأداء بالأهداف الاستراتيجية. كما ستواصل الإدارة الاستثمار في تطوير الكفاءات وتنمية المواهب، مع تركيز خاص على الموهوبين وذوي الإمكانات العالية، ورفع مستوى القدرات القيادية على مستوى البنك من خلال برامج تطويرية نوعية. وإلى جانب ذلك، ستكثّف الإدارة جهودها في تنفيذ مبادرات متكاملة لدعم رفاهية وعافية الموظفين، تغطي الجوانب الصحية الجسدية، والمالية، والنفسية، بما يعزز التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، ويرفع مستويات المشاركة والإنتاجية. وانسجامًا مع التزام البنك بالتنوع والشمول، ستعمل الخطة على توسيع مبادرات تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الفاعلة في بيئة العمل، بما يدعم الاستدامة التنظيمية وبناء قيادات مستقبلية قادرة على تحقيق النمو المستدام.

الشركات التابعة

في إطار توسع مجموعة البنك الاردني الكويتي، سيعمل البنك وبالتنسيق مع شركاته التابعة، على المواءمة المنهجية لاستراتيجيات الاعمال بما يُسهم في توسيع قاعدة المنتجات، ورفع كفاءة العمليات، وتقديم تجربه عملاء متكاملة وسلسة.

وسيتم تعظيم الاستفادة من فرص التكامل مع الشركاء والشركات التابعة، من خلال تطوير منظومة حلول مالية متكاملة، وتوسيع فرص النمو عبر تفعيل البيع المتقاطع، والاستفادة المثلى من البنية التحتية التكنولوجية المشتركة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة والايضاحات

المرفقة بها للعام 2025

إرنست ويونغ الاردن
محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١١٤٠
عمان ١١١١٨- المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف ٠٧٧٧ ٦٥٨٠ ٠٠٩٦٢ / ٠٠٩٦٢ ٦٥٥٢ ٦١١١
فاكس ٨٣٠٠ ٦٥٥٣ ٠٠٩٦٢
www.ey.com/me

تقرير مدقق الحسابات المستقل
الى مساهمي البنك الكويتي الاردني
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الـــرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للبنك الأردني الكويتي (البنك) وشركاته التابعة (ويشار إليه معاً بالمجموعة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

امور التدقيق الهامة

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار اليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فأن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار اليها ادناه، توفر أساسا لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

Building a better working world

كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة إيضاح (٨) في القوائم المالية الموحدة	
امر التدقيق الهام	**إجراءات التدقيق**
بلغت قيمة اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في نهاية العام ٢,٣٤٩,٠٨٩,٩٣٣ دينار، كما بلغت قيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل تلك التسهيلات ٢١٩,٣٦٣,٥٨٤ دينار. تُظهر أهمية هذه المبالغ مدى الحاجة لتقدير مخاطر الائتمان المرتبطة بها بدقة. يتطلب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وفقا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، قيام الإدارة باستخدام احكام مهمة وفرضيات معقدة، مما يؤدي إلى درجة عالية من عدم التيقن عند تقدير قيمة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم الإدارة بتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بهذه التسهيلات وتطبيق نموذج التدني المقسم الى ثلاث مراحل لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تتضمن هذه العملية تصنيف القروض إلى المراحل ١ أو ٢ أو ٣ ووضع فرضيات حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي. نظرًا لأن التسهيلات الائتمانية المباشرة تشكل جزءًا كبيرًا من موجودات المجموعة، فإن هناك احتمالية لعدم دقة احتساب مخصص التدني سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو فرضيات غير معقولة. بسبب التأثير الجوهري لهذه الأحكام على القوائم المالية الموحدة، إلى جانب صعوبة عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم اعتبار كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة كأمر تدقيق هام. تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والمنهجيات المستخدمة في تقيمه في المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية وسياسات إدارة المخاطر المتضمنة في هذه القوائم المالية الموحدة.	تتضمن اجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: • فهم العمليات الرئيسية المتعلقة بعمليات الائتمان في المجموعة، بما في ذلك منح القروض، وتسجيلها، واحتساب مخصصات التدني الخاصة بها، وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في منح القروض وتسجيلها. • مراجعة سياسة احتساب مخصصات التدني الخاصة بالمجموعة بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). • تقييم نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بالمجموعة، مع التركيز على منهجيته والتوافق مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). • اختيار عينات من التسهيلات الائتمانية، بما في ذلك تلك المعاد جدولتها، لتقييم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التعرضات ضمن المراحل المختلفة. • تقييم مدى ملاءمة عملية تقدير المجموعة لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية لعينة من التسهيلات الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات للتعرضات التي انتقلت بين المستويات. • قمنا بتعيين خبراء متخصصين لمراجعة المعايير الرئيسية لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية كاحتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر، وقمنا بتقييم التعديلات التي قامت به الإدارة.

	• تحققنا من ملاءمة معايير تصنيف التعرضات التي استخدمتها المجموعة ودقة احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك شروط الضمانات وقيمتها. • تقييم اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في نماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالإضافة الى التأكد من الدقة الحسابية. • تقييم مخصصات التدني لعينة من التسهيلات الائتمانية المتعثرة (المرحلة ٣) وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). • تقييم الافصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥ غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥ لاحقا لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية الموحدة. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع القوائم المالية الموحدة او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

Building a better working world

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية و الايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في اعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو وحدات الأعمال ضمن نطاق المجموعة كأساس لتكوين الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه وإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنجزة لأغراض تدقيق المجموعة. ونحن نبقى وحدنا مسؤولون عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائما الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لالغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الاكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءاً عليها لا يتم الافصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي بالمصادقة عليها.

ارنست ويونغ/ الأردن

احمد محمود أبو عصبة
ترخيص رقم ١١٥٥

ارنست وَيونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٢٣ شباط ٢٠٢٦

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2025

الموجودات	إيضاحات	2025	2024
		دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	868,014,213	1,333,864,050
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	298,615,320	355,396,166
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	6	10,506,537	6,938,982
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	213,134,702	124,901,192
تسهيلات إئتمانية مباشرة – بالصافي	8	2,091,755,344	2,001,903,672
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9	1,565,968,146	1,433,988,867
ممتلكات ومعدات – بالصافي	10	113,318,071	88,490,261
موجودات غير ملموسة – بالصافي	11	9,714,508	6,967,516
موجودات ضريبية مؤجلة	20	60,777,604	62,652,590
موجودات أخرى	13	215,526,713	203,921,338
حق إستخدام أصول مستأجرة	12	13,231,303	11,301,228
مجموع الموجودات		**5,460,562,461**	**5,630,325,862**

المطلوبات وحقوق الملكية المطلوبات	إيضاحات	2025 دينـــار	2024 دينـــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14	72,016,232	44,504,263
ودائع عملاء	15	3,749,922,070	3,974,141,644
تأمينات نقدية	16	180,838,129	154,192,799
أموال مقترضة	17	306,078,389	346,495,061
مخصصات متنوعة	18	27,602,630	26,695,281
السندات الخضراء	19	35,450,000	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	20	17,073,290	38,791,779
مطلوبات ضريبية مؤجلة	20	3,342,968	1,622,124
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	12	14,009,090	12,307,675
مطلوبات أخرى	21	102,173,831	109,995,152
مجموع المطلوبات		**4,508,506,629**	**4,744,195,778**

حقوق الملكية		دينـــار	دينـــار
رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع	22	150,000,000	150,000,000
السندات الدائمة	23	89,010,000	89,010,000
الإحتياطي القانوني	24	132,522,076	118,411,845
الإحتياطي الإختياري	24	80,944,584	98,944,584
إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة – بالصافي	25	18,414,301	14,828,549
(خسائر) إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة – بالصافي		(1,130,007)	(294,908)
فروقات ترجمة عملات أجنبية		(3,648,428)	(3,648,428)
الأرباح المدورة	26	313,420,750	240,865,525
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك		**779,533,276**	**708,117,167**
حقوق غير المسيطرين	2	172,522,556	178,012,917
مجموع حقوق الملكية		**952,055,832**	**886,130,084**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**5,460,562,461**	**5,630,325,862**

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الموحدة كما في 31 كانون الأول 2025

	إيضاحات	2025	2024
		دينـــار	دينـــار
الفوائد الدائنة	28	298,645,714	277,079,409
ينزل :الفوائد المدينة	29	128,250,159	138,451,979
صافي إيرادات الفوائد		**170,395,555**	**138,627,430**
صافي إيرادات العمولات	30	73,299,736	164,301,543
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		**243,695,291**	**302,928,973**
أرباح عملات أجنبية	31	72,874,403	81,659,825
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	6	4,821,303	2,463,526
أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل قائمة الشامل الآخر – اداوات دين	7	456,204	43,633
توزيعات أرباح نقدية لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	7	2,797,891	1,519,458
إيرادات أخرى	32	4,526,200	4,687,143
إجمالي الدخل		**329,171,292**	**393,302,558**
نفقات الموظفين	33	53,769,552	48,837,657
إستهلاكات وإطفاءات	10 و11	10,564,628	8,502,220
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – تسهيلات الإئتمانية المباشرة	8	31,847,366	43,552,963
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – تسهيلات غير مباشرة	46	534,927	312,933
(المسترد من) مخصص خسائر إئتمانية متوقعة – بنوك ومؤسسات مالية	5	(4,125,228)	703,180
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة – بنوك مركزية خارجية	4	233,893	3,333,160
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – إستثمارات	7 و 9	59,376	90,477
مخصصات متنوعة	18	919,800	4,873,025
مصاريف أخرى	34	62,024,070	51,924,052
إجمالي المصروفات		**155,828,384**	**162,129,667**
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		**173,342,908**	**231,172,891**
ينزل : مصروف ضريبة الدخل	20	22,198,159	36,852,142
الربح للسنة		**151,144,749**	**194,320,749**
يعود الى:			
مساهمي البنك		97,152,032	117,329,104
حقوق غير المسيطرين		53,992,717	76,991,645
		151,144,749	**194,320,749**
		دينار/سهم	**دينار/سهم**
حصة السهم الأساسية والمخفضة من الربح العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض):	35	0.595	0.731

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في31 كانون الأول 2025

	2025	2024
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة	151,144,749	194,320,749
بنود الدخل الشامل الآخرى		
بنود غير قابلة للتحويل لاحقا لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:		
صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بعد الضريبة – أدوات ملكية	(509,066)	(67,199)
(خسائر) إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	(835,099)	(948,375)
بنود قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:		
صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بعد الضريبة – أدوات دين	2,540,993	(4,962,816)
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	807,405
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**152,341,577**	**189,149,764**

يعود الى:		
مساهمي البنك	98,317,415	111,584,426
حقوق غير المسيطرين	54,024,162	77,565,338
	152,341,577	**189,149,764**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

البيـــــــــــــــان	إيضاحات	رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع	السندات الدائمة	إحتياطيـــات قانونـــي	إختيـــاري	تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة	(خسائر) أرباح اكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	فروقات ترجمة عملات أجنبية	حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	الأربـــاح المـــحورة	حقوق الملكية - مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025		دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة		150,000,000	89,010,000	118,411,845	98,944,584	14,828,549	(294,908)	(3,648,428)	-	240,865,525	708,117,167	178,012,917	886,130,084
الربح للسنة		-	-	-	-	-	-	-	-	97,152,032	97,152,032	53,992,717	151,144,749
صافي التغيرفي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة		-	-	-	-	2,000,482	-	-	-	-	2,000,482	31,445	2,031,927
(خسائر) إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة		-	-	-	-	-	(835,099)	-	-	-	(835,099)	-	(835,099)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**-**	**-**	**-**	**-**	**2,000,482**	**(835,099)**	**-**	**-**	**97,152,032**	**98,317,415**	**54,024,162**	**152,341,577**
خسائر بيع أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	-	-	1,950,707	-	-	-	(1,950,707)	-	-	-
اثر التغير في نسبة استثمار الشركة التابعة						(365,437)	-	-	-	(603,477)	(968,914)	968,914	-
فوائد مدينة السندات الدائمة	23	-	-	-	-	-	-	-	-	(7,932,392)	(7,932,392)	-	(7,932,392)
المحول إلى الإحتياطيات	24	-	-	14,110,231	-	-	-	-	-	(14,110,231)	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية	27	-	-	-	(18,000,000)	-	-	-	-	-	(18,000,000)	(60,483,437)	(78,483,437)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025		**150,000,000**	**89,010,000**	**132,522,076**	**80,944,584**	**18,414,301**	**(1,130,007)**	**(3,648,428)**	**-**	**313,420,750**	**779,533,276**	**172,522,556**	**952,055,832**
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2024													
الرصيد في بداية السنة		150,000,000	89,010,000	106,382,863	110,944,584	20,004,022	653,467	(4,079,865)	(1,481,196)	143,309,616	614,743,491	112,767,872	727,511,363
الربح للسنة		-	-	-	-	-	-	-	-	117,329,104	117,329,104	76,991,645	194,320,749
صافي التغيرفي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة		-	-	-	-	(5,227,740)	-	-	-	-	(5,227,740)	197,725	(5,030,015)
فروقات ترجمة عملات أجنبية		-	-	-	-	-	-	431,437	-	-	431,437	375,968	807,405
(خسائر) إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة		-	-	-	-	-	(948,375)	-	-	-	(948,375)	-	(948,375)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**-**	**-**	**-**	**-**	**(5,227,740)**	**(948,375)**	**431,437**	**-**	**117,329,104**	**111,584,426**	**77,565,338**	**189,149,764**
خسائر بيع أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	-	-	52,267	-	-	-	(52,267)	-	-	-
حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع		-	-	-	-	-	-	-	1,481,196	-	1,481,196	717,670	2,198,866
فوائد مدينة السندات الدائمة	23	-	-	-	-	-	-	-	-	(7,691,946)	(7,691,946)	-	(7,691,946)
المحول إلى الإحتياطيات	24	-	-	12,028,982	-	-	-	-	-	(12,028,982)	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية	27	-	-	-	(12,000,000)	-	-	-	-	-	(12,000,000)	(13,037,963)	(25,037,963)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024		**150,000,000**	**89,010,000**	**118,411,845**	**98,944,584**	**14,828,549**	**(294,908)**	**(3,648,428)**	**-**	**240,865,525**	**708,117,167**	**178,012,917**	**886,130,084**

– من أصل الأرباح المدورة مبلغ 60,777,604 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 62,652,590 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

– يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 188,212 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 وكما في 31 كانون الأول 2024، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) المبكر خلال عام 2011، والناتجة عن إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالصافي بعد ما تحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع.

– بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني رقم 2018/13 تم نقل الرصيد المتراكم لبند احتياطي مخاطر مصرفية عامة والبالغ 14,288,875 دينار كما في اول كانون الثاني 2018 الى بند الأرباح المدورة للتقاص مع أثر معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، حيث تم استغلال الاحتياطي بشكل كامل.

– حظر التصرف بالرصيد الدائن لاحتياطي تقيم الموجودات المالية إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2025

الأنشطة التشغيلية:	إيضاحات	2025	2024
		دينـــار	دينـــار
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		173,342,908	231,172,891
تعديلات :			
إستهلاكات وإطفاءات	10 و11	10,564,628	8,502,220
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه تسهيلات مباشرة	8	31,847,366	43,552,963
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه تسهيلات غير مباشرة	46	534,927	312,933
(المسترد من) مخصص خسائر ائتمانية متوقعه بنوك ومؤسسات مصرفية	5	(4,125,228)	703,180
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – بنوك مركزية خارجية	4	233,893	3,333,160
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة إستثمارات	7 و 9	59,376	90,477
صافي إيرادات الفوائد المستحقة	21 و 13	(37,049,296)	(25,407,642)
مخصص تعويض نهاية الخدمة	18	2,319,800	3,185,926
(المسترد من) مخصص قضايا مقامة على البنك والمطالبات المحتملة	18	(1,400,000)	1,687,099
خسائر بيع موجودات مستملكة	13	902,755	1,827,592
(أرباح) موجودات مالية من خلال قائمة الدخل	6	(4,821,303)	(2,463,526)
(أرباح) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر – أدوات الدين	7	(456,204)	(43,633)
توزيعات أرباح نقدية لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	7	(2,797,891)	(1,519,458)
مخصصات موجودات مستملكة	13	1,116,363	2,859,098
فائدة التزامات اصول مستاجرة	12	1,131,798	1,253,308
مصروف استهلاك أصول مستأجرة	12	3,143,664	4,040,780
تأثير التغير في أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		925,934	(1,377,828)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات		**175,473,490**	**271,709,540**
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
النقص (الزيادة) في النقد والأرصدة والإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5و4	71,935,836	(91,364,115)
(الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة	8	(121,699,038)	(25,909,217)
النقص في الموجودات الأخرى	13	43,922,884	22,801,991
الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	14	-	14,180,000
(النقص) الزيادة في ودائع العملاء	15	(224,219,574)	265,204,721
الزيادة في تامينات نقدية	16	26,645,330	14,217,966
(النقص) في مطلوبات أخرى	21	(28,646,304)	(32,120,253)
صافي التدفق النقدي (المستخدمة في) من عمليات التشغيل قبل المخصصات المدفوعة وضريبة الدخل المدفوعة		**(56,587,376)**	**438,720,633**
المدفوع من مخصص تعويض نهاية الخدمة	18	(2,446,238)	(987,094)
المدفوع من مخصص القضايا	18	(5,000)	(44,083)
ضريبة الدخل المدفوعة	20	**(40,647,290)**	(34,749,010)
صافي التدفق النقدي (المستخدمة في) من الأنشطة التشغيلية		**(99,685,904)**	**402,940,446**
الأنشطة الإستثمارية:			
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9	(286,083,029)	(454,595,675)
استحقاق موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9	154,218,938	143,505,086
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	7	(82,712,072)	(11,639,300)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	7	6,239,135	2,075,723
االنقص موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	6	1,253,748	20,285,022
(الزيادة) في ممتلكات و معدات والموجودات غير الملموسة	11و10	(39,919,013)	(21,124,950)
بيع ممتلكات و معدات والموجودات غير الملموسة	11و10	1,779,583	10,437,786
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الأنشطة الإستثمارية		**(245,222,710)**	**(311,056,308)**
الأنشطة التمويلية:			
المدفوع من التزام مقابل عقود إيجارات تشغيلية	12	(4,504,122)	(4,520,223)
(النقص) في أموال مقترضة	17	(40,416,672)	(31,741,437)
فوائد مدينة مقابل السندات الدائمة		(7,932,392)	(7,691,946)
الزيادة في حقوق غير المسيطرين		-	717,670
أرباح موزعة على المساهمين		(75,291,821)	(24,667,839)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		**(128,145,007)**	**(67,903,775)**
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(473,053,621)	23,980,363
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(925,934)	1,377,828
النقد وما في حكمه في بداية السنة		1,381,939,331	1,356,581,140
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**36**	**907,959,776**	**1,381,939,331**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2025

(1) معلومات عامة

إن البنك الأردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة أردنية تأسست تحت رقم (108) بتاريخ 25 تشرين الأول 1976 بموجب قانون الشركات الأردني رقم (13) لسنة (1964) ومركزه الرئيسي مدينة عمان في منطقة العبدلي، شارع أمية بن عبد شمس هاتف (5629400 6 962 +) ص.ب. (9776) عمان –(11191) المملكة الأردنية الهاشمية. يبلغ رأسمال البنك الحالي المصرح به والمكتتب به والمدفوع 150 مليون دينار موزع على 150 مليون سهم ، بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي وفروعه داخل المملكة وعددها (63) وخارجها وعددها (2)، ومن خلال مجموعة من شركاته التابعة التي تقوم بالأعمال المصرفية والتأجير التمويلي والوساطة المالية.

إن البنك الأردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة أسهمه بالكامل في بورصة عمان.

إن البنك الأردني الكويتي مملوك بنسبة 50.927 % ن شركة الروابي المتحدة القابضة ويتم توحيد القوائم المالية الموحدة للمجموعة ضمن القوائم المالية الموحدة لشركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) وهي الشركة المالكة للشركة الأم.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (2026/1) المنعقدة بتاريخ 12 شباط 2026 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني.

(2) معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية

2-1 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة المرفقة ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبة (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتى تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

2-2 أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحده القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته، وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم إستبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصاريف فيما بين البنك والشركات التابعة له.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك. إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية المرحلية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة.

يمتلك البنك الشركات التابعة التالية كما في 31 كانون الأول 2025:

إسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
	دينار	%			
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية*	9,000,000	89.79	وساطة مالية وإستثمارات	عمان	على مراحل إبتداء من العام 2002
مصرف بغداد	216,488,550	53.44	بنك تجاري	العراق	2023

كما في 31 كانون الأول 2024:

إسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
	دينار	%			
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	10,000,000	78.38	وساطة مالية وإستثمارات	عمان	على مراحل إبتداء من العام 2002
مصرف بغداد	216,488,550	53.44	بنك تجاري	العراق	2023

– بلغت حقوق غير المسيطرين 172,522,556 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل مبلغ 178,012,917 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 وتفاصيلها كما يلي :

	31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار	دينار
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية *	1,256,831	717,670
مصرف بغداد	171,265,725	177,295,247
	172,522,556	**178,012,917**

* قامت الشركة بتاريخ 4 حزيران 2025 برفع رأس مالها ليصبح 21,160,714 دينار وذلك من خلال البنك الأردني الكويتي حيث بلغ عدد اسهم الزيادة 11,160,714 سهماً وبقيمة اسمية دينار أردني.

– قررت الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 18 تشرين الثاني 2025 الموافقة بالإجماع على تخفيض رأسمال الشركة المكتتب به بمقدار كامل أرصدة الخسائر في الشركة كما هي بتاريخ 30 أيلول 2025 لغايات إطفاء هذه الخسائر، ليصبح رأسمال الشركة المكتتب به 9,000,000 دينار /سهم. وقد تم استكمال اجراءات التخفيض لدى دائرة مراقبة الشركات بتاريخ 29 كانون الأول 2025 .

يتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة ابتداءً من تاريخ ممارسة السيطرة وحتى تتوقف هذه السيطرة. وتتم السيطرة على الشركة المستثمر بها عندما تمنح للمجموعة القدرة على توجيه السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة للتأثير على عوائد المجموعة.

تتحقق السيطرة عندما يكون للمجموعة حقوق في العوائد المتغيرة الناتجة عن ارتباطها بالشركة المستثمر فيها، ولديها القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال قدرتها على السيطرة على الشركة المستثمر فيها. وتتم السيطرة على الشركة المستثمر فيها فقط عند تحقق ما يلي:

- سيطرة المجموعة على الشركة المستثمر فيها (الحقوق القائمة التي تمنح المجموعة القدرة على توجيه النشاطات ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- تعرض المجموعة أو حقوقها في العوائد المتغيرة الناتجة عن ارتباطها بالشركة المستثمر فيها.
- القدرة على ممارسة السيطرة على الشركة المستثمر فيها والتأثير على عوائدها.

عندما تمتلك المجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت أو ما شابهها في الشركة المستثمر فيها، تقوم المجموعة بأخذ جميع الحقائق والظروف ذات العلاقة بعين الاعتبار لتحديد ما إذا كانت تمتلك سيطرة على الشركة المستثمر فيها ويتضمن ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حملة حقوق تصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق التصويت الحالية وحقوق التصويت المحتملة للمجموعة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على الشركة المستثمر فيها في حال وجود ظروف أو حقائق تدل على التغير في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة.

يتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة ابتداءً من تاريخ ممارسة السيطرة وحتى توقف هذه السيطرة. يتم توحيد موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصروفات الشركات التابعة في القوائم المالية المرحلية الموحده المختصرة من تاريخ سيطرة المجموعة على الشركة التابعة وحتى تتوقف هذه السيطرة.

يتم تحميل الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر على حقوق حملة الأسهم في الشركة وحقوق غير المسيطرين حتى لو أدى ذلك إلى عجز في رصيد حقوق غير المسيطرين. وإذا اقتضت الحاجة، يتم تعديل القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والأرباح أو الخسائر المتعلقة بالمعاملات بين شركات المجموعة.

يتم تسجيل الأثر الناتج عن تغير نسبة الملكية في الشركة التابعة الذي لا ينجم عنه فقدان للسيطرة في حقوق الملكية. عند فقدان السيطرة على الشركة التابعة، تقوم المجموعة بما يلي:

- إلغاء الاعتراف بموجودات (بما فيها الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة
- إلغاء الاعتراف بحقوق غير المسيطرين
- إلغاء الاعتراف باحتياطي ترجمة العملات الأجنبية
- الاعتراف بالقيمة العادلة للمبالغ المستلمة
- الاعتراف بالقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به في الشركة التابعة
- الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية فقدان السيطرة
- إعادة تصنيف حصة الشركة التي تم تسجيلها سابقاً في بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر.

3-2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024، باستثناء أن المجموعة قامت بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من أول كانون الثاني 2025:

عدم قابلية العملة للتحويل – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 "آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ا كانون الثاني 2025، كيفية تقييم المنشأة فيما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون القابلية للتحويل معدومة. تتطلب التعديلات أيضًا الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم كيفية تأثير، أو توقع تأثير عدم قابلية العملة للتحويل إلى العملة الأخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

2 - 4 معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيين لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

2 - 5 الأدوات المالية

الإعتراف المبدئي والقياس

يعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الإعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الإستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الإعتراف المبدئي، كما تثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناء على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق فإنه يعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول).
- في جميع الحالات الأخرى، تعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه/ تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل الموحدة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الإعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند إلغاء الإعتراف من تلك الأداة.

الموجودات المالية

- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الإعتراف الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها الإعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، أخذ البنك في الإعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بعين الإعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وإمكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة:

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع.
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بإستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي إعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل وإستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة بإستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة. يتم الإعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نماذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، وتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- تم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة .

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم بإختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الإعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالإختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الإستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، في الدخل الشامل الأخر .
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل الموحدة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات إختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال:

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرا أساسيا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الإعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الإعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر الاموحدة ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة . في المقابل، بالنسبة للإستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لإختبار التدني.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل الموحدة.
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل الموحدة.
- كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي تقييم الإستثمارات.

القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة (خيار القيمة العادلة) عند الإعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم إقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن إستخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الإعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الإعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن إختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى إلغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الإستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة أثناء الإحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الإستثمار.

2 - 6 الإفصاحات الوصفية المتعلقة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

1 - تعريف تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر:

يعرف البنك التعثر وآلية معالجة التعثر وفقاً لمنهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وقد تضمنت عدد من المؤشرات التي تدل على وجود حالة تعثر يتوجب الإلتزام بها أيضاً.

- وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم.
- إرتفاع في درجات المخاطر عن 7-.
- التعرض الائتماني/ أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) او متوقع تعثرها قريباً.
- إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية).
- وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.

آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره محاولاً عدم الوصول إلى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له، وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابله، وكذلك متابعته من قبل دائرة المتابعة والتحصيل قبل البدء بالإجراءات القانونية في حال عدم الوصول إلى حلول أو جدولات.

2 - شرح مفّصل عن نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

- نظام التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء الشركات:

يطبق البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي آلي من مورد شركة Moody's، نظام التصنيف يضم كل من العمليات، والضوابط، والبيانات المجمعة، ونظام المعلومات التي تدعم وتقيم الجدارة الائتمانية للمقترض والتي يتم ترجمتها إلى درجة مخاطر للعملاء وربطها بإحتمالية تعثر العميل وبما يساهم بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يحتوي نظام Moody's على النماذج (Model's) التالية لإحتساب التصنيف الائتماني للعملاء:

- نموذج تصنيف الشركات الكبرى.
- نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (مع وجود بيانات مالية).
- نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (بدون وجود بيانات مالية).
- نموذج تصنيف العملاء لتمويل المشاريع.
- نموذج تصنيف كبار العملاء من أصحاب الثروات.

تتراوح الدرجات في النظام من ا (إستثنائي: شركة ذات جودة عالية جدا وبأقل المخاطر) الى 10 (هالك: شركة مصنفة غير عاملة) ـ 7 درجات عاملة و3 درجات غير عاملة.

يوجد Master scale واضح ومحدد، كل تصنيف ائتماني يتم إحتسابه من خلال نظام (Moody's) يقابله معدل إحتمالية التعثر (PD).يتم عمل تحليل مالي وغير مالي للعملاء، ويتكون هيكل التحليل المالي لنظام Moody's (Moody's Financial Analysis Structure) من أربعة أقسام رئيسية:

1 - الأنشطة التشغيلية.

2 - السيولة.

3 - هيكل رأس المال.

4 - خدمة الدين.

يمكن عمل اعادة تصنيف لتصنيف العميل من خلال موافقة لجنة الإدارة للتسهيلات على التصنيف المقترح.

- نظام التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء الأفراد (Credit Scoring System):

يتم تصنيف عملاء التجزئة (الأفراد) ومنحهم درجة تصنيف بناء على مخاطرهم قبل الموافقة على منحهم القروض ويتم الإستفادة منها لغايات تقدير إحتمالية التعثر. ويتم ذلك لمنتجات قروض الإسكان، وتمويل السيارات والقروض الإستهلاكية.

3 - الآلية المعتمدة لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الأدوات المالية ولكل بند على حدا:

يتم إستخدام نموذج " تحقق الخسارة" بإستخدام نموذج النظرة المستقبلية "الخسائر الائتمانية المتوقعة" والذي يتطلب إستخدام التقديرات والإجتهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الإقتصادية والتي لها تأثير على قيمة التدني وفقاً للنموذج الجديد، حيث تم تطبيق هذا النموذج وتم إحتساب خسائر التدني وفقاً للقواعد التالية:

- خسائر التدني ل 12 شهر: يتم إحتساب التدني للتعثر المتوقع خلال 12 شهر اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.
- خسائر التدني لعمر الأداة: يتم إحتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الإستحقاق لتاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن آلية إحتساب الخسائر المتوقعة تعتمد على إحتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الإقتصادية المستقبلية والخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي تعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة وكذلك المبلغ المعرض للتعثر (Exposure at Default (EAD) .

وفقاً لمتطلبات المعيار (9) يطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي (بإستثناء ما تم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل):

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- الذمم المدينة التجارية.
- التعرضات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية بإستثناء الأرصدة الجارية التي تستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات، الكفالات والإعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جداً (أيام).

فيما يخص التسهيلات المتجددة يتم إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بناء على ال Behavioral maturity وتبلغ ثلاث سنوات.

4 - تعريف وآلية احتساب ومراقبة إحتمالية التعثر (PD) والتعرض الائتماني عند التعثر (EAD) ونسبة الخسارة بإفتراض التعثر (LGD).

أ - إحتمال التعثر Probability of Default (PD):

هو الخطر الناتج عن عدم قدرة أو رغبة المقترض في سداد ديونه بالكامل أو في الوقت المحدد، والذي يتم توقعه عادة من خلال تحليل قدرة العميل على سداد مديونيته وفقاً لبياناته المالية. وترتبط إحتمالية تعثر العميل بشكل عام مع المعطيات المالية مثل عدم كفاية التدفقات النقدية لخدمة الديون، إنخفاض إيرادات أو هوامش التشغيل، رافعة مالية عالية، أو إنخفاض السيولة، ويتم الإحتساب على النحو التالي:

عملاء الشركات:

- يتم إحتساب احتمالية التعثر من خلال ربط التصنيفات الائتمانية ضمن التصنيف الائتماني الداخلي بدرجة تعثرهم المحددة في ال Master Scale ولكل عميل على حدا. ويتم تحويل إحتمالية التعثر من Through The Cycle (TTC) الى Point In Time، بعد أن تم عمل معايرة للتصنيف الائتماني وما يقابله من إحتمالية تعثر لتتناسب مع بيانات التعثر لدى البنك.
- فيما يخص الديون المتعثرة Stage 3 تم تحديد إحتمال تعثر 100%.
- الحسابات غير المصنفة داخلياً تم إفتراض درجة تصنيف ٥ لها لدى البنك .
- تم إحتساب إحتمالية التعثر للحكومة الأردنية بناء على تصنيفها الائتماني الخارجي.

عملاء التجزئة:

يتم إحتساب إلى PD الخاص بهم إعتماداً على Behavioral Scoring وبناء على logistic regression لكل عميل على حدا.

فيما يخص أدوات الدين والسوق النقدي فقد تم إعتماد التصنيف الائتماني الخارجي من قبل شركة Moodys، وفي حال كانت أداة الدين لشركة غير مصنفة يتم التعامل معها كالشركات غير المصنفة، أما البنوك غير المصنفة فيتم إعتماد التصنيف الائتماني للبلد التي ينتمي له البنك وتعديله بما يتناسب مع المتانة المالية للبنك.

ب - نسبة الخسائر الناتجة عن التعثر Loss Given Default (LGD) :

هي نسبة الأصول التي من المتوقع خسارتها في حال تخلف العميل عن السداد حيث تعرف هذه النسبة على مستوى التسهيل وليس على مستوى العميل وتتأثر بعوامل مختلفة مثل مدى توفر الضمانات، نوع الضمانة، درجة أولوية السداد، أجل القرض ونوعيته. ويتم الإحتساب على النحو التالي:

عملاء الشركات وأدوات الدين:

- يتم إستخدام نظام لإحتساب LGD يعتمد على عدد من المحددات منها تصنيف العميل الائتماني، القطاع الإقتصادي، نوع وقيمة الضمان، ونسبة التغطية وقد تم إحتسابها بناء على المعلومات التاريخية.

تم عمل نسب إقتطاع Hair cut للضمانات بناء على التعليمات الداخلية للبنك.

- وضع حدود دنيا Floors ل LGD تتراوح بين 0 % 10 ؤ
- التسهيلات المتعثرة Stage 3 فقد تم تحديد نسبة LGD للجزء غير المغطى بضمانات 100% .
- تم تحديد نسبة LGD للحكومة الأردنية 0%.

عملاء التجزئة:

تم بناء نموذج Model للإحتساب (Logistic regression model) وبإستخدام المتغيرات المستعملة بإحتساب نموذج Probability of Default.

ج - المبلغ المعرض للتعثر Exposure at Default(EAD)

يعرف المبلغ المعرض للمخاطر على أنه قيمة المديونية التي يتعرض فيها البنك لإحتمالية عدم السداد في حالة تعثر العميل، وعلى النحو التالي:

- يكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وبنسبة CCF تبلغ 100% للتسهيلات غير المباشرة.
- في حالة السقوف فيكون قيمة المبلغ المعرض للتعثر يقسم إلى جزئين وهي الإلتزامات المستغلة والإلتزامات غير المستغلة حيث يتم إحتساب الرصيد أو السقف أيهما أعلى.
- فيما يخص التجزئة تم الإعتماد في تحديد قيمة المبلغ المعرض للتعثر بإستخدام نسبة التسهيلات التي تم سدادها تاريخياً Prepayment فيما يخص العملاء.

- محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية التي أعتمد عليها البنك في إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

التصنيف	المعايير
المرحلة الأولى	تتضمن التعرضات الائتمانية / أدوات الدين التي لم يحصل زيادة مهمة أو مؤثرة في مخاطرها الائتمانية منذ الإعتراف الأولي بالتعرض / الأداة أو أن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد البيانات المالية وتعتبر مخاطر الائتمان منخفضة في حال توفرت الشروط التالية:
	مخاطر تعثر منخفضة.
	المدين له مقدرة عالية في الأجل القصير على الوفاء بإلتزاماته.
	إن البنك لا يتوقع حدوث تغيرات معاكسة في الإقتصاد وفي بيئة العمل في الأجل الطويل تؤثر سلباً في قدرة المدين على الوفاء بإلتزاماته (مؤشرات الإقتصاد الكلي وإختبارات الضغط).
المرحلة الثانية	الحسابات التي لديها مستحقات أكثر من 30 يوم وتقل عن 90 يوم.
	الحسابات التي تم جدولتها سابقا.
	الحسابات التي تم هيكلتها مرتين خلال عام.
	الحسابات التي تصنيفها الائتماني الداخلي 7– .
	في حال تخفيض التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي أو المتوقع للمقترض أو للتعرض الائتماني / لأداة الدين حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك.
	الإنخفاض الجوهري الفعلي أو المتوقع للتصنيف الائتماني الخارجي للتعرض الائتماني / لأداة الدين.
	تغيرات سلبية جوهرية في أداء وسلوك المقترض مثل التأخر في تسديد الأقساط أو عدم الرغبة في التجاوب مع البنك.
المرحلة الثالثة	تتضمن التعرض الائتماني/ أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) أو متوقع تعثرها قريبا.
	إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية).
	عدم الإلتزام بالشروط التعاقدية مثل وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم، وإرتفاع التصنيف الائتماني عن 7–.
	وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.

– يوجد ضوابط واضحة ومحددة للتصنيف في المراحل الثلاث (3.2.1) والإنتقال بينهم، في حال حصول تحسن على نوعية الائتمان وتوفر أسباب كافية وموثقة تجعل من الممكن نقل تعرضات ائتمانية من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية او من المرحلة الثانية الى المرحلة الأولى، فان عملية النقل يجب أن لا تتم إلا بعد التحقق من تحسن الوضع الائتماني للتعرض والإلتزام بسداد 3 أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط نصف سنوي على الأقل في موعدها، إضافة إلى تحسن التصنيف الائتماني للعميل أفضل من 7– لتنتقل إلى المرحلة الاولى.

– يعتبر تراجع التصنيف الائتماني للتعرض الائتماني/ لأداة الدين بمقدار درجتين على نظام التصنيف الائتماني المكون من 10 درجات منذ تاريخ الإعتراف الأولي دليل على حدوث تراجع مهم في مخاطر الائتمان.

5 - المؤشرات الإقتصادية الرئيسية التي تم إستخدامها من قبل البنك في إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (PD).

إستخدم البنك مؤشرات إقتصادية رئيسية في إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقع (PD)، وعلى النحو التالي:

- الشركات: مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر السوق المالي.
- التجزئة: تم إستخدام عدد أكبر من المتغيرات أهمها مؤشر أسعار المستهلكين، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة للودائع بين البنوك، حجم الإستهلاك، التضخم المتوقع، نسبة البطالة، سعر فائدة إعادة الخصم، أسعار الفائدة لنافذة الإيداع وأخرى.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) وبما يتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الإلتزام بمتطلبات تطبيق بالمعيار.

- تقع على مجلس الإدارة المسؤولية لوضع درجة المخاطر المقبولة والإدارة الفاعلة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- مجلس الإدارة مسؤول وصاحب الصلاحية لإعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- يقوم مجلس إدارة البنك بتوفير هيكل وإجراءات حاكمية مناسبة تضمن التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الإحتساب وبتشارك من جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطبيق أنظمة ذات نوعية عالية وجودة يعتمد عليها سواء من ناحية المدخلات أو عمليات التشغيل عيها أو النتائج المستخرجة منها.
- يتأكد مجلس الإدارة من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار 9 والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق:

- تراقب اللجنة التواؤم مع إطار إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (9) وتتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- توصي اللجنة لمجلس الإدارة بإعتماد أرقام الخسائر الائتمانية المتوقعة كجزء من البيانات المالية ربع السنوية.

لجنة مجلس الإدارة للمخاطر:

- تقوم اللجنة بمراجعة إطار وفرضيات إحتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية بإعتمادها.

تعتبر المسؤولة عن عملية إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم الرجوع اليها على مستوى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالأدوار والنماذج المستخدمة للإحتساب.

لجنة الإدارة للمخصصات:

- تعتبر مسؤولة عن أي إستثناءات على نتائج مخرجات الأنظمة والإجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الإحتساب.
- تراجع عملية محددات المراحل Staging rules وتضع التوصيات اللازمة.
- الإطلاع على الإحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية بإعتمادها.

إدارة المخاطر:

- تقوم إدارة المخاطر بالأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار رقم 9.
- مراجعة النماذج المستخدمة والفرضيات المستخدمة بالإحتساب والتوصية بأي تعديلات مطلوبة.
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- وضع مؤشرات تعتبر مؤشرات للتغير المهم في المخاطر الائتمانية.
- مراجعة عملية الإنتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع Staging rules ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

إدارة الشؤون المالية:

- إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL.
- تحليل نتائج الإحتساب المختلفة ومراجعة دقتها وكفاءة عملية إحتسابها.
- إعداد الكشوفات التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الأردني.
- الإشتراك مع الدوائر المعنية بمراجعة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله تحديد أهداف وأسس إقتناء وتصنيف الأدوات المالية وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الأخرى.
- إعداد القيود المحاسبية وعكس نتائج الإحتساب على النظام البنكي الرئيسي.

التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والفرضيات والأنظمة المستخدمة.

2 - 7 التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
- تسهيلات ائتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء)
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق أدوات الدين)
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية، حيث يتم تقييمها بالقيمة العادلة.

بإستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل (أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الإفتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الإفتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الإعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك إستلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات إقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم إستغلال التمويل .

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك إستلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل بإستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي " متدني ائتمانيا " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدني ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد.
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب إقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً.
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين والعائدة للشركات، يعتبر البنك عوامل تمثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى ائتمانياً عند منح المقترض إمتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الإمتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضا كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدنى ائتمانيا عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الإعتراف بإنخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الإستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الإعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الإعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الدخل الموحدة . يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات إحتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)، التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض إلتزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض إلتزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطَور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات إنخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك بإعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي أنه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد إرتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الإعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير إستناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الإعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالإعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الإقتصادية المتعددة أساس تحديد إحتمالية التخلف في السداد عند الإعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الإقتصادية المختلفة إحتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الإقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الإقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الإقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الإقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمانية ذات صلة بناء على جودتها وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة.

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير.
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الإعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ البنك في الإعتبار فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الإئتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الإعتراف الأولي وإستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة إستحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة إنتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقًا لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى إختلاف كبير في الشروط.

- عوامل النوعية مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل أو مدى التغير في سعر الفائدة، أو الإستحقاق وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن؛ إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً بإستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الإعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الأسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الإعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الإعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية.
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير إستنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف، فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الإعتراف، يقوم البنك بإحتساب ربح أو خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (بإستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بإستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري وإستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل الموحدة، مع إستثناء الإستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل الموحدة لاحقاً.

اعدام الموجودات المالية

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للإسترداد مثل عدم قيام العميل بالإشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لاعدامها بعد إستنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم اعدام التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة إسترداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة عند إستردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة.

- يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:
- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- إلتزامات القروض وعقود الضمان المالي.
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون إلتزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب ؛ فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.
- المطلوبات المالية وحقوق الملكية.

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي إلتزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

2 - 8 القروض والسلف

تتضمن "القروض والسلف" المدرجة في قائمة المركز المالي ما يلي:

- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة، والتي يتم قياسها مبدئيا بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة.
- ذمم الإيجار.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء.
- يتم تحويل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

عندما يقوم البنك بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو إقتراض الأسهم)، يتم إحتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة، ولا يتم الإعتراف بالأصل في القوائم المالية الموحدة للبنك.

أدوات حقوق الملكية

رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الدخل الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة. يصنف الإلتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب.
- عند الإعتراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير.
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.
- يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة عند الإعتراف الأولي إذا كان هذا التصيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الإعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك.
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الإستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخلياً على هذا الأساس.
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل الموحدة على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الإلتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الإعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الدخل الموحدة يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الدخل الموحدة ولإيعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الدخل الموحدة. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الإعتراف بالإلتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الإعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الدخل الموحدة فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الدخل الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة .

مطلوبات مالية أخرى

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للإلتزام المالي، أو، عند الإقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الإعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية وإعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط إختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة بإستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق ١٠٪ على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الدخل الموحدة على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الإعتراف في قائمة الدخل الموحدة على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للإلتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الإستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الإستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الإستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند إستحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحدة ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

إلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق.

تقاس الإلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحدة ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي إلتزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الإقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على إلتزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك قواعد محاسبة التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط حسب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9).

- عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية: توجد علاقة إقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط.
- لا يهيمن أثر مخاطر الإئتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الإقتصادية.
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الإمتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط. يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الإمتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الإعتراف بالبنود غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط .

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط يستبعد البنك من التحديد العنصر الأجل لعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الدخل الموحدة فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد بقائمة في قائمة الدخل الموحدة. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الدخل الموحدة بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات إنتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الإستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إضفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الدخل الموحدة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في إحتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الدخل الموحدة.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الدخل الموحدة في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الدخل الموحدة.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملًا بدرجة كبيرة، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. يتبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية

تعالج تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في الإحتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في إحتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقـاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

2 - 9 حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحدة، يتم إعداد مخصص مقابل إنخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

2 - 10 القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الإعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الإعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك بإستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ١(36)، إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس.
- مدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى ا والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- مدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

2 - 11 الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً .

قام البنك المركزي الأردني بموجب تعميم رقم 16234/3/10 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 بالغاء العمل بكافة التعاميم السابقة التي تقضي اقتطاع مخصصات مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك مع الابقاء على المخصصات المرصودة مقابل العقارات ليتم تحريرها عند التخلص منها.

2 - 12 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم إستهلاك الممتلكات والمعدات (بإستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها بإستخدام النسب السنوية المئوية التالية:

	%
مباني	3
معدات وأجهزة وأثاث	15-9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	20
تحسينات مباني	20

عندما يقل المبلغ الممكن إسترداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن إستردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل .

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة بإعتباره تغير في التقديرات.

يتم إستبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها.

2 - 13 الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الإندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الإندماج فيتم تسجيلها بالكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

يتم إطفاء أنظمة الحاسوب والبرامج على مدى عمرها الإنتاجي المقدر بطريقة القسط الثابت وبمعدل 20 - 33% سنوياً.

2 - 14 النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

2 - 15 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة على أنها محتفظ بها بهدف البيع في حال كان إسترداد المبالغ المقيدة بشكل رئيسي سيتم من خلال عملية بيع وليس من خلال العمليات المستمرة، ويجب أن يكون الأصل جاهز للبيع في وضعه الحالي، ويجب ان يكون أمر بيعها محتمل بشكل كبير. بالإضافة الى أن يكون هنالك إلتزام بخطة البيع من قبل الإدارة وبحيث يكون البيع مؤهلاً للإعتراف به كعملية بيع مكتملة خلال سنة واحدة من تاريخ هذا التصنيف.

عندما يكون البنك ملتزم بخطة بيع تتضمن فقدان السيطرة على شركة تابعة، يتوجب عليه تصنيف جميع موجوداتها وإلتزاماتها على أنها محتفظ بها بهدف البيع وذلك عند إستيفاء جميع الشروط المشار اليها أعلاه.

يتم قياس الموجودات غير المتداولة المصنفة بأنها محتفظ بها بهدف البيع بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع أيهما أقل، كما يتم إظهار نتائج أعمال تلك الشركة ضمن بند مستقل في قائمة الدخل الموحدة كصافي أرباح من العمليات غير المستمرة.

2 - 16 الموجودات المالية المرهونة

وهي الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع او إعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

2 - 17 مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الإلتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين أو عن مدة الخدمة المتراكمة للموظفين بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها. ويتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحدة أو الدخل الشامل وفقاً لمتطلبات لمعيار المحاسبة الدولي رقم (19) والذي يخص منافع الموظفين.

2 - 18 المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وأن يكون تسديد الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

2 - 19 ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة، لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم إحتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم إحتساب الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الإستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً او كلياً.

2 - 20 صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية بإستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" في قائمة الدخل الموحدة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية ائتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع إستلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الدخل الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار.

2 - 21 صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الدخل الموحدة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الإستخدام المتعلقة بإلتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند إستلام الخدمات.

2 - 22 صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد إختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

2 - 23 صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بإستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد إختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطَبَق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة ". ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط على نفس سطر البند في قائمة الدخل الموحدة كبند متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط، بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوّطية مدرجة في قائمة الدخل الموحدة، في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الدخل الموحدة.

2 - 24 إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق إستلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الدخل الموحدة على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الاموحدة ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الدخل الموحدة ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

2 - 25 التدني في الموجودات غير المالية

- يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للبنك في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات.
- في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.
- المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحا منها تكاليف البيع – أو قيمة إستخدامه أيهما أكبر.
- يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الدخل الموحدة والدخل الشامل الآخر الموحدة
- لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الإستهلاك أو الإطفاء اذا لم يتم الإعتراف بخسارة التدني في القيمة.

2 - 26 العملات الأجنبية

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الدخل الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها بإستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الايرادات وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الموحدة الشامل الآخر وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلًا ماليًا)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الدخل الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الدخل الموحدة أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الدخل الموحدة .

2 - 27 عقود الايجار

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار "وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) "عقود الإيجار التشغيلي– الحوافز "وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار.

البنك كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ اعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بان البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود الايجار التي تتضمن أرض ومبنى بان تعامل مكونات العقد كبند واحد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة ١٢ شهر أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر

- عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.
- لتصنيف كل عقد إيجار، يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل. إذا كان هذا هو الحال، فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، يأخذ البنك في عين الإعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الإقتصادي للأصل.

يطبق البنك متطلبات إلغاء الإعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على صافي الإستثمار في عقد الإيجار. يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم إستخدامها في إحتساب مبلغ الإستثمار الإجمالي في الإيجار.

(3) إستخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات وإجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والإجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام وإجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل يتم مراجعة الإجتهادات والتقديرات والإفتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة إعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات إحتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (2-6).

- الإيجارات

تحديد مدة عقد الإيجار: عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الإعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً إقتصاديا خيار التمديد أو عدم خيار لإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر. خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار: يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، أن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

خصم مدفوعات الإيجار: تم خصم مدفوعات الإيجار بإستخدام معدل الإقتراض الإضافي للبنك (IBR). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الإقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

- الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات إحتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية إعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

- الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

- ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم إحتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

- مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية إلتزامات قضائية محتملة إستناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

(4) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2025	2024
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزنة	**240,561,250**	**265,270,359**
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
حسابات جارية وتحت الطلب	297,462,085	696,387,329
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار وشهادات إيداع	34,000,000	-
متطلبات الإحتياطي النقدي	327,498,873	403,480,464
مجموع الأرصدة لدى البنوك المركزية	**658,960,958**	**1,099,867,793**
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك مركزية خارجية *	31,507,995	31,274,102
صافي الأرصدة لدى البنوك المركزية	**627,452,963**	**1,068,593,691**
المجموع	**868,014,213**	**1,333,864,050**

– بلغت قيمة الاحتياطيات مقيدة السحب لدى البنك المركزي العراقي مبلغ 207,349,369 دينار أردني كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 279,453,168 دينار أردني كما في 31 كانون الأول 2024 وتم استبعادها من النقد ومافي حكمه لاغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة.

– بلغت ارصدة مصرف بغداد لدى فرع البنك المركزي العراقي في السليمانية و أربيل مبلغ 9,762,446 دينار أردني و 14,739,877 دينار أردني كما في 31 كانون الأول 2025 وكما في 31 كانون الأول 2024 هذا وتم استبعادها من النقد ومافي حكمه لاغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة.

* تخص أرصدة شركة تابعة لدى بنك مركزي خارجي، حيث لا يوجد خسائر ائتمانية فيما يخص الأرصدة المحلية.

– فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الأرصدة لدى البنوك المركزية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	193,319,614	-	-	193,319,614
من (6) الى (7)	3,491,226	-	-	3,491,226
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	430,918,770	-	31,231,348	462,150,118
المجموع	**627,729,610**	**-**	**31,231,348**	**658,960,958**
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	190,271,635	-	-	190,271,635
من (6) الى (7)	3,018,299	-	-	3,018,299
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	875,449,547	-	31,128,312	906,577,859
المجموع	**1,068,739,481**	**-**	**31,128,312**	**1,099,867,793**

– فيما يلي إفصاح الحركة على الأرصدة لدى البنوك المركزية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2025				
الرصيد في بداية السنة	1,068,739,481	-	31,128,312	1,099,867,793
الأرصدة الجديدة خلال السنة	34,000,000	-	-	34,000,000
الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(475,009,871)	-	103,036	(474,906,835)
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**627,729,610**	**-**	**31,231,348**	**658,960,958**
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	783,553,751	24,502,304	7,108,654	815,164,709
الأرصدة الجديدة خلال السنة	121,313	-	6,625,992	6,747,305
الأرصدة المسددة خلال السنة	(132,116,740)	-	(450,235)	(132,566,975)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(24,502,304)	24,502,304	-
إجمالي الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	(14,739,878)	(14,739,878)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	417,181,157	-	8,081,475	425,262,632
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,068,739,481**	**-**	**31,128,312**	**1,099,867,793**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة البنوك المركزية الخارجية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2025				
الرصيد في بداية السنة	145,790	-	31,128,312	31,274,102
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	130,857	-	103,036	233,893
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**276,647**	**-**	**31,231,348**	**31,507,995**
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	-	20,832,288	7,108,654	27,940,942
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	24	-	6,625,992	6,626,016
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	(450,005)	(450,005)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(20,832,288)	20,832,288	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	(11,069,843)	(11,069,843)
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	145,766	-	8,081,226	8,226,992
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**145,790**	**-**	**31,128,312**	**31,274,102**

(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	2025	2024	2025	2024	2025	2024
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	28,455	172,395	214,507,958	306,676,736	214,536,413	306,849,131
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل	10,000,000	-	75,725,371	54,318,727	85,725,371	54,318,727
المجموع	**10,028,455**	**172,395**	**290,233,329**	**360,995,463**	**300,261,784**	**361,167,858**
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	(1,646,464)	(5,771,692)	(1,646,464)	(5,771,692)
صافي مجموع الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	**10,028,455**	**172,395**	**288,586,865**	**355,223,771**	**298,615,320**	**355,396,166**

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 92,451,055 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 251,350,444 دينار كما في 31 كانون الاول 2024 .
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب مبلغ 5,484,156 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل مبلغ 9,543,454 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 .

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	160,396,042	-	-	160,396,042
من (6) الى (7)	11,886,775	-	-	11,886,775
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	126,525,279	668,624	785,064	127,978,967
المجموع	**298,808,096**	**668,624**	**785,064**	**300,261,784**
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	135,700,199	-	-	135,700,199
من (6) الى (7)	11,673,465	-	-	11,673,465
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	208,127,374	733,570	4,933,250	213,794,194
المجموع	**355,501,038**	**733,570**	**4,933,250**	**361,167,858**

– فيما يلي إفصاح الحركة على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
الرصيد في بداية السنة	355,501,038	733,570	4,933,250	361,167,858
الأرصدة الجديدة خلال السنة	43,339,816	-	-	43,339,816
الأرصدة المسددة خلال السنة	(306,158)	-	(4,171,209)	(4,477,367)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(99,726,600)	(64,946)	23,023	(99,768,523)
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**298,808,096**	**668,624**	**785,064**	**300,261,784**
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	540,409,385	4,910,328	25,077	545,344,790
الأرصدة الجديدة خلال السنة	224,933,177	733,570	22,920	225,689,667
الأرصدة المسددة خلال السنة	(355,949,453)	-	(25,077)	(355,974,530)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(4,910,328)	4,910,328	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(53,892,069)	-	-	(53,892,069)
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**355,501,040**	**733,570**	**4,933,248**	**361,167,858**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
الرصيد في بداية السنة	104,874	733,570	4,933,248	5,771,692
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,262	-	-	2,262
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	(5,684)	-	(4,171,106)	(4,176,790)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	91,324	(64,946)	22,922	49,300
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**192,776**	**668,624**	**785,064**	**1,646,464**
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	133,107	4,910,328	25,077	5,068,512
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	45,369	733,570	22,920	801,859
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	(111,573)	-	(25,077)	(136,650)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(4,910,328)	4,910,328	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	37,971	-	-	37,971
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**104,874**	**733,570**	**4,933,248**	**5,771,692**

(6) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2025	2024
	دينار	دينار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية :		
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	10,506,537	3,452,085
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	-	3,486,897
مجموع الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل	**10,506,537**	**6,938,982**

- بلغت قيمة الأرباح الغير المتحققة الناتجة عن تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مبلغ 3,627,193 دينار خلال العام 2025 والتي تم تسجيلها ضمن قائمة الدخل الموحدة مقابل مبلغ 760,517 دينار كما في 31 كانون الأول 2024.
- – بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 476,013 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 مقابل مبلغ 1,301,837 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 .
- – بلغت قيمة الارباح المتحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل 718,097 دينار خلال العام 2025 تم قيدها في قائمة الدخل الموحدة مقابل ارباح بقيمة 401,172 كما في 31 كانون الأول 2024 .

(7) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2025	2024
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	31,780,762	26,714,208
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	70,671,065	57,279,384
مجموع الأسهم	**102,451,827**	**83,993,592**
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	75,682,875	40,907,600
سندات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة	35,000,000	-
مجموع السندات المالية	**110,682,875**	**40,907,600**
مجموع الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	**213,134,702**	**124,901,192**
تحليل السندات والأذونات :		
ذات عائد ثابت	110,682,875	40,907,600
المجموع	**110,682,875**	**40,907,600**

- بلغت قيمة الخسائر المتحققة الناتجة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخرالموحدة خلال العام 2025 مبلغ 1,950,707 دينار والتي تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في قائمة حقوق الملكية الموحدة، مقابل خسائرمتحققه بقيمة 52,267 كما في 31 كانون الأول 2024 .
- بلغت قيمة الارباح المتحققة والناتجة من بيع سندات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخرالموحده خلال العام 2025 مبلغ 456,204 دينار، مقابل أرباح متحققة بقيمة 43,633 كما في 31 كانون الأول 2024.
- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 2,797,891 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 مقابل 1,519,458 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 .

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	106,933,995	-	-	106,933,995
من (6) الى (7)	3,748,880	-	-	3,748,880
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**110,682,875**	**-**	**-**	**110,682,875**
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	38,732,275	-	-	38,732,275
من (6) الى (7)	2,175,325	-	-	2,175,325
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**40,907,600**	**-**	**-**	**40,907,600**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
القيمة العادلة في بداية السنة	40,907,600	-	-	40,907,600
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	73,128,486	-	-	73,128,486
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(6,239,135)	-	-	(6,239,135)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	2,885,924	-	-	2,885,924
أدوات الدين المعدومة	-	-	-	-
القيمة العادلة في نهاية السنة	**110,682,875**	**-**	**-**	**110,682,875**
31 كانون الأول 2024				
القيمة العادلة في بداية السنة	32,410,070	-	-	32,410,070
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	10,952,682	-	-	10,952,682
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(2,075,723)	-	-	(2,075,723)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(379,429)	-	-	(379,429)
أدوات الدين المعدومة	-	-	-	-
القيمة العادلة في نهاية السنة	**40,907,600**	**-**	**-**	**40,907,600**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024، هذا ويتم قيد تلك المخصصات كإضافة على إحتياطي التقييم لتحويله الى قائمة الدخل الموحدة وفقا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
الرصيد في بداية السنة	150,531	-	-	150,531
الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة	204,715	-	-	204,715
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة	(43,318)	-	-	(43,318)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	13,167	-	-	13,167
مخصص أدوات الدين المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**325,095**	**-**	**-**	**325,095**
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	44,965	-	-	44,965
الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة	118,887	-	-	118,887
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة	(12,257)	-	-	(12,257)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,064)	-	-	(1,064)
مخصص أدوات الدين المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**150,531**	**-**	**-**	**150,531**

– تظهر حركة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 174,564 دينار خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 (مقابل مبلغ 105,566 دينار خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024) ضمن الحركة على احتياطي تقييم القيمة العادلة للموجودات المالية ضمن حقوق الملكية (ايضاح رقم 25).

(8) تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة- بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2025	2024
	دينـــار	دينـــار
الأفراد(التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	1,176,617	113,416
قروض وكمبيالات *	408,544,005	390,678,114
بطاقات الائتمان	15,034,424	14,908,703
القروض العقارية	204,033,168	259,488,022
الشركات		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	154,914,949	119,672,878
قروض وكمبيالات*	1,232,845,081	1,162,122,787
الشركات الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	23,694,172	20,887,399
قروض وكمبيالات *	138,218,908	131,420,355
الحكومة والقطاع العام	170,628,609	160,136,731
المجموع	2,349,089,933	2,259,428,405
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	219,363,584	214,864,878
ينزل: فوائد معلقة	37,971,005	42,659,855
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	2,091,755,344	2,001,903,672

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 1,070,854 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 695,943 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 .

- بلغت التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة 212,195,333 دينار أي ما نسبته 9.03% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 187,101,876 دينار أي ما نسبته 8.28% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2024).
- بلغت التسهيلات الإئتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 174,320,433 دينار أي ما نسبته 7.54 % من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 151,563,439 دينار أي ما نسبته 6.84 % من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الاول 2024).
- بلغت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 81,190,800 دينار أي ما نسبته 3.46% من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 85,694,501 دينار أي ما نسبته 3.79 % كما في 31 كانون الأول 2024.

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	1,766,630,436	-	305,696,093	-	187,101,876	2,259,428,405
التسهيلات الجديدة خلال السنة	228,318,589	-	22,540,579	-	3,341,246	254,200,414
التسهيلات المسددة خلال السنة	(68,381,050)	-	(38,225,507)	-	(38,198,635)	(144,805,192)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	19,359,119	-	(17,417,199)	-	(1,941,920)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(23,803,184)	-	25,161,713	-	(1,358,529)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(12,047,667)	-	(87,948,858)	-	99,996,525	-
التأثير الكلي على حجم التعرضات نتيجة إعادة التصنيف بين المراحل	(1,961,502)	-	9,386,110	-	4,583,424	12,008,032
التغيرات الناتجة عن تعديلات	14,239,307	-	(4,652,379)	-	(560,354)	9,026,574
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	(40,768,300)	(40,768,300)
الرصيد في نهاية السنة	**1,922,354,048**	**-**	**214,540,552**	**-**	**212,195,333**	**2,349,089,933**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	1,768,094,984	-	299,363,444	-	169,196,812	2,236,655,240
التسهيلات الجديدة خلال السنة	217,630,733	-	4,584,092	-	16,781,849	238,996,674
التسهيلات المسددة خلال السنة	(68,306,431)	-	(22,497,673)	-	(21,979,149)	(112,783,253)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	8,501,179	-	(7,685,516)	-	(815,663)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(106,234,367)	-	108,624,501	-	(2,390,134)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(16,689,078)	-	(39,261,738)	-	55,950,816	-
التأثير الكلي على حجم التعرضات نتيجة إعادة التصنيف بين المراحل	(1,130,307)	-	1,834,260	-	(1,073,308)	(369,355)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(48,460,000)	-	(40,847,382)	-	549,476	(88,757,906)
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	13,223,723	-	1,582,105	-	5,460,579	20,266,407
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	(34,579,402)	(34,579,402)
الرصيد في نهاية السنة	**1,766,630,436**	**-**	**305,696,093**	**-**	**187,101,876**	**2,259,428,405**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة:

– فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

31 كانون الأول 2025	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	50,607,345	21,917,375	130,103,274	11,948,348	288,536	214,864,878
المخصص المضاف خلال السنة	1,783,272	1,288,109	5,877,884	139,570	-	9,088,835
المخصص المسترد (الوفر) خلال السنة	(2,765,864)	(9,779,714)	(6,155,098)	(1,188,307)	-	(19,888,983)
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة– نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	2,175,480	259,307	18,974,689	1,358,230	-	22,767,706
التغيرات الناتجة عن تعديلات	174,621	998,503	15,140,273	3,526,926	39,485	19,879,808
مخصص الديون المشطوبة والمحولة لخارج قائمة المركز المالي	(4,517,825)	(6,479,735)	(15,308,746)	(1,042,354)	-	(27,348,660)
الرصيد في نهاية السنة	**47,457,029**	**8,203,845**	**148,632,276**	**14,742,413**	**328,021**	**219,363,584**
المرحلة الأولى	10,354,071	1,866,818	16,276,547	601,863	328,021	29,427,320
المرحلة الثانية	2,169,154	1,178,200	39,800,304	6,179,109	-	49,326,767
المرحلة الثالثة	34,933,804	5,158,827	92,555,425	7,961,441	-	140,609,497
المجموع	**47,457,029**	**8,203,845**	**148,632,276**	**14,742,413**	**328,021**	**219,363,584**

31 كانون الأول 2024	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	31,618,249	16,679,807	136,826,371	9,970,779	311,385	195,406,591
المخصص المضاف خلال السنة	12,563,387	2,132,750	1,503,940	1,454,074	-	17,654,151
المخصص المسترد (الوفر) خلال السنة	(1,533,950)	(659,541)	(13,836,864)	(511,514)	-	(16,541,869)
الأثر على المخصص –كما في نهاية السنة– نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	7,416,999	2,850,051	21,274,350	1,143,398	-	32,684,798
التغيرات الناتجة عن تعديلات	3,376,624	968,629	4,247,032	1,186,447	(22,849)	9,755,883
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	2,462,778	-	50,436	1,590,501	-	4,103,715
مخصص الديون المشطوبة والمحولة لخارج قائمة المركز المالي	(5,296,742)	(54,321)	(19,961,991)	(2,885,337)	-	(28,198,391)
الرصيد في نهاية السنة	**50,607,345**	**21,917,375**	**130,103,274**	**11,948,348**	**288,536**	**214,864,878**
المرحلة الأولى	10,675,007	1,884,464	8,320,920	960,302	288,536	22,129,229
المرحلة الثانية	1,826,724	12,181,959	56,227,016	2,017,317	-	72,253,016
المرحلة الثالثة	38,105,614	7,850,952	65,555,338	8,970,729	-	120,482,633
المجموع	**50,607,345**	**21,917,375**	**130,103,274**	**11,948,348**	**288,536**	**214,864,878**

– بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة اليها نتيجة تسويات او تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 19,888,983 دينار للعام 2025 مقابل 16,541,869 دينار للعام 2024 .

– تم خلال العام 2025 تحويل/شطب ديون تسهيلات إئتمانية شاملة للفوائد المعلقة بمبلغ 40,768,300 دينار مقابل 34,579,402 دينار في العام 2024 إلى خارج قائمة المركز المالي الموحدة وفقاً لقرار مجلس الإدارة ليصبح اجمالي الرصيد 252,532,811 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 211,764,511 دينار كما في 31 كانون الأول 2024.

– تم الإفصاح أعلاه عن إجمالي المخصصات المعدة إزاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

31 كانون الأول 2025	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	7,853,063	6,208,463	27,200,454	1,397,875	-	42,659,855
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	822,330	804,175	389,962	2,277	-	2,018,744
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(1,104,742)	(697,427)	(34,349)	(192,446)	-	(2,028,964)
إجمالي الأثر على الفوائد المعلقة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	75,636	(10,850)	2,971,651	34,660	-	3,071,097
الأثر على الفوائد المعلقة الناتج عن تعديلات	1,129,544	322,243	3,939,946	278,180	-	5,669,913
الفوائد المعلقة على التعرضات المعدومة	(1,333,380)	(5,719,935)	(6,108,197)	(258,128)	-	(13,419,640)
الرصيد في نهاية السنة	**7,442,451**	**906,669**	**28,359,467**	**1,262,418**	**-**	**37,971,005**

31 كانون الأول 2024	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	3,121,388	3,078,553	27,228,259	1,074,149	-	34,502,349
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	4,413,916	314	51,779	52,036	-	4,518,045
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(213,096)	(619,698)	(3,374,457)	(57,013)	-	(4,264,264)
إجمالي الأثر على الفوائد المعلقة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	796,843	3,723,370	2,180,342	163,511	-	6,864,066
الأثر على الفوائد المعلقة الناتج عن تعديلات	209,999	59,027	6,804,753	267,335	-	7,341,114
الفوائد المعلقة على التعرضات المعدومة	(509,902)	(33,103)	(5,690,222)	(147,784)	-	(6,381,011)
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	33,915	-	-	45,641	-	79,556
الرصيد في نهاية السنة	**7,853,063**	**6,208,463**	**27,200,454**	**1,397,875**	**-**	**42,659,855**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

أ- حسب القطاع الاقتصادي:

31 كانون الأول 2025	الأفراد	القروض العقارية	الشركات			الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	50,607,345	21,917,375	130,103,274	11,948,348	288,536	214,864,878
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,783,272	1,288,109	5,877,884	139,570	-	9,088,835
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,765,864)	(9,779,714)	(6,155,098)	(1,188,307)	-	(19,888,983)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	59,921	(607,099)	(612,208)	(306,444)	-	(1,465,830)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(215,975)	(4,453,193)	(18,260,349)	328,704	-	(22,600,813)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	156,054	5,060,292	18,872,557	(22,260)	-	24,066,643
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	2,175,480	259,307	18,974,689	1,358,230	-	22,767,706
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	174,621	998,503	15,140,273	3,526,926	39,485	19,879,808
مخصص التسهيلات المعدومة و المحول خارج المركز المالي	(4,517,825)	(6,479,735)	(15,308,746)	(1,042,354)	-	(27,348,660)
الرصيد في نهاية السنة	**47,457,029**	**8,203,845**	**148,632,276**	**14,742,413**	**328,021**	**219,363,584**
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	47,457,029	8,203,845	148,632,276	14,742,413	328,021	219,363,584
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-

31 كانون الأول 2024	الأفراد	القروض العقارية	الشركات			الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	31,618,249	16,679,807	136,826,371	9,970,779	311,385	195,406,591
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	12,563,387	2,132,750	1,503,940	1,454,074	-	17,654,151
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,533,950)	(659,541)	(13,836,864)	(511,514)	-	(16,541,869)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	501,641	(1,811,813)	(988,815)	(86,162)	-	(2,385,149)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,630,514)	1,749,102	(4,097,491)	1,374,391	-	(2,604,512)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	1,128,873	62,711	5,086,306	(1,288,229)	-	4,989,661
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	2,462,778	-	50,436	1,590,501	-	4,103,715
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	7,416,999	2,850,051	21,274,350	1,143,398	-	32,684,798
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	3,376,624	968,629	4,247,032	1,186,447	(22,849)	9,755,883
مخصص التسهيلات المعدومة و المحول خارج المركز المالي	(5,296,742)	(54,321)	(19,961,991)	(2,885,337)	-	(28,198,391)
الرصيد في نهاية السنة	**50,607,345**	**21,917,375**	**130,103,274**	**11,948,348**	**288,536**	**214,864,878**
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	50,607,345	21,917,375	130,103,274	11,948,348	288,536	214,864,878
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-

ب- حسب المرحلة:

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	22,129,229	72,253,016	120,482,633	214,864,878
التسهيلات الجديدة خلال السنة	7,769,441	787,490	531,904	9,088,835
التسهيلات المسددة خلال السنة	(791,701)	(13,162,074)	(5,935,208)	(19,888,983)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,906,756	(897,592)	(1,009,164)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,255,420)	1,833,945	(578,525)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,117,166)	(23,537,166)	25,654,332	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,631,459)	1,335,506	23,063,659	22,767,706
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	3,417,640	10,713,642	5,748,526	19,879,808
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(27,348,660)	(27,348,660)
الرصيد في نهاية السنة	**29,427,320**	**49,326,767**	**140,609,497**	**219,363,584**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	25,162,300	64,886,919	105,357,372	195,406,591
التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,346,386	1,514,841	13,792,924	17,654,151
التسهيلات المسددة خلال السنة	(927,590)	(2,624,107)	(12,990,172)	(16,541,869)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,481,913	(1,060,171)	(421,742)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,384,022)	5,168,995	(1,784,973)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(483,040)	(6,713,337)	7,196,377	-
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	298,482	17,436	3,787,797	4,103,715
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,246,847)	3,566,714	30,364,931	32,684,798
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(1,118,353)	7,495,726	3,378,510	9,755,883
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(28,198,391)	(28,198,391)
الرصيد في نهاية السنة	**22,129,229**	**72,253,016**	**120,482,633**	**214,864,878**

الأفراد

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الأفراد حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	144,191,568	15,084,818	4,703	159,281,089
من (6) الى (7)	8,587	6,618,559	12,900	6,640,046
من (8) الى (10)	10,475	-	28,344,912	28,355,387
غير مصنف	202,203,404	5,307,106	22,968,014	230,478,524
المجموع	**346,414,034**	**27,010,483**	**51,330,529**	**424,755,046**
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	101,108,098	17,737,422	12,144	118,857,664
من (6) الى (7)	11,796	7,035,867	4,052,195	11,099,858
من (8) الى (10)	-	-	29,004,817	29,004,817
غير مصنف	220,113,502	5,980,582	20,643,810	246,737,894
المجموع	**321,233,396**	**30,753,871**	**53,712,966**	**405,700,233**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
الرصيد في بداية السنة	321,233,396	30,753,871	53,712,966	405,700,233
التسهيلات الجديدة خلال السنة	66,260,684	246,642	285,012	66,792,338
التسهيلات المسددة خلال السنة	(31,317,306)	(443,505)	(3,274,304)	(35,035,115)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	9,150,819	(7,936,657)	(1,214,162)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(8,210,692)	9,228,985	(1,018,293)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(6,470,404)	(3,471,897)	9,942,301	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(873,968)	(598,434)	(498,660)	(1,971,062)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(3,358,495)	(768,522)	(753,124)	(4,880,141)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(5,851,207)	(5,851,207)
الرصيد في نهاية السنة	**346,414,034**	**27,010,483**	**51,330,529**	**424,755,046**

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	332,404,470	16,862,466	26,226,949	375,493,885
التسهيلات الجديدة خلال السنة	44,499,959	537,543	15,243,471	60,280,973
التسهيلات المسددة خلال السنة	(19,445,647)	(683,234)	(1,678,291)	(21,807,172)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,744,176	(4,119,388)	(624,788)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(25,262,649)	25,678,373	(415,724)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(8,624,689)	(7,531,264)	16,155,953	-
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	6,213,688	-	3,600,688	9,814,376
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(383,595)	(911,868)	288,380	(1,007,083)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(12,912,317)	921,243	722,972	(11,268,102)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(5,806,644)	(5,806,644)
الرصيد في نهاية السنة	**321,233,396**	**30,753,871**	**53,712,966**	**405,700,233**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لتسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	10,675,007	1,826,724	38,105,614	50,607,345
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,643,041	11,495	128,736	1,783,272
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(632,322)	(58,913)	(2,074,629)	(2,765,864)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,405,214	(595,384)	(809,830)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(201,920)	695,889	(493,969)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,143,370)	(316,483)	1,459,853	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,216,396)	507,906	2,883,970	2,175,480
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(175,183)	97,920	251,884	174,621
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(4,517,825)	(4,517,825)
الرصيد في نهاية السنة	**10,354,071**	**2,169,154**	**34,933,804**	**47,457,029**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	11,386,405	2,758,657	17,473,187	31,618,249
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	411,175	9,520	12,142,692	12,563,387
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(508,084)	(77,242)	(948,624)	(1,533,950)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,285,444	(931,508)	(353,936)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(440,450)	662,942	(222,492)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(343,352)	(1,361,949)	1,705,301	-
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	20,070	-	2,442,708	2,462,778
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,087,446)	894,473	7,609,972	7,416,999
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(48,755)	(128,169)	3,553,548	3,376,624
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(5,296,742)	(5,296,742)
الرصيد في نهاية السنة	**10,675,007**	**1,826,724**	**38,105,614**	**50,607,345**

التسهيلات العقارية

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي التسهيلات العقارية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	39,705,010	2,686,618	-	42,391,628
من (6) الى (7)	418,555	8,600	-	427,155
من (8) الى (10)	-	-	5,004,927	5,004,927
غير مصنف	146,953,909	3,009,200	6,246,349	156,209,458
المجموع	**187,077,474**	**5,704,418**	**11,251,276**	**204,033,168**
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	27,541,319	43,490,861	-	71,032,180
من (6) الى (7)	597,870	17,808,006	-	18,405,876
من (8) الى (10)	-	-	6,001,746	6,001,746
غير مصنف	147,831,022	4,911,914	11,305,284	164,048,220
المجموع	**175,970,211**	**66,210,781**	**17,307,030**	**259,488,022**

التسهيلات العقارية

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	175,970,211	66,210,781	17,307,030	259,488,022
التسهيلات الجديدة خلال السنة	37,791,435	165,983	317,493	38,274,911
التسهيلات المسددة خلال السنة	(14,624,019)	(21,326,044)	(33,602,681)	(69,552,744)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,388,238	(2,913,946)	(474,292)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,679,751)	3,014,469	(334,718)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,763,504)	(38,970,582)	42,734,086	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(168,286)	(542,500)	(17,608)	(728,394)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(8,836,850)	66,257	(2,478,361)	(11,248,954)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(12,199,673)	(12,199,673)
الرصيد في نهاية السنة	**187,077,474**	**5,704,418**	**11,251,276**	**204,033,168**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	185,061,607	24,903,383	15,494,861	225,459,851
التسهيلات الجديدة خلال السنة	51,889,289	3,952,388	47,796	55,889,473
التسهيلات المسددة خلال السنة	(9,987,703)	(1,641,064)	(1,914,765)	(13,543,532)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,884,742	(1,693,867)	(190,875)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(41,040,760)	41,445,118	(404,358)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,661,163)	(2,873,655)	5,534,818	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(108,273)	2,520,712	18,587	2,431,026
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(9,067,528)	(402,234)	(1,191,610)	(10,661,372)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(87,424)	(87,424)
الرصيد في نهاية السنة	**175,970,211**	**66,210,781**	**17,307,030**	**259,488,022**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,884,464	12,181,959	7,850,952	21,917,375
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,156,583	9,433	122,093	1,288,109
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(79,979)	(7,131,796)	(2,567,939)	(9,779,714)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	376,701	(235,366)	(141,335)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(71,793)	151,321	(79,528)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(912,008)	(4,369,147)	5,281,155	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(321,697)	140,141	440,863	259,307
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(165,453)	431,655	732,301	998,503
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(6,479,735)	(6,479,735)
الرصيد في نهاية السنة	**1,866,818**	**1,178,200**	**5,158,827**	**8,203,845**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	3,426,030	5,951,516	7,302,261	16,679,807
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	629,844	1,497,812	5,094	2,132,750
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(138,242)	(27,781)	(493,518)	(659,541)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	179,038	(111,232)	(67,806)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,964,402)	2,109,892	(145,490)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(26,449)	(249,558)	276,007	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(147,912)	2,403,851	594,112	2,850,051
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(73,443)	607,459	434,613	968,629
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(54,321)	(54,321)
الرصيد في نهاية السنة	**1,884,464**	**12,181,959**	**7,850,952**	**21,917,375**

الشركات الكبرى

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	781,454,834	57,860,401	-	839,315,235
من (6) الى (7)	305,555,711	105,955,147	2,681,833	414,192,691
من (8) الى (10)	-	-	133,879,912	133,879,912
غير مصنف	2,703	333,768	35,721	372,192
المجموع	**1,087,013,248**	**164,149,316**	**136,597,466**	**1,387,760,030**
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	764,110,978	67,134,541	-	831,245,519
من (6) الى (7)	224,007,657	122,005,044	26,191,583	372,204,284
من (8) الى (10)	-	-	76,051,265	76,051,265
غير مصنف	2,271,605	6,505	16,487	2,294,597
المجموع	**990,390,240**	**189,146,090**	**102,259,335**	**1,281,795,665**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
الرصيد في بداية السنة	990,390,240	189,146,090	102,259,335	1,281,795,665
التسهيلات الجديدة خلال السنة	79,599,632	21,787,195	2,662,732	104,049,559
التسهيلات المسددة خلال السنة	(14,154,216)	(16,077,626)	146,838	(30,085,004)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	24,503	(24,503)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(5,202,295)	5,202,295	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(48,938)	(44,543,155)	44,592,093	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(5,441)	10,536,867	5,353,765	15,885,191
التغيرات الناتجة عن تعديلات	36,409,763	(1,877,847)	2,999,646	37,531,562
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(21,416,943)	(21,416,943)
الرصيد في نهاية السنة	**1,087,013,248**	**164,149,316**	**136,597,466**	**1,387,760,030**
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	949,979,723	242,940,197	114,891,474	1,307,811,394
التسهيلات الجديدة خلال السنة	86,665,038	-	489,346	87,154,384
التسهيلات المسددة خلال السنة	(28,408,907)	(18,634,566)	(17,899,560)	(64,943,033)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(33,599,646)	33,599,646	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,336,156)	(25,560,814)	28,896,970	-
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	238,498	-	67,650	306,148
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	(132,585)	(878,300)	(1,010,885)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	18,851,690	(43,065,788)	2,343,968	(21,870,130)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(25,652,213)	(25,652,213)
الرصيد في نهاية السنة	**990,390,240**	**189,146,090**	**102,259,335**	**1,281,795,665**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	8,320,920	56,227,016	65,555,338	130,103,274
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	4,867,456	764,522	245,906	5,877,884
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(38,997)	(5,968,882)	(147,219)	(6,155,098)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	189	(189)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(580,503)	580,503	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(31,895)	(18,840,662)	18,872,557	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(140)	(405,299)	19,380,128	18,974,689
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	3,739,517	7,443,295	3,957,461	15,140,273
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(15,308,746)	(15,308,746)
الرصيد في نهاية السنة	**16,276,547**	**39,800,304**	**92,555,425**	**148,632,276**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	9,416,373	55,746,488	71,663,510	136,826,371
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,082,797	-	421,143	1,503,940
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(253,973)	(2,355,062)	(11,227,829)	(13,836,864)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(965,414)	965,414	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(23,400)	(5,062,906)	5,086,306	-
اثرالموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	731	-	49,705	50,436
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	1,408,000	19,866,350	21,274,350
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(936,194)	5,525,082	(341,856)	4,247,032
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(19,961,991)	(19,961,991)
الرصيد في نهاية السنة	**8,320,920**	**56,227,016**	**65,555,338**	**130,103,274**

الشركات الصغيرة والمتوسطة

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	116,921,876	9,125,172	-	126,047,048
من (6) الى (7)	14,270,895	8,545,059	-	22,815,954
من (8) الى (10)	-	-	12,875,353	12,875,353
غير مصنف	27,911	6,104	140,710	174,725
المجموع	**131,220,682**	**17,676,335**	**13,016,063**	**161,913,080**
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	102,267,131	11,225,839	-	113,492,970
من (6) الى (7)	16,346,602	8,355,165	-	24,701,767
من (8) الى (10)	-	-	12,981,271	12,981,271
غير مصنف	286,124	4,347	841,275	1,131,746
المجموع	**118,899,857**	**19,585,351**	**13,822,546**	**152,307,754**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
الرصيد في بداية السنة	118,899,857	19,585,351	13,822,546	152,307,754
التسهيلات الجديدة خلال السنة	19,265,469	340,759	76,009	19,682,237
التسهيلات المسددة خلال السنة	(8,285,509)	(378,332)	(1,468,488)	(10,132,329)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	6,795,559	(6,542,093)	(253,466)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(7,710,446)	7,715,964	(5,518)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,764,821)	(963,224)	2,728,045	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(913,807)	(9,823)	(254,073)	(1,177,703)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	4,934,380	(2,072,267)	(328,515)	2,533,598
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(1,300,477)	(1,300,477)
الرصيد في نهاية السنة	**131,220,682**	**17,676,335**	**13,016,063**	**161,913,080**
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	124,862,743	14,657,399	12,583,529	152,103,671
التسهيلات الجديدة خلال السنة	11,270,958	94,161	1,001,235	12,366,354
التسهيلات المسددة خلال السنة	(10,464,173)	(1,538,809)	(486,533)	(12,489,515)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,872,262	(1,872,262)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,331,312)	7,901,364	(1,570,052)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,067,070)	(3,296,005)	5,363,075	-
اثرالموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	6,771,539	1,582,105	1,792,241	10,145,885
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(638,438)	358,001	(501,975)	(782,412)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(6,376,652)	1,699,397	(1,325,853)	(6,003,108)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(3,033,121)	(3,033,121)
الرصيد في نهاية السنة	**118,899,857**	**19,585,351**	**13,822,546**	**152,307,754**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	960,302	2,017,317	8,970,729	11,948,348
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	102,361	2,040	35,169	139,570
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(40,403)	(2,483)	(1,145,421)	(1,188,307)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	124,652	(66,653)	(57,999)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(401,204)	406,232	(5,028)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(29,893)	(10,874)	40,767	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(93,226)	1,092,758	358,698	1,358,230
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(20,726)	2,740,772	806,880	3,526,926
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(1,042,354)	(1,042,354)
الرصيد في نهاية السنة	**601,863**	**6,179,109**	**7,961,441**	**14,742,413**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	622,107	430,258	8,918,414	9,970,779
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	222,572	7,508	1,223,994	1,454,074
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(27,292)	(164,023)	(320,199)	(511,514)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	17,431	(17,431)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(13,756)	1,430,747	(1,416,991)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(89,838)	(38,924)	128,762	-
اثرالموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	277,681	17,436	1,295,384	1,590,501
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(11,490)	(1,139,610)	2,294,498	1,143,398
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(37,113)	1,491,356	(267,796)	1,186,447
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(2,885,337)	(2,885,337)
الرصيد في نهاية السنة	**960,302**	**2,017,317**	**8,970,729**	**11,948,348**

الحكومة والقطاع العام

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الحكومة والقطاع العام حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	165,716,979	-	-	165,716,979
من (6) الى (7)	4,911,630	-	-	4,911,630
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**170,628,609**	**-**	**-**	**170,628,609**
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	141,075,666	-	-	141,075,666
من (6) الى (7)	19,061,065	-	-	19,061,065
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**160,136,731**	**-**	**-**	**160,136,731**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
الرصيد في بداية السنة	160,136,731	-	-	160,136,731
التسهيلات الجديدة خلال السنة	25,401,369	-	-	25,401,369
التسهيلات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(14,909,491)	-	-	(14,909,491)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**170,628,609**	**-**	**-**	**170,628,609**
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	175,786,439	-	-	175,786,439
التسهيلات الجديدة خلال السنة	23,305,489	-	-	23,305,489
التسهيلات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(38,955,197)	-	-	(38,955,197)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**160,136,731**	**-**	**-**	**160,136,731**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	288,536	-	-	288,536
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	39,485	-	-	39,485
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**328,021**	**-**	**-**	**328,021**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	311,385	-	-	311,385
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(22,849)	-	-	(22,849)
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**288,536**	**-**	**-**	**288,536**

(9) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2025	2024
	دينار	دينار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات وأذونات خزينة	89,873,550	110,395,801
أسناد قروض شركات	-	1,418,000
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	**89,873,550**	**111,813,801**
ينزل: خسائر ائتمانية متوقعة	(15,177,484)	(15,745,080)
صافي موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	**74,696,066**	**96,068,721**
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات وأذونات خزينة *	1,482,648,364	1,324,269,386
أسناد قروض شركات	12,833,600	17,833,600
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	**1,495,481,964**	**1,342,102,986**
ينزل: خسائر ائتمانية متوقعة	**(4,209,884)**	**(4,182,840)**
صافي موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	**1,491,272,080**	**1,337,920,146**
المجموع	**1,565,968,146**	**1,433,988,867**
تحليل السندات المالية بالاجمالي :		
ذات عائد ثابت	1,578,193,914	1,446,755,187
ذات عائد متغير	7,161,600	7,161,600
المجموع	**1,585,355,514**	**1,453,916,787**

– لم يتم قيد اية مبالغ تمثل خسائر أو ارباح متحققة من بيع سندات بالكلفة المطفأة خلال العام 2025 و 2024 والتي يتم قيدها مباشرة ضمن قائمة الدخل الموحدة..

– تم خلال العام 2025 شطب موجودات مالية بالكلفة المطفأة ضمن المرحلة الثالثة وتحويلها الى خارج قائمة المركز المالي بمبلغ 425,364 دينار.

* تتضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة سندات حكومية بمبلغ 100,020,798 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل مبلغ 80,032,977 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 محتفظ بها لدى البنك المركزي الأردني بالحفظ الأمين لدى أحد البنوك المحلية مقابل اتفاقية إعادة شراء مع صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، علما بأن الفوائد المستحقة وأية عوائد متأتية على هذه السندات خلال مدة الاتفاقية هي لصالح البنك الأردني الكويتي..

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	901,919,570	-	-	901,919,570
من (6) الى (7)	6,522,473	6,165,855	-	12,688,328
من (8) الى (10)	-	-	7,161,600	7,161,600
غير مصنف	649,341,807	-	14,244,209	663,586,016
المجموع	**1,557,783,850**	**6,165,855**	**21,405,809**	**1,585,355,514**
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	907,463,800	-	-	907,463,800
من (6) الى (7)	11,345,149	6,187,738	-	17,532,887
من (8) الى (10)	-	-	7,587,004	7,587,004
غير مصنف	507,047,566	-	14,285,530	521,333,096
المجموع	**1,425,856,515**	**6,187,738**	**21,872,534**	**1,453,916,787**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
الرصيد في بداية السنة	1,425,856,515	6,187,738	21,872,534	1,453,916,787
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	124,245,522	-	-	124,245,522
الإستثمارات المسددة خلال السنة	(154,177,577)	-	(41,361)	(154,218,938)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	161,859,390	(21,883)	-	161,837,507
الإستثمارات المعدومة	-	-	(425,364)	(425,364)
الرصيد في نهاية السنة	**1,557,783,850**	**6,165,855**	**21,405,809**	**1,585,355,514**
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	1,114,748,401	6,208,304	21,914,435	1,142,871,140
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	284,936,332	-	-	284,936,332
الإستثمارات المسددة خلال السنة	(143,505,086)	-	-	(143,505,086)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	169,676,868	(20,566)	(41,901)	169,614,401
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,425,856,515**	**6,187,738**	**21,872,534**	**1,453,916,787**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	214,688	1,002,299	18,710,933	19,927,920
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	6,617	-	-	6,617
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(32,462)	-	(40,160)	(72,622)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	48,279	(97,462)	-	(49,183)
مخصص الإستثمارات المعدومة	-	-	(425,364)	(425,364)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**237,122**	**904,837**	**18,245,409**	**19,387,368**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	159,504	1,075,611	18,752,836	19,987,951
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	138,975	-	-	138,975
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(83,791)	(73,312)	3,039	(154,064)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	(44,942)	(44,942)
الرصيد في نهاية السنة	**214,688**	**1,002,299**	**18,710,933**	**19,927,920**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الإستثمارات–ادوات الدين بالاجمالي بشكل تجميعي المصنفة ضمن قائمة الدخل والدخل الشامل الاخر و الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,470,251,012	6,187,738	21,872,534	1,498,311,284
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	197,374,008	-	-	197,374,008
الإستثمارات المستحقة خلال السنة	(163,903,609)	-	(41,361)	(163,944,970)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	164,745,314	(21,883)	-	164,723,431
الإستثمارات المعدومة	-	-	(425,364)	(425,364)
الرصيد في نهاية السنة	**1,668,466,725**	**6,165,855**	**21,405,809**	**1,696,038,389**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,150,619,277	6,208,304	21,914,435	1,178,742,016
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	295,915,105	-	-	295,915,105
الإستثمارات المستحقة خلال السنة	(145,580,809)	-	-	(145,580,809)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	169,297,439	(20,566)	(41,901)	169,234,972
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,470,251,012**	**6,187,738**	**21,872,534**	**1,498,311,284**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإستثمارات بالاجمالي المصنفة ضمن قائمة الدخل والدخل الشامل الاخر والموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	**365,219**	**1,002,299**	**18,710,933**	**20,078,451**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات الجديدة خلال السنة	211,332	-	-	211,332
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(75,780)	-	(40,160)	(115,940)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	61,446	(97,462)	-	(36,016)
الاستثمارات المعدومة	-	-	(425,364)	(425,364)
الرصيد في نهاية السنة	**562,217**	**904,837**	**18,245,409**	**19,712,463**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	**204,469**	**1,075,611**	**18,752,836**	**20,032,916**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات الجديدة خلال السنة	257,862	-	-	257,862
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(12,257)	-	-	(12,257)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(84,855)	(73,312)	3,039	(155,128)
فروقات ترجمة عملات اجنبية	-	-	(44,942)	(44,942)
الرصيد في نهاية السنة	**365,219**	**1,002,299**	**18,710,933**	**20,078,451**

(10) ممتلكات ومعدات بالصافي

أ – ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العام 2025	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	25,947,388	36,247,863	20,118,813	1,953,031	25,637,907	26,494,380	136,399,382
إضافات	8,987,060	11,531,497	4,508,961	674,309	10,588,632	3,021,354	39,311,813
إستبعادات	-	-	(375,595)	(128,068)	(1,032,473)	(243,447)	(1,779,583)
إعادة تصنيف	(152,040)	152,040	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**34,782,408**	**47,931,400**	**24,252,179**	**2,499,272**	**35,194,066**	**29,272,287**	**173,931,612**
الإستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	**-**	**8,526,750**	**13,578,550**	**1,576,748**	**19,543,491**	**21,179,123**	**64,404,662**
إستهلاك السنة	-	1,154,615	1,634,614	134,236	2,744,624	1,911,632	7,579,721
إستبعادات	-	-	(341,249)	(128,903)	(1,027,897)	(243,448)	(1,741,497)
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**9,681,365**	**14,871,915**	**1,582,081**	**21,260,218**	**22,847,307**	**70,242,886**
صافي القيمة الدفترية للممتلكات و المعدات	34,782,408	38,250,035	9,380,264	917,191	13,933,848	6,424,980	103,688,726
دفعات على حساب شراء ممتلكات و معدات	-	6,766,747	1,851,119	132,000	23,742	855,737	9,629,345
صافي الممتلكات و المعدات في نهاية السنة	**34,782,408**	**45,016,782**	**11,231,383**	**1,049,191**	**13,957,590**	**7,280,717**	**113,318,071**
نسبة الاستهلاك السنوية %	-	%3	% 15 - % 9	%15	%20	%20	

العام 2024	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة :							
الرصيد في بداية السنة	27,069,619	35,482,583	21,427,578	1,986,247	25,341,333	23,809,037	135,116,397
إضافات	1,167,725	263,287	1,822,236	34,350	3,766,447	3,043,981	10,098,026
ما تم اضافته من موجودات مالية متاحة للبيع	-	753,183	366,047	60,619	442,896	-	1,622,745
إستبعادات	(2,289,956)	(251,190)	(3,497,048)	(128,185)	(3,912,769)	(358,638)	(10,437,786)
الرصيد في نهاية السنة	**25,947,388**	**36,247,863**	**20,118,813**	**1,953,031**	**25,637,907**	**26,494,380**	**136,399,382**
الإستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	-	7,512,924	15,440,025	1,629,126	21,710,028	19,774,184	66,066,287
إستهلاك السنة	-	1,052,064	1,586,483	27,395	1,507,996	1,763,577	5,937,515
إستبعادات	-	(211,666)	(3,481,508)	(128,115)	(3,910,891)	(358,638)	(8,090,818)
ما تم اضافته من موجودات مالية متاحة للبيع	-	173,428	33,550	54,818	271,426	-	533,222
فروقات ترجمة عملات اجنبية	-	-	-	(6,476)	(35,068)	-	(41,544)
الرصيد في نهاية السنة	-	8,526,750	13,578,550	1,576,748	19,543,491	21,179,123	64,404,662
صافي القيمة الدفترية للممتلكات و المعدات	25,947,388	27,721,113	6,540,263	376,283	6,094,416	5,315,257	71,994,720
دفعات على حساب شراء ممتلكات و معدات	2,161,600	3,436,398	4,469,739	26,790	5,763,805	637,209	16,495,541
صافي الممتلكات و المعدات في نهاية السنة	**28,108,988**	**31,157,511**	**11,010,002**	**403,073**	**11,858,221**	**5,952,466**	**88,490,261**
نسبة الاستهلاك السنوية %		%3	% 15 - % 9	%15	%20	%20	

ب – تتضمن الممتلكات والمعدات 47,678,152 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 38,695,680 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 وذلك قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل .

(11) موجودات غير ملموسة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	أنظمة حاسوب وبرامج	
	2025	2024
	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	6,967,516	7,707,658
إضافات	5,731,899	1,748,016
الإطفاء للسنة	(2,984,907)	(2,564,705)
المحول من موجودات مالية متاحة للبيع	-	76,547
الرصيد في نهاية السنة	**9,714,508**	**6,967,516**
نسبة الإطفاء السنوية %	%33- %20	%33- %20

(12) أصول مستأجرة وإلتزامات مقابلها

أ – فيما يلي الحركة على حق إستخدام أصول مستأجرة:

	2025	2024
	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	11,301,228	12,559,364
يضاف: عقود جديدة خلال العام	5,073,739	2,782,644
يطرح: الاستهلاكات خلال السنة	3,143,664	4,040,780
الرصيد كما في نهاية السنة	**13,231,303**	**11,301,228**

ب – فيما يلي الحركة على التزامات مقابل حق استخدام أصول مستأجرة:

	2025	2024
	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	12,307,675	12,791,946
يضاف: مصروف الفوائد	1,131,798	1,253,308
يضاف: عقود جديدة خلال العام	5,073,739	2,782,644
يطرح: الالتزامات المسددة	4,504,122	4,520,223
الرصيد كما في نهاية السنة	**14,009,090**	**12,307,675**

ج – التحليل حسب الاستحقاقات:

	سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
	دينـار	دينـار
التزامات عقود أصول مستأجرة	1,120,727	12,888,363

إختار البنك إستخدام الإعفاء المتاح بالمعيار بعدم إثبات حق الإستخدام للأصول المستأجرة بموجب عقود تقل مدتها عن عام ومبالغها غير جوهرية.

(13) موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2025	2025	2024
	دينار	دينار
فوائد وإيرادات برسم القبض	57,547,377	51,942,322
مصروفات مدفوعة مقدماً	7,915,930	6,476,547
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بالصافي	127,906,444	114,355,120
شيكات مقاصة	365,676	435,009
مدينون	2,972,577	6,259,473
أخرى	18,818,709	24,452,867
المجموع	**215,526,713**	**203,921,338**

- تتضمن بنود المدينون والموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة والموجودات الأخرى أرصدة تخص الشركات التابعة بمبلغ 22,915,003 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 14,571,224 دينار كما في 31 كانون الأول 2024.
- تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك خلال فترة اقصاها سنتين من تاريخ تملكها ، وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتن كحد أقصى..
- فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة :

31 كانون الأول 2025	عقارات مستملكة	موجودات مستملكة أخرى *	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة - بالصافي	**113,602,650**	**752,470**	**114,355,120**
إضافات	6,455,000	21,207,942	27,662,942
إستبعادات	(12,995,255)	-	(12,995,255)
المسترد من (مخصص) موجودات مستملكة	1,132,077	(2,248,440)	(1,116,363)
الرصيد في نهاية السنة	**108,194,472**	**19,711,972**	**127,906,444**

31 كانون الأول 2024	عقارات مستملكة	موجودات مستملكة أخرى *	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة - بالصافي	**102,841,879**	**447,121**	**103,289,000**
إضافات	20,309,720	1,372,800	21,682,520
إستبعادات	(11,815,069)	-	(11,815,069)
ما تم اضافاته من موجودات مالية متاحة للبيع	4,057,767	-	4,057,767
(مخصص) موجودات مستملكة	(1,791,647)	(1,067,451)	(2,859,098)
الرصيد في نهاية السنة	**113,602,650**	**752,470**	**114,355,120**

* يمثل هذا البند أسهم والات مملوكة مقابل ديون مستحقة.

- قام البنك المركزي الأردني بموجب تعميم رقم 16234/3/10 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 بإلغاء العمل بكافة التعاميم السابقة التي تقضي بإقتطاع مخصصات مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك مع الابقاء على المخصصات المرصودة مقابل العقارات ليتم تحريرها عند التخلص منها.
- بلغت خسائر بيع الموجودات المستملكة 902,755 دينار للعام 2025 مقابل 1,827,592 دينار للعام 2024 وقد ظهرت ضمن المصاريف الأخرى.

(14) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2025		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	379,382	8,372,434	8,751,816
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة اشهر	8,508,000	28,576,416	37,084,416
ودائع لأجل تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر	12,000,000	14,180,000	26,180,000
المجموع	**20,887,382**	**51,128,850**	**72,016,232**

	2024		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	30	7,536,079	7,536,109
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة اشهر	-	10,788,154	10,788,154
ودائع لأجل تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر	12,000,000	14,180,000	26,180,000
المجموع	**12,000,030**	**32,504,233**	**44,504,263**

(15) ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2025	أفراد	الشركات			المجموع
		كبرى	صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	382,218,775	921,102,395	224,524,443	3,471,365	1,531,316,978
ودائع التوفير	360,955,322	15,370,194	4,059,252	97,344	380,482,112
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	976,116,771	499,950,513	118,059,182	243,996,514	1,838,122,980
المجموع	**1,719,290,868**	**1,436,423,102**	**346,642,877**	**247,565,223**	**3,749,922,070**

31 كانون الأول 2024	أفراد	كبرى	صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	329,067,415	1,242,784,558	246,478,355	6,402,041	1,824,732,369
ودائع التوفير	341,638,856	14,506,310	4,384,086	2,875,914	363,405,166
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	922,881,065	610,151,048	141,559,618	111,412,378	1,786,004,109
المجموع	**1,593,587,336**	**1,867,441,916**	**392,422,059**	**120,690,333**	**3,974,141,644**

– بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة 247,565,223 دينار أي ما نسبته 6.60 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 120,690,333 دينار أي ما نسبته 3.04 % كما في 31 كانون الأول 2024).

– بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 1,458,662,813 دينار أي ما نسبته 38.90 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 1,811,872,436 دينار أي ما نسبته 45.59 % كما في 31 كانون الأول 2024).

– بلغت الودائع المحجوزة مقيدة السحب 182,598,019 دينار أي ما نسبته 4.87 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 64,563,160 دينار أي ما نسبته 1.62 % كما في 31 كانون الأول 2024).

– بلغت الودائع الجامدة 30,960,762 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 73,020,257 دينار كما في 31 كانون الأول 2024.

(16) تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2025	2024
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	133,817,245	115,360,729
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	47,020,884	38,832,070
المجموع	**180,838,129**	**154,192,799**

(17) أموال مقترضة

تم الحصول على هذه الأموال بموجب الإتفاقيات الموقعة مع مؤسسات مالية مختلفة، بهدف إستخدامها في تمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، وذلك على النحو التالي:

31 كانون الأول 2025	المبلغ	عدد الأقساط		دورية إستحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض	ثابتة/متغيرة
	دينار	الكلية	المتبقية				
اقتراض من بنوك مركزية	58,848,328	9,526	4,393	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	كمبيالات غب الطلب	0.00% الى 6.32%	ثابتة / متغيرة
اقتراض من بنوك/ مؤسسات محلية	163,002,846	1,998	864	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	–	4.90% الى 6.15%	ثابتة
اقتراض من بنوك/ مؤسسات خارجية	84,227,215	41	33	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	–	1.79% الى 6.1%	ثابتة
	306,078,389						

31 كانون الأول 2024	المبلغ	عدد الأقساط		دورية إستحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الأقراض	ثابتة/متغيرة
	دينار	الكلية	المتبقية				
اقتراض من البنك المركزي الأردني	58,768,300	12,753	5,444	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	كمبيالات غب الطلب	0.0% الى 6.98%	ثابتة / متغيرة
اقتراض من بنوك/ مؤسسات محلية	183,585,603	1,588	1,105	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	–	4.50% الى 6.60%	ثابتة
اقتراض من بنوك/ مؤسسات خارجية	104,141,158	41	39	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	–	1.79% الى 6.1%	ثابتة
	346,495,061						

– تم إعادة الإقراض بهامش يتراوح من 3% الى 5%.

(18) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	مخصص تعويض نهاية الخدمة		مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة		المجموع	
	2025	2024	2025	2024	2025	2024
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	**21,474,096**	**16,719,423**	**5,221,185**	**3,578,169**	**26,695,281**	**20,297,592**
المضاف من خلال الدخل الشامل للسنة*	1,346,936	1,529,636	-	-	1,346,936	1,529,636
المضاف (المسترد) من خلال الدخل للسنة**	3,411,651	4,227,044	(1,400,000)	1,687,099	2,011,651	5,914,143
(المدفوع/المستخدم) خلال السنة	(2,446,238)	(987,094)	(5,000)	(44,083)	(2,451,238)	(1,031,177)
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	-	338,136	-	-	-	338,136
فروقات ترجمة عملات اجنبية	-	(353,049)	-	-	-	(353,049)
الرصيد في نهاية السنة	**23,786,445**	**21,474,096**	**3,816,185**	**5,221,185**	**27,602,630**	**26,695,281**

* يظهر التغير نتيجة الفرضيات الاكتوارية بحقوق الملكية مباشرة بعد طرح الضريبة المؤجلة ويبلغ الاحتياطي السالب 1,130,007 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل احتياطي سالب بقيمة 294,908 دينار كما في 31 كانون الأول 2024..

** يشمل المضاف من خلال الدخل مبلغ 1,091,851 دينار كما في نهاية العام 2025 مقابل 1,041,118 دينار للعام 2024 تظهر ضمن الفوائد المدينة لقاء إلتزامات منافع موظفين محددة.

(19) السندات الخضراء (Green Bonds)

تم خلال الربع الأول من العام 2023 توقيع اتفاقية لإصدار أسناد قرض بقيمة اسمية اجمالية 50 مليون دولار أمريكي لمدة 5 سنوات مع مؤسسة التمويل الدولية (International Financial Corporation – IFC) وتهدف تلك السندات الى التمويل الأخضر (Green Bonds).

	المبلغ	سعر فائدة الاقتراض
	دينار	
السندات الخضراء (1)	2,836,000	%5.39
السندات الخضراء (2)	7,090,000	%5.39
السندات الخضراء (3)	25,524,000	%6.94
	35,450,000	

(20) ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي :

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
رصيد بداية السنة	38,791,779	32,640,476
ضريبة الدخل المستحقة	18,928,801	40,722,143
المحول من مطلوبات محتفظ بها بهدف البيع	-	178,170
ضريبة الدخل المدفوعة	(40,647,290)	(34,749,010)
الرصيد في نهاية السنة	**17,073,290**	**38,791,779**

ب - مصروف ضريبة الدخل

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل المنفصلة ما يلي :

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
ضريبة الدخل المستحقة	18,928,801	40,722,143
أثر الضريبية المؤجلة للسنة	3,269,358	(3,864,578)
المحول من موجودات مالية متاحة للبيع	-	(5,423)
المجموع	**22,198,159**	**36,852,142**

ج- الوضع الضريبي

فيما يلي الوضع الضريبي لفروع البنك والشركات التابعة :

الفروع / الشركات	تقديم كشف التقدير الذاتي حتى نهاية العام	مخالصة نهائية حتى نهاية العام	الدفعة لدائرة الضريبة	سنوات مختلف عليها
فروع الأردن	2024	2020	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
فرع قبرص	2024	2019	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
شركة إجارة للتأجير التمويلي	2024	2022	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
مصرف بغداد	2024	2023	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	2024	2021	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد

– برأي المستشار الضريبي للبنك فانه لايترتب على البنك اية التزامات تفوق المخصصات المقيدة .

– هذا وقد تم تقديم الملفات اللازمة وفق نظام الأسعار التحويلية لغايات ضريبة الدخل لسنة 2024.

د - موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

أ) موجودات ضريبية مؤجلة

31 كانون الأول 2025	رصيد بداية السنة	المحرر	المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	17,406,028	1,121,998	3,713,342	19,997,372	7,599,001
مخصصات موجودات مستملكة	33,765,641	-	1,341,035	35,106,676	13,340,537
مخصص قضايا مقامة على البنك	4,625,840	1,405,000	-	3,220,840	1,223,919
مخصص تسهيلات إئتمانية مباشرة	89,573,015	40,389,899	20,223,458	69,406,574	26,374,498
مخصص تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	13,096,413	1,570,047	3,109,771	14,636,137	5,561,732
مخصص لقاء الأقساط المؤجلة	1,685,000	-	215,000	1,900,000	722,000
مخصص إستثمارات	259,388	-	122,552	381,940	145,137
مخصص ودائع لدى البنوك	57,978	18	-	57,960	22,025
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	699,163	-	-	699,163	344,082
خسائر ضريبية	-	-	14,254,402	14,254,402	5,416,673
مخصص عقود تأجير تمويلي – شركات تابعة	100,000	-	-	100,000	28,000
مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض – شركات تابعة	4,650,593	4,650,593	-	-	-
المجموع	**165,919,059**	**49,137,555**	**42,979,560**	**159,761,064**	**60,777,604**

31 كانون الأول 2024	رصيد بداية السنة	المحرر	المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	14,569,598	812,312	3,648,742	17,406,028	6,614,291
مخصصات موجودات مستملكة	30,796,334	-	2,969,307	33,765,641	12,830,944
مخصص قضايا مقامة على البنك	3,469,924	44,084	1,200,000	4,625,840	1,757,819
خسائر ائتمانية متوقعة تسهيلات مباشرة	86,797,561	3,397,999	6,173,453	89,573,015	34,037,752
خسائر ائتمانية متوقعة تسهيلات غير مباشرة	12,868,126	891,420	1,119,707	13,096,413	4,976,637
مخصص إضافي – أدوات ملكية	4,200,000	4,200,000	-	-	-
مخصص لقاء الأقساط المؤجلة	935,000	-	750,000	1,685,000	640,300
خسائر ائتمانية متوقعة استثمارات	164,209	-	95,179	259,388	98,567
مخصص ودائع لدى البنوك	21,532	-	36,446	57,978	22,032
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	620,763	-	78,400	699,163	344,082
مخصص عقود تأجير تمويلي – شركات تابعة	100,000	-	-	100,000	28,000
مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض – شركات تابعة	-	-	4,650,593	4,650,593	1,302,166
المجموع	**154,543,047**	**9,345,815**	**20,721,827**	**165,919,059**	**62,652,590**

ب) مطلوبات ضريبية مؤجلة

31 كانون الأول 2025	رصيد بداية السنة	المبلغ المحرر	المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	933,680	-	3,669,400	4,603,080	1,749,170
تعويض نهاية الخدمة – خسائر اكتوارية	(475,657)	1,346,936	-	(1,822,593)	(692,585)
إحتياطي تقييم موجودات مالية *	16,008,409	-	605,874	16,614,283	2,286,383
المجموع	**16,466,432**	**1,346,936**	**4,275,274**	**19,394,770**	**3,342,968**

31 كانون الأول 2024	رصيد بداية السنة	المبلغ المحرر	المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	4,171,874	4,073,129	834,935	933,680	354,798
تعويض نهاية الخدمة – خسائر اكتوارية	1,053,979	1,529,636	-	(475,657)	(180,750)
* إحتياطي تقييم موجودات مالية	18,334,368	2,325,959	-	16,008,409	1,448,076
المجموع	**23,560,221**	**7,928,724**	**834,935**	**16,466,432**	**1,622,124**

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ضمن إحتياطي تقييم موجودات مالية والمطلوبات الضريبية المؤجلة التي تخص الخسائر والارباح الإكتوارية الناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع الموظفين المحددة التي قيدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة .

– تم إحتساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة وفقا لقانون ضريبة الدخل بنسب تراوحت من 28% الى 38%، وفقا لقانون ضريبة الدخل المعدل والساري المفعول إعتباراً من أول كانون الثاني 2019.

إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

	2025		2024	
	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	62,652,590	1,622,124	58,716,359	3,497,873
المضاف خلال السنة	7,624,341	2,232,679	4,230,065	-
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	-	-	1,302,166	-
المستبعد خلال السنة	(9,499,327)	(511,835)	(1,596,000)	(1,875,749)
الرصيد في نهاية السنة	**60,777,604**	**3,342,968**	**62,652,590**	**1,622,124**

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

فيما يلي بيان لتسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة :

	2025	2024
	دينـــــار	دينـــــار
الربح المحاسبي	173,342,908	231,172,891
أرباح غير خاضعة للضريبة	(167,741,703)	(116,293,667)
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	42,609,670	52,069,747
الربح الضريبي	**48,210,875**	**166,948,971**
معدل الضريبة الفعلي	%12.81	%15.94

نسبة ضريبة الدخل القانونية مع المساهمة الوطنية للشركات داخل الأردن :

فروع البنك في الاردن	%38	%38
فروع البنك في قبرص	%12.5	%12.5
الشركات التابعة	%28-15	%28-15

(21) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2025	2024
	دينـــــار	دينـــــار
فوائد برسم الدفع	20,498,081	26,534,680
حوالات واردة	2,887,448	3,462,854
ذمم دائنة	1,559,060	1,605,904
مبالغ لقاء تسجيل الشركات – شركة تابعة	2,378,675	5,552,072
التزامات لقاء خدمات الصراف الالي – شركة تابعة	154,267	472,088
مصاريف مستحقة الدفع	7,152,574	5,213,296
أمانات مؤقتة	12,644,988	18,007,666
أمانات مساهمين	10,214,590	6,689,151
شيكات مقبولة ومصدقة	15,612,235	12,365,810
تأمينات صناديق حديدية	625,566	576,894
أمانات اكتتابات	52,215	53,775
خسائر ائتمانية متوقعة مقابل التسهيلات غير المباشرة (ايضاح رقم ٤٦)	14,876,004	14,341,077
مخصصات إضافية – أقساط مؤجلة	1,900,000	1,685,000
مخصصات إضافية– شركات تابعة	-	1,188,272
مطلوبات أخرى	11,618,128	12,246,613
المجموع	**102,173,831**	**109,995,152**

(22) رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال البنك المصرح به والمكتتب به والمدفوع 150 مليون سهم / دينار كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024.

(23) السندات الدائمة

تم خلال الربع الأول من العام 2023 إصدار سندات دائمة مصنفة ضمن الشريحة الإضافية الأولى لرأس المال التنظيمي (Additional Tier I Capital) بقيمة إجمالية تعادل 89.1 مليون دينار. يتكون السند من إصدارين، الأول هو إصدار غير عام بقيمة 90 مليون دولار أمريكي غير مدرج في بورصة عمان ، والإصدار الآخر هو إصدار عام بقيمة 25.2 مليون دينار تم طرحه للاكتتاب العام.

وقد تم إصدار أسناد الدينار بتاريخ 23 حزيران 2023 على سعر فائدة يبلغ 8.50% لمدة الـ 24 شهراً الأولى من ثم سعر فائدة متغير كل ثلاثة أشهر يتم احتسابه على أساس سعر إعادة الخصم الصادر عن البنك المركزي الأردني مضافاً إليه هامش مقداره 1.25 % بعد ال 24 شهرا الأولى، وقد تم تعويم سعر الفائدة ابتداءً من تاريخ 23 حزيران 2025. وقد تم إصدار أسناد الدولار الأمريكي بتاريخ 1 حزيران 2023 على سعر فائدة يبلغ 8.50% لمدة الـ 24 شهراً الأولى من ثم سعر فائدة متغير كل ثلاثة أشهر يتم احتسابه على أساس سعر الفائدة المرجعي المضمون بين البنوك SOFR الصادر عن البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك مضافاً إليه هامش مقداره 4.70% للفترة ما بعد 24 شهر الأولى، وقد تم تعويم سعر الفائدة ابتداءً من تاريخ 1 حزيران 2025.

إن الهدف من الإصدار هو دعم خطط البنك التوسعية في الإقليم لتنويع مصادر إيراداته خلال الأعوام القادمة وخصوصاً ما يتعلق بعمليات الاستحواذ الأخيرة كمصرف بغداد .

تم تسجيل فوائد مدينة بقيمة 7,932,392 دينار خلال العام 2025 و مبلغ 7,691,946 دينار خلال العام 2024 دينار قيدت مباشرة من الأرباح المدورة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة.

(24) الإحتياطيات

إن تفاصيل الإحتياطيات كما في 31 كانون الاول 2025 و 2024 هي كما يلي:

أ - الإحتياطي القانوني:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية بموجب القوائم المالية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك والشركات الأردنية وبنسبة 5% من صافي الارباح وفقا لقانون البنوك العراقية وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

إن الإحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسم الاحتياطي	2025	2024	طبيعة التقييد
	دينار	دينار	
الإحتياطي القانوني	132,522,076	118,411,845	مقيد التصرف به وفقا لقانون الشركات الاردني ولقانون البنوك

ب - الإحتياطي الإختياري :

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنوات السابقة، يستخدم الإحتياطي الإختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

فيما يلي الحركة على الاحتياطي الاختياري:

	2025	2024
	دينار	دينار
الرصيد في بداية العام	98,944,584	110,944,584
توزيعات أرباح نقدية	(18,000,000)	(12,000,000)
الرصيد لنهاية العام	**80,944,584**	**98,944,584**

(25) صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2025	2024	
دينـــــــــار	دينـــــــــار	
14,828,549	20,004,022	الرصيد في بداية السنة
2,664,225	(2,886,938)	أرباح (خسائر)غير متحققة
1,950,707	52,267	خسائر بيع أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(365,437)	-	اثر التغير في نسبة استثمار الشركات التابعة
-	(2,510,341)	الأثر الناتج عن إعادة تصنيف شركة تابعة
174,564	105,566	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة مقابل أدوات الدين
(838,307)	63,973	أثرالمطلوبات الضريبية المؤجلة
18,414,301	**14,828,549**	**الرصيد في نهاية السنة** *

* يظهر إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بالصافي بعد طرح المطلوبات الضريبية المؤجلة البالغة 2,286,383 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 1,448,076 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 وهو غير قابل للتحويل إلى قائمة الدخل الموحدة..

(26) الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

2025	2024	
دينـــــــــار	دينـــــــــار	
240,865,525	143,309,616	الرصيد في بداية السنة
(7,932,392)	(7,691,946)	فوائد مدينة السندات الدائمة
(1,950,707)	(52,267)	(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية –ادوات ملكية من خلال الدخل الشامل
97,152,032	117,329,104	الربح للسنة – قائمة (ب)
(603,477)	-	اثر التغير في نسبة استثمار الشركات التابعة
(14,110,231)	(12,028,982)	المحول الى الاحتياطيات
313,420,750	**240,865,525**	**الرصيد في نهاية السنة**

– من أصل الأرباح المدورة مبلغ 60,777,604 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 62,652,590 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

– يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 188,212 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 وكما في31 كانون الأول 2024، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) المبكر خلال عام 2011، والناتجة عن إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالصافي بعد ما تحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع.

– بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني رقم 2018/13 تم نقل الرصيد المتراكم لبند احتياطي مخاطر مصرفية عامة والبالغ 14,288,875 دينار كما في اول كانون الثاني 2018 الى بند الأرباح المدورة للتقاص مع أثر معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)،حيث تم استغلال الاحتياطي بشكل كامل.

– يحظر التصرف بالرصيد الدائن لاحتياطي تقيم الموجودات المالية إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

(27) الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها

"أقرت الهيئة العامة للمساهمين باجتماعها المنعقد بتاريخ 28 نيسان 2025 بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 12% من رأس المال وذلك من الاحتياطي الإختياري، أي ما يعادل 18 مليون دينار عن العام 2024.

كما تم توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 8% من رأس المال وذلك من الاحتياطي الأختياري ,أي ما يعادل 12 مليون دينار عن العام 2023."

وافق مجلس إدارة البنك على توزيع ارباح نقدية بمعدل 18% من رأس المال وذلك من الارباح المدورة أي ما يعادل 27 مليون دينار عن العام 2025 وهي خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

(28) الفوائد الدائنة

تسهيلات ائتمانية مباشرة:

تسهيلات ائتمانية مباشرة:	2025 دينـــــــار	2024 دينـــــــار
للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	34,763	349,766
قروض وكمبيالات	35,414,472	35,623,091
بطاقات الائتمان	1,747,297	1,963,202
القروض العقارية	11,569,446	14,871,104
الشركات		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	10,602,997	8,042,630
قروض وكمبيالات	80,802,353	79,258,211
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	1,959,705	2,110,784
قروض وكمبيالات	11,188,180	10,418,015
الحكومة والقطاع العام	12,592,049	12,851,068
أرصدة لدى بنوك مركزية	6,698,926	8,372,424
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6,058,289	7,842,104
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	115,150,198	92,704,342
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	3,973,916	2,360,208
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل–ادوات دين	853,123	312,460
	298,645,714	**277,079,409**

(29) الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2025	2024	
دينـــــار	دينـــــار	
2,558,494	1,231,702	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
1,865,936	2,537,778	حسابات جارية وتحت الطلب
3,817,352	4,372,124	ودائع توفير
92,374,898	101,132,329	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
-	152	شهادات إيداع
5,163,895	4,906,330	تأمينات نقدية
15,182,017	16,764,698	أموال مقترضة
2,571,558	2,482,205	رسوم ضمان الودائع
1,131,798	1,253,308	فائدة التزامات اصول مستاجرة
2,492,360	2,730,235	السندات الخضراء
1,091,851	1,041,118	فوائد لقاء التزامات منافع موظفين محددة
128,250,159	**138,451,979**	**المجمـــوع**

(30) صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2025	2024	
دينـــــار	دينـــــار	
9,447,580	11,017,325	صافي عمولات تسهيلات مباشرة
9,991,417	7,408,406	صافي عمولات تسهيلات غير مباشرة
58,744,652	137,500,504	صافي عمولات حوالات مصرفية *
2,752,809	4,611,578	صافي عمولة ادارة الحسابات
11,429,993	16,817,858	صافي عمولات أُخرى
(19,066,715)	(13,054,128)	ينزل :مصاريف العمولات
73,299,736	**164,301,543**	**المجموع**

* تـم خلال الربـع الأول مـن العـام 2025 تحديـد سـقوف للعمـولات علـى الحـوالات والمنتجـات الأخـرى مـن قبـل البنـك المركـزي العراقـي وتـم الالتزام به من قبل مصرف بغداد.

(31) أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2025	2024	
دينـــــار	دينـــــار	
73,800,337	80,281,997	ناتجة عن التداول / التعامل
(925,934)	1,377,828	(خسائر) أرباح ناتجة عن التقييم
72,874,403	**81,659,825**	**المجموع**

(32) إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2025	2024	
دينـــــار	دينـــــار	
67,814	67,375	ايرادات طوابع
1,462,066	593,047	ديون معدومة مستردة
1,188,272	-	المسترد من مخصصات اضافية شركة تابعة
1,808,048	4,026,721	أخرى
4,526,200	**4,687,143**	**المجمـــوع**

(33) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2025	2024	
دينـــــار	دينـــــار	
45,311,592	41,251,143	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
4,603,957	4,295,006	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
2,495,048	2,220,550	نفقات طبية
361,249	286,162	تدريب الموظفين
773,781	574,454	مياومات سفر
223,925	210,342	نفقات التأمين على حياة الموظفين
53,769,552	**48,837,657**	**المجمـــوع**

(34) مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
إيجارات	519,737	161,398
قرطاسية	1,219,176	969,927
دعاية واعلان	2,371,403	1,502,992
إشتراكات وإستشارات ودعم	9,862,794	6,854,421
مصاريف إتصالات	3,278,424	3,149,929
صيانة وتصليحات	12,874,293	12,133,382
مصاريف تأمين	1,970,938	1,984,524
أتعاب ومصاريف قضائية	959,740	928,694
كهرباء ومياه وتدفئة	1,663,355	1,626,445
رسوم وضرائب وطوابع	2,148,751	1,491,844
أتعاب التدقيق	273,721	537,538
مصاريف نقل و مواصلات	1,457,194	1,243,600
مصاريف خدمات البنوك المراسلة	801,713	595,323
خدمات الأمن والحماية	963,049	816,501
التبرعـــات والمسؤولية الاجتماعية	2,678,592	1,826,877
ضيافة	410,652	246,255
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	558,488	816,190
مخصص موجودات مستملكة	1,116,363	2,859,098
خسائر بيع موجودات مستملكة	902,755	1,827,592
مصروف استهلاك أصول مستأجرة	3,143,664	4,040,780
اخرى	12,849,268	6,310,742
المجمـــوع	**62,024,070**	**51,924,052**

(35) حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض)

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي

	2025	2024
	دينـــــار	دينـــــار
الربح للسنة العائد لمساهمي البنك	97,152,032	117,329,104
ينزل: حصة المجموعة من فوائد مدينة على السندات الدائمة	(7,932,392)	(7,691,946)
صافي الربح للسنة العائد لمساهمي البنك	**89,219,640**	**109,637,158**
	سهم	سهم
المتوسط لمرجح لعدد الأسهم	150,000,000	150,000,000
	دينار / سهم	دينار / سهم
حصة السهم من الربح للسنة	0.595	0.731

إن الحصة الأساسية للسهم من ربح الفترة مساوية للحصة المخفضة، حيث لم يقم البنك بإصدار أية أدوات مالية قابلة للتحويل الى أسهم ملكية قد تؤدي إلى تخفيض ربحية السهم الأساسية .

(36) النقد وما في حكمه

	2025	2024
	دينـــــار	دينـــــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	660,664,844	1,054,410,882
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	298,615,320	355,396,166
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	45,836,232	18,324,263
ينزل: أرصدة مقيدة السحب (إيضاح 5)	5,484,156	9,543,454
	907,959,776	**1,381,939,331**

(37) الشركات التابعة الجوهرية والمملوكه جزئيا من قبل البنك

أولا: النسبة المملوكة من قبل غير المسيطرين

	البلد	طبيعة النشاط	نسبة الملكية لغير المسيطرين	حصة غير المسيطرين من توزيعات الأرباح
				دينار
31 كانون الأول 2025				
مصرف بغداد	العراق	عمل مصرفي تجاري	% 46.56	60,483,437
31 كانون الأول 2024				
مصرف بغداد	العراق	عمل مصرفي تجاري	% 46.56	13,037,963

ثانيا: فيما يلي بعض المعلومات المالية للشركات التابعة الجوهرية والتي تتضمن حقوق غير المسيطرين

أ. قائمة المركز المالي المختصره لمصرف بغداد قبل الغاء العمليات المتقابلة كما في:

	2025	2024
	دينار	دينار
نقد وارصدة وايداعات	735,617,854	1,318,694,555
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	3,857,196	2,556,486
تسهيلات ائتمانية بالصافي	81,518,838	27,201,543
موجودات مالية بالكلفة المطفاة	649,323,049	507,031,190
موجودات اخرى	94,004,347	63,666,254
إجمالي الموجودات	1,564,321,284	1,919,150,028
ودائع البنوك والعملاء والتأمينات	1,142,619,164	1,468,308,478
اموال مقترضة ومخصصات ومطلوبات اخرى	40,893,763	57,094,314
إجمالي المطلوبات	**1,183,512,927**	**1,525,402,792**
حقوق الملكية	380,808,357	393,747,236
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**1,564,321,284**	**1,919,150,028**
حصة حقوق غير المسيطرين	**171,265,725**	**177,295,247**

ب. قائمة الدخل لمصرف بغداد قبل العمليات المتقابلة للسنة المنتهية كما في:

	2025	2024
	مصرف بغداد	مصرف بغداد
	دينار	دينار
صافي ايرادات الفوائد والعمولات	105,790,947	175,213,130
إيرادات أخرى	69,577,507	76,464,931
إجمالي الدخل	175,368,454	251,678,061
مخصصات	(9,719,072)	(25,631,011)
إجمالي المصروفات	(34,367,201)	(29,189,095)
صافي الربح قبل الضريبة	131,282,181	196,857,955
ضريبة الدخل	(14,611,480)	(30,793,721)
صافي الربح بعد الضريبة	116,670,701	166,064,234
الدخل الشامل الآخر	283,550	(2,263,170)
مجموع الدخل الشامل	116,954,251	163,801,064
حصة حقوق غير المسيطرين	54,453,899	76,265,776

ج. ملخص قائمة التدفق النقدي لمصرف بغداد كما في:

التدفقات النقدية	2025	2024
	مصرف بغداد	مصرف بغداد
	دينار	دينار
التشغيلية	(213,282,049)	392,628,442
الاستثمارية	(168,655,632)	(171,887,963)
التمويلية	(127,031,210)	(31,557,466)
تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	(923,024)	1,663,811
النقد وما في حكمه في بداية السنة	1,039,096,054	848,249,230
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	529,204,139	1,039,096,054

(38) المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الإعتيادية للبنك وبإستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم تؤخذ لها أية مخصصات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

– فيما يلي ملخص المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال السنة :

31 كانون الأول 2025	الطرف ذو العلاقة						
	شركات شقيقة	شركات تابعة	أعضاء مجلس الإدارة *	المدراء التنفيذيين	فروع خارجية	أخـــرى **	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة :							
تسهيلات ائتمانية مباشرة*	18,363,100	8,369,205	527,000	5,517,132	-	-	**32,776,437**
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	19,500,256	5,839,824	-	-	125,302,342	-	**150,642,422**
ودائع عملاء	154,409	7,392,998	95,272,618	1,798,182	-	173,996	**104,792,203**
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	11,622,550	238,457	-	-	177,310,955	599,608	**189,771,570**
التأمينات النقدية	-	95,750	-	11,763	-	24,325	**131,838**
أمانات مؤقتة	-	131,023	-	-	-	-	**131,023**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	24,815,000	-	-	-	-	41,462,434	**66,277,434**
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	180,923	-	-	-	**180,923**
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	229,023	-	-	-	**229,023**
موجودات مالية بالكلفة المطفأة/أموال مقترضة	-	-	100,020,798	-	-	-	**100,020,798**
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:							
كفالات	1,600,250	1,920,358	-	-	-	243,500	**3,764,108**
إعتمادات	496,300	32,459,389	-	-	-	3,828,600	**36,784,289**
بنود قائمة الدخل الموحدة :							
فوائد وعمولات دائنة ***	3,043,360	83,412	21,123	259,637	7,687,138	-	**11,094,670**
فوائد وعمولات مدينة ****	440,077	286,231	4,933,356	52,850	7,779,382	-	**13,491,896**
توزيعات أرباح موجودات مالية	1,502,114	-	-	-	-	813,002	**2,315,116**
توزيعات ارباح شركات تابعة	-	68,813,691	-	-	-	-	**68,813,691**
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	43,369	-	-	-	**43,369**
فوائد لقاء إلتزامات أصول مستأجرة	-	-	15,910	-	-	-	**15,910**
اتفاقية ادارة	-	5,833,535	-	-	-	-	**5,833,535**
الإيرادات الأخرى	-	1,632,711	-	-	-	-	**1,632,711**
مصاريف تشغيلية	-	79,500	-	-	-	-	**79,500**

31 كانون الأول 2024	الطرف ذو العلاقة						
	شركات شقيقة	شركات تابعة	أعضاء مجلس الإدارة *	المدراء التنفيذيين	الفروع الخارجية	أخـــرى **	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة :							
تسهيلات ائتمانية مباشرة*	39,130,751	1,216,609	739,375	4,666,468	-	-	**45,753,203**
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	1,401,031	287,863	-	-	134,405,296	-	**136,094,190**
ودائع عملاء	136,201	2,484,015	106,013,452	1,179,563	-	206,974	**110,020,205**
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	11,625,570	-	-	-	179,717,088	7,301,203	**198,643,861**
التأمينات النقدية	-	-	-	11,204	-	14,725	**25,929**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	24,815,000	-	-	-	-	40,046,240	**64,861,240**
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	107,340	-	-	-	**107,340**
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	197,438	-	-	-	**197,438**
موجودات مالية بالكلفة المطفأة/أموال مقترضة	-	-	80,032,977	-	-	-	**80,032,977**
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :							
كفالات	4,422,070	800,358	-	-	-	147,500	**5,369,928**
إعتمادات	166,629	4,038,071	-	-	-	3,828,600	**8,033,300**
بنود قائمة الدخل الموحدة:							
فوائد وعمولات دائنة ***	4,419,494	80,183	20,596	204,268	9,424,681	-	**14,149,222**
فوائد وعمولات مدينة ****	-	6,695	5,580,384	44,017	8,751,088	-	**14,382,184**
توزيعات أرباح موجودات مالية	650,000	-	-	-	-	457,205	**1,107,205**
توزيعات ارباح شركات تابعة	-	14,564,327	-	-	-	-	**14,564,327**
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	51,972	-	-	-	**51,972**
فوائد لقاء إلتزامات أصول مستأجرة	-	-	20,777	-	-	-	**20,777**
اتفاقية ادارة	-	7,023,501	-	-	-	-	**7,023,501**
الإيرادات الأخرى	-	1,976,098	-	-	-	-	**1,976,098**
مصاريف تشغيلية	-	30,405	-	-	-	-	**30,405**

– يتم الغاء التعاملات مع الشركات التابعة والفروع الخارجية ، ويتم اظهارها لغايات الافصاح عنها فقط.

* من ضمن التسهيلات الإئتمانية المباشرة الممنوحة للمدراء التنفيذيين ومجلس الإدارة مبلغ 1,550,335 دينار يخص إئتمان ممنوح لأعضاء مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي و الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (شركة تابعة) كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل مبلغ 938,335 دينار كما في 31 كانون الأول 2024)

** تمثل شركات يمتلك البنك حق التصويت في مجالس إدارتها .

*** تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من (1.75)% إلى (10)% .

**** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من (0.001)% إلى (7.5)% .

ينوب عن البنك ثلاثة في مجلس إدارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية واثنين في مجلس ادارة شركة اجارة للتأجير التمويلي.

رواتب ومكافآت الادراة التنفيذية

بلغت الرواتب والمكافآت للادارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه 6,022,645 دينار للعام 2025 مقابل 4,955,873 دينار للعام 2024 .

(39) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام 2025 و 2024، حيث تم الإفصاح عنها ضمن إيضاح رقم (45): مستويات القيمة العادلة.

(40) إدارة المخاطر

أ- يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك كافة دوائر البنك وفروعه العاملة داخل المملكة وخارجها والشركات التابعة من خلال التعرف وتحديد وقياس وإدارة المخاطر ضمن أفضل الممارسات الدولية وضمن حدود مهام ومسؤوليات وظيفة إدارة المخاطر.

يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك على المجالات التالية:

- مخاطر الائتمان Credit Risk Section:

هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء إلتزاماته في المواعيد المحددة. وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

- مخاطر السوق Market Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة أي مراكز مالية (Open Financial Position) داخل أو خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في أسعار السوق.

- مخاطر السيولة Liquidity Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد إلتزاماته عند إستحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين. (وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM ويتم إعداد تقارير بهذا الخصوص من إدارة المخاطر).

- مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

هي التعرض للتحركات العكسية في معدلات أسعار الفائدة التي تؤثر على ربحية البنك بسبب التغير في صافي إيراد الفائدة (Net Interest Income) والتغير في القيمة الإقتصادية (Economic Value) للتدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات.

- المخاطر التشغيلية Operational Risk :

هي الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو بسبب أحداث خارجية. يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه لا يتضمن المخاطر الاستراتيجية أو مخاطر السمعة.

- مخاطر الامن السيبراني Cyber Security Risk

هي المخاطر الناتجة عن التهديدات والهجمات التي تستهدف الانظمة والشبكات والبنية التحتية مما يؤدي الى الاضرار بالبيانات والأصول التكنولوجيا أو توقف الأنظمة والعمليات.

- مخاطر إستمرارية العمل Business Continuity Management:

هي المخاطر الناتجة عن التهديدات أو الاحداث التي تعيق قدرة البنك على الاستمرار في اداء وظائفه الاساسية بشكل طبيعي سواء كانت تلك التهديدات ناتجة عن الكوارث الطبيعية أو الحوادث التقنية أو الهجمات السيبرانية أو أي عوامل اخرى تؤدي الى توقف العمليات .

- مخاطر المُناخ Climate Risk :

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك التي تنشأ عن الأحداث البيئية المتطرفة بسبب تغير المُناخ والآثار المرتبطة به، والتي يمكن أن تنشأ من خلال قناتين رئيسيتين المخاطر المادية ومخاطر التّحول .

المسؤوليات والمهام التفصيلية لأقسام إدارة المخاطر

1- المخاطر الائتمانية Credit Risk:

– إعداد تحليل للمحفظة الائتمانية وعرضها على كافة الأطراف ذات العلاقة بصورة واضحة عنها من حيث جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركز بها وكذلك مقارنات (Benchmarking) تاريخية مع القطاع المصرفي ما أمكن، ومن ثم وضع التوصيات الملائمة لتخفيف المخاطر الموجودة.

– استحداث السقوف الائتمانية وتحديثها بالتعاون مع إدارة الائتمان وإدارة الأعمال المصرفية، ومراقبتها بشكل دوري ورفع التقارير اللازمة الى الجهات المعنية لتجنب التركزات ضمن التصنيف الواحد.

– التنسيق مع كافة الدوائر ذات العلاقة لتطبيق التحديثات على انظمة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة IFRS 9 ونظام التصنيف الائتماني الداخلي، علاوة على تعريف المتغيرات والاعدادات التي تسبق عملية الاحتساب ولكل فترة اعداد تقارير المالية، بالإضافة الى الاجابة على الاستفسارات المتعلقة بمنهجية الاحتساب.

– اعداد جملة من الدراسات التي تعرض المخاطر الائتمانية محتملة الحدوث والمرتبطة بالاحداث العالمية والاقليمية والمحلية، وتسلط الضوء كذلك أيضاً على الآثار المتوقعة في حال حدوثها.

– المشاركة في مراجعة السياسة الائتمانية التي تحدد المبادئ التوجيهية والقواعد الخاصة بكيفية أداء البنك لوظيفة منح الائتمان، وكذلك تقديم التوصيات اللازمة بشأن إدارة المخاطر، والعمل على تحديث جميع السياسات الاخرى المتعلقة بادارة المخاطر الائتمانية.

– إدارة المخاطر هي الجهة المستقلة المعنية بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية مع الدوائر المعنية والذي ينحصر بحاكمية التنفيذ والتأكد من التزام الدوائر بالتزويد بالمتطلبات والتقارير بشكل عام ضمن المواعيد المحددة وأن هذه الدوائر تقوم ايضا بتنفيذ المهام المناطة بها بشكل مستقل كما وردت في الاستراتيجية

2- المخاطر السوقية Market Risk:

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، وقياس، ومراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية معتمدة من مجلس الإدارة ويتم مراجعتها دوريا ويراقب تطبيقها، و تتضمن هذه السياسات:

– تتم مراجعة السياسة الاستثمارية من قبل دائرة الخزينة والعلاقات الدولية ودائرة تنمية الاستثمار وبالتعاون مع إدارة المخاطر بشكل دوري وبحد أدنى مرة واحدة سنويا وإذا دعت الحاجه واقتراح التعديلات المناسبة والتي يتم رفعها إلى لجنة الاستثمار والتي تنسب إلى لجنة المخاطر لاعتماد هذه التعديلات والتي بدورها تقوم بالاطلاع عليها ورفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها.

– لدى البنك سياسة للمخاطر السوقية مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة توضح كيفية التعرف وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر السوقية. وكذلك سياسات مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة تحدد أسس إدارة المحافظ والصناديق الإستثمارية بما في ذلك الأسس التشغيلية والأدوات الإستثمارية المرغوب فيها والضوابط المفعلة وكذلك سياسة توضح أسس التعامل بين البنك وعملائه بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش. تعد دائرة إدارة المخاطر السياسات المذكورة وبالتعاون مع الدوائر المعنية. يتم رفع تقارير دورية (يومية وشهرية) من قبل ال Middle office ضمن مخاطر السوق/إدارة المخاطر حول مدى الإلتزام بالسياسات أعلاه.

– تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد القيمة المعرضة للمخاطر VaR, وقياس تحليل الحساسية، ومخاطر أسعار الفائدة، والسقوف، وتقارير أخرى واردة ضمن السياسات ذات العلاقة المعتمدة.

3 - مخاطر السيولة Liquidity Risk:

– تقوم دائرة إدارة المخاطر وبالتعاون مع دائرة الخزينة بإعداد/تحديث سياسة مكتوبة لإدارة مخاطر السيولة ويتم إعتمادها من مجلس إدارة البنك.

– تراقب دائرة إدارة المخاطر إلتزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، كما وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي من قبل دائرة الخزينة.

– تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام وتضم رئيس إدارة المخاطر وتحكمها سياسة لجنة الاصول والخصوم ALCO Policy وذلك من خلال تقارير دورية تعدها دوائر إدارة المخاطر ودائرة الخزينة ويعرضها ويتدارسها أعضاء اللجنة والذين بدورهم يضعوا التوصيات الملائمة بهذا الخصوص.

– تقوم دائرة ادارة المخاطر وبالتنسيق مع دائرة الخزينه بإعداد سياسة مكتوبة لخطة طوارئ للسيولة Liquidity Contingency Plan لمعالجة أي مشاكل قد تطرأ على السيولة لدى البنك وبمستويات وسيناريوهات مختلفة ويتم إعتمادها من مجلس إدارة البنك.

4 - المخاطر التشغيلية Operational Risk :

يتبنى البنك إطار عمل شامل لإدارة المخاطر التشغيلية يمتثل لمتطلبات لجنة بازل وأفضل الممارسات الدولية، بهدف تحديد وتقييم ومراقبة وضبط المخاطر والحد من المخاطر التي قد تنشأ نتيجة قصور في العمليات أو الأنظمة أو الأشخاص أو بسبب أحداث خارجية. وتتضمن ركائز هذا الإطار ما يلي:

– يستخدم البنك نظاماً آلياً متكاملاً لإدارة المخاطر التشغيلية، يغطي أدوات الرقابة الرئيسية والمتمثلة في: سجل مخاطر وتقييم الرقابة الذاتي (CRSA)، مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) لرصد الانحرافات، قاعدة بيانات الخسائر التشغيلية (Loss Data Collection) لتحليل الأحداث التاريخية وتجنب تكرارها.

– يتم تطبيق مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management) لضمان النظرة الشمولية للمخاطر. ويمتلك البنك إجراءات عمل قياسية (SOPs) تخضع للمراجعة الدورية من قبل أصحاب المصلحة وبإشراف دائرة هندسة العمليات لضمان كفاءة الضوابط الرقابية.

– تخضع كافة المنتجات والخدمات الجديدة، أو التعديلات الجوهرية على العمليات الحالية، لعملية تقييم مخاطر دقيقة وموافقات مسبقة من الجهات الرقابية الداخلية (بما فيها إدارة المخاطر) لضمان كفاية الضوابط قبل الإطلاق.

– تحرص إدارة المخاطر التشغيلية على ترسيخ ثقافة المخاطر لدى كافة الموظفين عبر برامج تدريبية وورش عمل دورية، مما يعزز خط الدفاع الأول ويرفع مستوى الوعي بالمسؤولية المشتركة تجاه إدارة المخاطر.

– تتولى إدارة المخاطر التشغيلية مراقبة وتقييم مخاطر الطرف الثالث (Third-party Risk)، وذلك من خلال دمجها ضمن سجل المخاطر العام للبنك، وتقييم المخاطر التشغيلية المسبق وتحديد الأثر المحتمل على عمليات البنك قبل توقيع العقود.

5 – الأمن السيبراني وإدارة إستمرارية العمل Cybersecurity & Business Continuity Management:

- **فريق الأمن السيبراني:**

– المراقبة اليومية للأحداث التي تكتشف على بيئة البنك مثل عمليات الدخول إلى الأنظمة، ومراقبة برمجيات الحماية من البرامج الخبيثة والتعديلات التي تتم على الأنظمة وقواعد البيانات.

– تقييم المخاطر للمشاريع والأنظمة التي ينوي البنك تطبيقها والتأكد من تطبيق كافة المتطلبات الأمنية.

– الإشراف على التزام البنك بالمعايير والمتطلبات المتعلقة بالأمن السيبراني مثل: تعليمات البنك المركزي الأردني، معايير PCI DSS, Swift CSP, ISO 27001.

– تزويد الدوائر ذات العلاقة بالشروط التعاقدية المتعلقة بالأمن السيبراني وإدارة استمرارية العمل والتحقق من إضافتها إلى العقود التي يتم توقيعها مع الجهات الخارجية.

– عمل مراجعات دورية للصلاحيات الممنوحة للموظفين على بيئة البنك وتزويد النتائج للدوائر ذات العلاقة والتحقق من تصحيح الملاحظات من قبل الداوئر ذات العلاقة.

- **فريق إدارة استمرارية العمل:**

– تحديث خطط استمرارية العمل الخاصة بدوائر البنك بشكل دوري.

– التنسيق مع الدوائر المعنية لعمل فحص استمرارية العمل بشكل دوري وتوثيق نتائج الفحص.

– تحديث خطط الإخلاء لمباني البنك والتنسيق لفحص خطط الإخلاء من الجهات المعنية.

– عمل وتحديث خطط إدارة الأزمات.

6 - مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد سياسة مخاطر أسعار فائده موثقة تحكم عملية التعرف، وقياس والسيطرة على مخاطر أسعار الفائدة وضمن إطار إدارة الأصول والخصوم للبنك ALCO ويتم إعتمادها من مجلس الإدارة، وتقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد التقارير اللازمة وتعرض على لجنة ALCO لدى البنك.

7 - فريق مخاطر المُناخ :

- وضع إطار لتحديد وقياس ومراقبة هذه المخاطر.
- مراقبة تطبيق المنهجيات والنماذج الخاصة بتقييم مخاطر المناخ.
- اعداد التقارير المرتبطة بالمخاطر المناخية وتقديم التوصيات المناسبة.
- الاشراف على بناء قاعدة بيانات مخاطر المناخ.
- تطوير مؤشرات الأداء المتعلقة بمخاطر المناخ (Climate KPIs) وتحليل انحرافاتها، واطلاع الإدارة على اية تجاوزات في مستويات المخاطر المحددة ضمن بيان رغبة المخاطرة (Risk Appetite Statement)
- اعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بمخاطر المناخ بالتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة.
- دراسة تطور التقييمات المتعلقة بالمخاطر البيئية على مستوى المحافظ الائتمانية والاستثمارية.
- التحسين المستمر على أدوات إدارة المخاطر المناخية."

8. التواؤم مع مقررات بازل:

تقوم الدائرة بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها إحتساب نسب كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 بما فيها النسب المطلوبة للسيولة، وتقوم بالمساهمة بفعالية بالتخطيط لرأس المال Capital Budgeting.

تقوم الدائرة بإعداد الإختبارات الضاغطة وتقييم رأس المال الداخلي وإصدار تقارير تحليلية لرأس المال.

بالإضافة الى إصدار التحليلات المالية المختلفة للبنوك مع إعداد تحليلات جديدة متخصصة في جوانب محددة من خلال الإستفادة من الإفصاحات الصادرة من البنوك.

- التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى) :

2025	2024	
دينـــــــار	دينـــــــار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
627,452,963	1,068,593,691	أرصدة لدى بنوك مركزية
298,615,320	355,396,166	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات الائتمانية المباشرة:
369,855,566	347,239,825	للأفراد
194,922,654	231,362,184	القروض العقارية
		للشركات
1,210,768,287	1,124,491,937	الشركات الكبرى
145,908,249	138,961,531	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
170,300,588	159,848,195	للحكومة والقطاع العام
		سندات وأسناد وأذونات:
-	3,486,897	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
110,682,875	40,907,600	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,565,968,146	1,433,988,867	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
60,885,630	58,636,804	الموجودات الأخرى
		بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
360,646,681	299,213,500	كفالات
87,766,998	40,706,212	إعتمادات
64,901,626	41,787,021	قبولات
468,009,143	470,795,041	سقوف تسهيلات غير مستغلة (مباشرة وغير مباشرة)
5,736,684,726	**5,815,415,471**	**المجموع**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الإئتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ،أما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادلة إستناداً إلى أسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الأردني و يتم إحتسابها بشكل إفرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في أي حال من الاحوال:

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2025 :

	القيمة العادلة للضمانات									
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	658,960,958	-	-	-	-	-	-	-	658,960,958	31,507,995
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	300,261,784	-	-	-	-	-	-	-	300,261,784	1,646,464
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:		-	-	-	-	-	-	-		
الأفراد	424,755,046	52,579,553	40,538,562	-	126,823,204	25,493,902	144,476	245,579,697	179,175,349	47,457,029
القروض العقارية	204,033,168	16,334,300	4,698,843	-	237,978,711	2,311,017	101,106	261,423,977	-	8,203,845
الشركات الكبرى	1,387,760,030	22,506,575	314,089,447	4,650,374	312,298,171	7,405,659	976,721	661,926,947	725,833,083	148,632,276
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	161,913,080	9,852,728	20,333,253	-	93,624,805	10,512,117	9,520,350	143,843,253	18,069,827	14,742,413
الحكومة والقطاع العام	170,628,609	29,023	-	-	67,599	-	-	96,622	170,531,987	328,021
سندات وإسناد وإذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	110,682,875	-	-	-	-	-	-	-	110,682,875	325,095
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	1,585,355,514	-	6,137,629	-	-	-	-	6,137,629	1,579,217,885	19,387,368
موجودات أخرى	60,885,630	-	-	-	-	-	-	-	60,885,630	-
المجموع	**5,065,236,694**	**101,302,179**	**385,797,734**	**4,650,374**	**770,792,490**	**45,722,695**	**10,742,653**	**1,319,008,125**	**3,803,619,378**	**272,230,506**
الكفالات المالية	370,462,324	43,756,144	12,326,139	17,932	76,718,522	1,398,320	712,437	134,929,494	235,532,830	9,815,643
الإعتمادات المستندية	88,587,905	4,865,723	386,016	114,657	2,292,774	44,386	23,812	7,727,368	80,860,537	820,907
الإلتزامات الأخرى	537,150,223	25,112,959	13,108,645	2,055,117	56,780,225	2,871,582	2,100,052	102,028,580	435,121,643	4,239,454
المجموع	**996,200,452**	**73,734,826**	**25,820,800**	**2,187,706**	**135,791,521**	**4,314,288**	**2,836,301**	**244,685,442**	**751,515,010**	**14,876,004**
المجموع الكلي	**6,061,437,146**	**175,037,005**	**411,618,534**	**6,838,080**	**906,584,011**	**50,036,983**	**13,578,954**	**1,563,693,567**	**4,555,134,388**	**287,106,510**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الإئتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ، أما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادلة إستناداً إلى أسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الأردني و يتم إحتسابها بشكل إفرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في أي حال من الاحوال:

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2024 :

	القيمة العادلة للضمانات									
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	1,099,867,793	-	-	-	-	-	-	-	1,099,867,793	31,274,102
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	361,167,858	-	-	-	-	-	-	-	361,167,858	5,771,692
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	405,700,233	53,415,991	29,417,079	-	117,286,848	19,639,991	99,115	219,859,024	185,841,209	50,607,345
القروض العقارية	259,488,022	7,872,604	123,941	-	306,441,949	2,113,139	229,420	316,781,053	-	21,917,375
الشركات الكبرى	1,281,795,665	27,477,400	259,017,477	7,161,766	302,485,068	7,485,543	2,153,873	605,781,127	676,014,538	130,103,274
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	152,307,754	6,206,484	15,912,941	-	94,511,865	12,275,872	12,769,260	141,676,422	10,631,332	11,948,348
الحكومة والقطاع العام	160,136,731	-	-	-	-	-	-	-	160,136,731	288,536
سندات وإسناد وإذونات:								-	-	
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,486,897	-	-	-	-	-	-	-	3,486,897	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	40,907,600	-	-	-	-	-	-	-	40,907,600	150,531
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	1,453,916,787	-	6,756,212	-	6,886,154	-	-	13,642,366	1,440,274,421	19,927,920
موجودات أخرى	58,636,804	-	-	-	-	-	-	-	58,636,804	-
المجموع	**5,277,412,144**	**94,972,479**	**311,227,650**	**7,161,766**	**827,611,884**	**41,514,545**	**15,251,668**	**1,297,739,992**	**4,036,965,183**	**271,989,123**
الكفالات المالية	308,679,069	39,522,321	8,101,529	499,062	77,717,911	1,630,747	804,428	128,275,998	180,403,071	9,465,569
الإعتمادات المستندية	41,289,686	1,356,916	-	-	2,129,583	76,986	77,701	3,641,186	37,648,500	583,474
الإلتزامات الأخرى	516,874,096	26,787,113	6,399,091	2,603,707	59,223,521	2,873,833	3,170,654	101,057,919	415,816,177	4,292,034
المجموع	**866,842,851**	**67,666,350**	**14,500,620**	**3,102,769**	**139,071,015**	**4,581,566**	**4,052,783**	**232,975,103**	**633,867,748**	**14,341,077**
المجموع الكلي	**6,144,254,995**	**162,638,829**	**325,728,270**	**10,264,535**	**966,682,899**	**46,096,111**	**19,304,451**	**1,530,715,095**	**4,670,832,931**	**286,330,200**

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية للمرحلة الثالثة 2025:

	القيمة العادلة للضمانات									
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	31,231,348	-	-	-	-	-	-	-	31,231,348	31,231,348
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	785,064	-	-	-	-	-	-	-	785,064	785,064
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:								-		
الأفراد	51,330,529	2,906	299,592	-	9,459,826	2,045,605	83,034	11,890,963	39,439,566	34,933,804
القروض العقارية	11,251,276	4	-	-	12,521,864	77,890	-	12,599,758	-	5,158,827
الشركات الكبرى	136,597,466	3,726,285	403,990	-	21,595,328	-	-	25,725,603	110,871,863	92,555,425
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	13,016,063	13,527	335,479	-	7,756,036	1,757,860	1,001,896	10,864,798	2,151,265	7,961,441
سندات وإسناد وإذونات:								-	-	
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	21,405,809	-	6,137,629	-	-	-	-	6,137,629	15,268,180	18,245,409
المجموع	**265,617,555**	**3,742,722**	**7,176,690**	**-**	**51,333,054**	**3,881,355**	**1,084,930**	**67,218,751**	**199,747,286**	**190,871,318**
الكفالات المالية	9,254,714	180,245	-	-	1,042,067	83,835	-	1,306,147	7,948,567	7,305,063
الإلتزامات الأخرى	215,939	-	248	-	89,926	21,750	280	112,204	103,735	150,917
المجموع	**9,470,653**	**180,245**	**248**	**-**	**1,131,993**	**105,585**	**280**	**1,418,351**	**8,052,302**	**7,455,980**
المجموع الكلي	**275,088,208**	**3,922,967**	**7,176,938**	**-**	**52,465,047**	**3,986,940**	**1,085,210**	**68,637,102**	**207,799,588**	**198,327,298**

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية للمرحلة الثالثة 2024 :

	القيمة العادلة للضمانات								
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	31,128,312	-	-	-	-	-	-	-	31,128,312	31,128,312
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	4,933,248	-	-	-	-	-	-	-	4,933,248	4,933,248
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:								-		
الأفراد	53,712,966	13,534	322,866	-	10,725,108	2,734,954	18,598	13,815,060	39,897,906	38,105,614
القروض العقارية	17,307,030	1	-	-	19,935,922	137,463	-	20,073,386	-	7,850,952
الشركات الكبرى	102,259,335	3,320,041	343,537	-	19,473,153	-	-	23,136,731	79,122,604	65,555,338
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	13,822,546	85,328	259,107	-	9,392,695	1,416,183	1,565,127	12,718,440	1,104,106	8,970,729
سندات وإسناد وإذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	21,872,534	-	6,756,212	-	6,886,154	-	-	13,642,366	8,230,168	18,710,933
المجموع	**245,035,971**	**3,418,904**	**7,681,722**	**-**	**66,413,032**	**4,288,600**	**1,583,725**	**83,385,983**	**164,416,344**	**175,255,126**
الكفالات المالية	993,402	109,879	-	-	192,952	71,291	1,179	375,301	618,101	808,505
الإلتزامات الأخرى	208,235	8,000	203	-	402,718	29,937	4,395	445,253	-	122,584
المجموع	**1,201,637**	**117,879**	**203**	**-**	**595,670**	**101,228**	**5,574**	**820,554**	**618,101**	**931,089**
المجموع الكلي	**246,237,608**	**3,536,783**	**7,681,925**	**-**	**67,008,702**	**4,389,828**	**1,589,299**	**84,206,537**	**165,034,445**	**176,186,215**

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة، وقد بلغ إجمالي الديون المجدولة 24,107,959 دينار خلال العام 2025 (مقابل مبلغ 8,062,638 دينار خلال العام 2024).

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الإئتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الإئتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ، وقد بلغت الديون المعاد هيكلتها 109,916,527 دينار منها 51,391,081 بصعوبات مالية خلال العام 2025 (مقابل 139,985,293 دينار للعام 2024).

سندات وأسناد وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والإسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	ضمن موجودات مالية من خلال قائمة الدخل	المجموع
		دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
Aa3	Moody's	749,865	-	-	749,865
Ba1	Moody's	5,081,606	-	-	5,081,606
Ba3	Moody's	1,436,519	-	-	1,436,519
Baa1	Moody's	2,440,801	-	-	2,440,801
Baa2	Moody's	3,309,346	-	-	3,309,346
Baa3	Moody's	3,591,118	-	-	3,591,118
B1	Moody's	1,443,680	-	-	1,443,680
حكومية		92,629,940	1,572,521,914	-	1,665,151,854
غير مدرجه		-	12,833,600	-	12,833,600
		110,682,875	**1,585,355,514**	**-**	**1,696,038,389**

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	ضمن موجودات مالية من خلال قائمة الدخل	المجموع
		دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
A1	Moody's	866,927	1,418,000	-	2,284,927
A3	Moody's	1,332,410	-	-	1,332,410
Ba1	Moody's	857,170	-	-	857,170
Baa1	Moody's	2,666,841	-	-	2,666,841
Baa2	Moody's	2,461,785	-	-	2,461,785
Baa3	Moody's	2,394,187	-	-	2,394,187
حكومية		30,328,280	1,434,665,187	3,486,897	1,468,480,364
غير مدرجه		-	17,833,600	-	17,833,600
		40,907,600	**1,453,916,787**	**3,486,897**	**1,498,311,284**

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية :

31 كانون الأول 2025	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	خدمات	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	396,642,107	-	-	-	-	-	-	230,810,856	-	-	627,452,963
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	290,750,040	-	-	-	-	1,079,618	-	6,760,118	-	25,544	298,615,320
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي	228,458,643	270,587,771	456,134,913	221,634,621	20,850,030	6,253,803	293,499,925	170,305,807	389,482,886	34,546,945	2,091,755,344
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	16,604,702	-	-	-	-	92,629,939	1,448,234	-	110,682,875
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	649,323,049	-	8,647,889	-	-	-	-	907,997,208	-	-	1,565,968,146
الموجودات الأخرى	57,547,377	-	-	2,972,577	-	-	365,676	-	-	-	60,885,630
الكفالات المالية	137,623,435	44,434,969	78,624,355	1,717,036	576,718	4,148,664	516,774	-	87,553,512	5,451,218	360,646,681
الإعتمادات المستندية	3,869,048	15,550,009	42,888,370	4,161,353	1,677,981	-	-	-	2,694,369	16,925,868	87,766,998
الإلتزمات الأخرى	66,551,560	186,519,147	127,693,373	-	23,448,660	5,171,649	22,045,326	4,742,921	91,460,462	5,277,671	532,910,769
المجموع الكلي	**1,830,765,259**	**517,091,896**	**730,593,602**	**230,485,587**	**46,553,389**	**16,653,734**	**316,427,701**	**1,413,246,849**	**572,639,463**	**62,227,246**	**5,736,684,726**

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	1,825,725,150	-	4,958,482	-	81,627	1,830,765,259
صناعة	444,732,896	-	71,883,445	-	475,555	517,091,896
تجارة	685,309,826	-	34,810,830	-	10,472,946	730,593,602
عقارات	221,766,930	-	3,407,459	-	5,311,198	230,485,587
زراعة	39,278,574	-	3,393,078	-	3,881,737	46,553,389
أسهم	16,653,734	-	-	-	-	16,653,734
أفراد	295,523,484	-	13,735,974	-	7,168,243	316,427,701
حكومة وقطاع عام	1,407,985,832	-	5,261,017	-	-	1,413,246,849
خدمات	543,952,612	-	19,372,007	-	9,314,844	572,639,463
أخرى	41,032,848	-	19,014,539	-	2,179,859	62,227,246
المجموع	**5,521,961,886**	**-**	**175,836,831**	**-**	**38,886,009**	**5,736,684,726**

التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية :

31 كانون الأول 2024	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	خدمات	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	875,303,510	-	-	-	-	-	-	193,290,181	-	-	**1,068,593,691**
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	337,571,463	-	-	-	-	8,421,388	-	9,237,823	-	165,492	**355,396,166**
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي	230,620,418	259,065,111	418,236,675	257,870,553	26,014,867	8,177,934	301,447,682	159,848,184	340,598,781	23,467	**2,001,903,672**
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	3,486,897	-	-	**3,486,897**
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	8,379,983	-	-	-	-	30,328,280	2,199,337	-	**40,907,600**
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	74,068,776	-	10,112,625	-	-	-	-	1,344,837,442	4,970,024	-	**1,433,988,867**
الموجودات الأخرى	54,321,306	-	-	3,880,489	-	-	435,009	-	-	-	**58,636,804**
الكفالات المالية	104,817,004	38,253,686	47,851,028	2,065,758	639,697	1,476,565	1,500,200	-	100,961,279	1,648,283	**299,213,500**
الإعتمادات المستندية	-	4,523,538	22,380,338	-	2,441,893	-	-	-	5,136,038	6,224,405	**40,706,212**
الإلتزمات الأخرى	38,969,169	170,757,294	146,000,638	-	39,212,141	2,097,606	21,690,596	4,889,542	88,965,076	-	**512,582,062**
المجموع الكلي	**1,715,671,646**	**472,599,629**	**652,961,287**	**263,816,800**	**68,308,598**	**20,173,493**	**325,073,487**	**1,745,918,349**	**542,830,535**	**8,061,647**	**5,815,415,471**

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	1,710,716,217	-	4,708,905	-	246,524	1,715,671,646
صناعة	397,747,390	-	73,111,266	-	1,740,973	472,599,629
تجارة	608,395,793	-	36,816,026	-	7,749,468	652,961,287
عقارات	206,044,267	-	48,994,103	-	8,778,430	263,816,800
زراعة	54,061,340	-	8,723,731	-	5,523,527	68,308,598
أسهم	20,173,493	-	-	-	-	20,173,493
أفراد	289,016,596	-	27,477,049	-	8,579,842	325,073,487
حكومة وقطاع عام	1,740,732,910	-	5,185,439	-	-	1,745,918,349
خدمات	497,405,977	-	43,552,017	-	1,872,541	542,830,535
أخرى	7,509,705	-	530,293	-	21,649	8,061,647
المجموع	**5,531,803,688**	**-**	**249,098,829**	**-**	**34,512,954**	**5,815,415,471**

أ - التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الجغرافي كما في 31 كانون الأول 2025 :

	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	أفريقيا	أمريكا	دول أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	227,319,614	396,642,107	3,491,242	-	-	-	-	627,452,963
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	10,024,310	29,058,226	78,939,385	29,599,090	587,366	143,878,741	6,528,202	298,615,320
التسهيلات الائتمانية	1,771,781,383	65,413,377	254,560,584	-	-	-	-	2,091,755,344
سندات وأسناد وأذونات:	-	-	-	-	-	-	-	
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل								-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	73,864,204	7,422,704	11,229,571	-	6,113,742	483,565	11,569,089	110,682,875
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	909,877,767	650,829,362	-	-	5,261,017	-	-	1,565,968,146
الموجودات الأخرى	36,740,720	19,349,300	4,795,610	-	-	-	-	60,885,630
الإجمالي / للسنة الحالية	**3,029,607,998**	**1,168,715,076**	**353,016,392**	**29,599,090**	**11,962,125**	**144,362,306**	**18,097,291**	**4,755,360,278**
الكفالات المالية	256,087,545	38,636,803	47,487,784	18,429,108	-	5,441	-	360,646,681
الإعتمادات المستندية	57,399,977	21,509,660	8,857,361	-	-	-	-	87,766,998
الإلتزمات الأخرى	432,561,445	32,913,592	62,843,269	4,592,463	-	-	-	532,910,769
المجموع الكلي	**3,775,656,965**	**1,261,775,131**	**472,204,806**	**52,620,661**	**11,962,125**	**144,367,747**	**18,097,291**	**5,736,684,726**

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
داخل المملكة	3,626,584,731	-	114,040,562	-	35,031,672	3,775,656,965
دول الشرق الأوسط الأخرى	1,224,703,721	-	33,681,908	-	3,389,502	1,261,775,131
أوروبا	448,886,628	-	22,853,343	-	464,835	472,204,806
آسيا	52,620,661	-	-	-	-	52,620,661
افريقيا	6,701,107	-	5,261,018	-	-	11,962,125
أمريكا	144,367,747	-	-	-	-	144,367,747
دول أخرى	18,097,291	-	-	-	-	18,097,291
المجموع	**5,521,961,886**	**-**	**175,836,831**	**-**	**38,886,009**	**5,736,684,726**

أ - التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الجغرافي كما في 31 كانون الأول 2024 :

	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	أفريقيا	أمريكا	دول أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	190,271,635	875,303,758	3,018,298	-	-	-	-	1,068,593,691
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	718,979	31,948,123	41,154,277	32,023,939	382,172	240,234,337	8,934,339	355,396,166
التسهيلات الائتمانية	1,737,633,539	14,176,677	250,093,456	-	-	-	-	2,001,903,672
سندات وأسناد وأذونات:								
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,486,897	-	-	-	-	-	-	3,486,897
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	23,329,202	3,607,505	4,048,011	-	1,445,367	449,333	8,028,182	40,907,600
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	919,026,391	508,359,844	-	-	5,185,439	1,417,193	-	1,433,988,867
الموجودات الأخرى	42,614,544	11,815,103	4,207,157	-	-	-	-	58,636,804
الإجمالي / للسنة الحالية	**2,917,081,187**	**1,445,211,010**	**302,521,199**	**32,023,939**	**7,012,978**	**242,100,863**	**16,962,521**	**4,962,913,697**
الكفالات المالية	222,063,104	31,967,008	36,204,493	8,635,732	-	343,163	-	299,213,500
الإعتمادات المستندية	25,475,013	8,777,856	6,453,343	-	-	-	-	40,706,212
الإلتزامات الأخرى	466,778,669	15,560,921	30,242,472	-	-	-	-	512,582,062
المجموع الكلي	**3,631,397,973**	**1,501,516,795**	**375,421,507**	**40,659,671**	**7,012,978**	**242,444,026**	**16,962,521**	**5,815,415,471**

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
داخل المملكة	3,379,288,708	-	220,681,943	-	31,427,322	3,631,397,973
دول الشرق الأوسط الأخرى	1,498,605,868	-	534,935	-	2,375,992	1,501,516,795
أوروبا	352,015,355	-	22,696,512	-	709,640	375,421,507
آسيا	40,659,671	-	-	-	-	40,659,671
افريقيا	1,827,539	-	5,185,439	-	-	7,012,978
أمريكا	242,444,026	-	-	-	-	242,444,026
دول أخرى	16,962,521	-	-	-	-	16,962,521
المجموع	**5,531,803,688**	**-**	**249,098,829**	**-**	**34,512,954**	**5,815,415,471**

أ - إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها

31 كانون الأول 2025	المرحلة 2		المرحلة 3			
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	%
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	31,231,348	-	-	-
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	668,624	-	785,064	-	-	-
التسهيلات الإئتمانية:						-
الأفراد	27,010,483	9,930,680	51,330,529	1,822,997	11,753,677	%15.00
القروض العقارية	5,704,418	3,925,438	11,251,276	781,539	4,706,977	%27.76
الشركات الكبرى	164,149,316	32,407,826	136,597,466	-	32,407,826	%10.78
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	17,676,335	5,820,848	13,016,063	231,163	6,052,011	%19.72
سندات وإسناد وإذونات:						-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	6,165,855	-	21,405,809	-	-	-
المجموع	**221,375,031**	**52,084,792**	**265,617,555**	**2,835,699**	**54,920,491**	**%11.28**
الكفالات المالية	2,044,394	8,457,685	9,254,714	-	8,457,685	%74.85
الإعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	%0.00
الإلتزامات الأخرى	3,627,176	137,388	215,939	75,414	212,802	%5.53
المجموع	**5,671,570**	**8,595,073**	**9,470,653**	**75,414**	**8,670,487**	**%57.26**
المجموع الكلي	**227,046,601**	**60,679,865**	**275,088,208**	**2,911,113**	**63,590,978**	**%12.66**

أ - إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها

31 كانون الأول 2024	المرحلة 2		المرحلة 3			
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	%
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	31,128,312	-	-	-
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	733,570	-	4,933,250	-	-	-
التسهيلات الإئتمانية:						
الأفراد	30,753,871	10,963,571	53,712,966	908,093	11,871,664	%14.05
القروض العقارية	66,210,781	4,273,709	17,307,030	492,604	4,766,313	%5.71
الشركات الكبرى	189,146,090	1,249,471	102,259,335	-	1,249,471	%0.43
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	19,585,351	3,019,931	13,822,546	1,055,899	4,075,830	%12.20
سندات وإسناد وإذونات:						
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	6,187,738	-	21,872,534	-	-	-
المجموع	**312,617,401**	**19,506,682**	**245,035,973**	**2,456,596**	**21,963,278**	%3.94
الكفالات المالية	16,073,906	966,452	993,402	328,150	1,294,602	%7.58
الإعتمادات المستندية	1,261,431	-	-	-	-	-
الإلتزامات الأخرى	8,486,318	567,625	208,235	2,910	570,535	%6.56
المجموع	**25,821,655**	**1,534,077**	**1,201,637**	**331,060**	**1,865,137**	%6.90
المجموع الكلي	**338,439,056**	**21,040,759**	**246,237,610**	**2,787,656**	**23,828,415**	%4.08

ب - الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها

31 كانون الأول 2025	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
التسهيلات الإئتمانية:								
الأفراد	9,930,680	1,822,997	11,753,677	1,340,067	-	200,338	-	1,540,405
القروض العقارية	3,925,438	781,539	4,706,977	260,857	-	24,264	-	285,121
الشركات الكبرى	32,407,826	-	32,407,826	20,893,435	-	-	-	20,893,435
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	5,820,848	231,163	6,052,011	132,335	-	342	-	132,677
المجموع	**52,084,792**	**2,835,699**	**54,920,491**	**22,626,694**	**-**	**224,944**	**-**	**22,851,638**
الكفالات المالية	8,457,685	-	8,457,685	6,543,912	-	-	-	6,543,912
الإعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-
الإلتزامات الأخرى	137,388	75,414	212,802	5,909	-	453	-	6,362
المجموع	8,595,073	75,414	8,670,487	6,549,821	-	453	-	6,550,274
المجموع الكلي	**60,679,865**	**2,911,113**	**63,590,978**	**29,176,515**	**-**	**225,397**	**-**	**29,401,912**

ب - الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها

31 كانون الأول 2024	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
التسهيلات الإئتمانية:								
الأفراد	10,963,571	908,093	11,871,664	3,680,507	-	116,766	-	3,797,273
القروض العقارية	4,273,709	492,604	4,766,313	559,974	-	10,806	-	570,780
الشركات الكبرى	1,249,471	-	1,249,471	465,061	-	-	-	465,061
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	3,019,931	1,055,899	4,075,830	863,232	-	221,895	-	1,085,127
المجموع	**19,506,682**	**2,456,596**	**21,963,278**	**5,568,774**	**-**	**349,467**	**-**	**5,918,241**
الكفالات المالية	966,452	328,150	1,294,602	4,807	-	1,073	-	5,880
الإعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-
الإلتزامات الأخرى	567,625	2,910	570,535	24,166	-	47	-	24,213
المجموع	1,534,077	331,060	1,865,137	28,973	-	1,120	-	30,093
المجموع الكلي	**21,040,759**	**2,787,656**	**23,828,415**	**5,597,747**	**-**	**350,587**	**-**	**5,948,334**

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2024/8)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى إحتمالية التعثر (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %
المرحلة الأولى							
	مقبولة المخاطر	1,080,727,138	11,749,841	0.003 TO 83.606%		395,074,467	0.000 TO 4500.000%
	مقبولة المخاطر	798,217			1		
	مقبولة المخاطر	23,438,097	6,850	0.159 TO 0.439%	2	6,277,250	40.176 TO 47.259%
	مقبولة المخاطر	19,913,317	5,352	0.209 TO 1.313%	2-	13,297,116	43.954 TO 57.203%
	مقبولة المخاطر	115,781	1	0.122%	2+	8,703	44.126%
	مقبولة المخاطر	9,880,954	250	0.538%	3	100,000	47.402%
	مقبولة المخاطر	35,146,889	4,277	0.450 TO 0.850%	3-	31,580,953	39.694 TO 56.912%
	مقبولة المخاطر	37,043,900	2,596	0.274 TO 0.561%	3+	21,734,043	39.246 TO 45.089%
	مقبولة المخاطر	4,351,661	20,346	0.936 TO 1.958%	4	4,326,726	28.517 TO 52.689%
	مقبولة المخاطر	9,049,622	60,639	1.663 TO 2.468%	4-	8,958,101	39.947 TO 52.689%
	مقبولة المخاطر	31,235,286	10,287	0.598 TO 1.698%	4+	29,393,250	46.957 TO 58.318%
	مقبولة المخاطر	25,143,046	156,168	2.057 TO 3.205%	5	25,143,018	44.305 TO 52.689%
	مقبولة المخاطر	1,181,905,315	166,619	2.647 TO 4.079%	5-	988,611,691	39.727 TO 52.689%
	مقبولة المخاطر	8,782,458	76,016	1.876 TO 2.712%	5+	8,784,760	47.041 TO 52.689%
	مقبولة المخاطر	21,854,167	408,305	4.741 TO 7.198%	6	21,854,167	39.972 TO 52.689%
	مقبولة المخاطر	11,358,303	187,981	7.136 TO 9.655%	6-	10,770,937	44.815 TO 48.724%
	مقبولة المخاطر	9,143,796	131,300	1.409 TO 4.927%	6+	8,479,387	41.606 TO 53.493%
	مقبولة المخاطر	8,716,938	266,608	9.456 TO 13.338%	7+	8,490,503	0.001 TO 57.810%
1	مقبولة المخاطر	97,554,576	2,119,937	0.000 TO 100.000%			4500.000%
2	مقبولة المخاطر	2,400,000	0	0.134 TO 0.342%		2,400,000	0.000%
2-	مقبولة المخاطر	51,155,843	29,363	0.134 TO 0.204%		51,155,843	15.805 TO 37.096%
3+	مقبولة المخاطر	75,856,321	54,925	0.125 TO 0.601%		75,856,321	0.000 TO 51.479%
3	مقبولة المخاطر	200,418,283	190,316	0.169 TO 0.758%		200,418,283	0.000 TO 51.433%
3-	مقبولة المخاطر	175,398,255	223,126	0.253 TO 0.955%		175,398,255	0.001 TO 52.689%
4+	مقبولة المخاطر	190,998,395	488,246	0.348 TO 1.148%		191,425,038	0.000 TO 52.689%
4	مقبولة المخاطر	136,130,780	272,986	0.527 TO 1.610%		136,130,780	0.000 TO 51.821%
4-	مقبولة المخاطر	152,981,233	651,260	0.758 TO 1.934%		153,226,551	0.000 TO 51.794%
5+	مقبولة المخاطر	115,963,483	553,791	1.062 TO 2.585%		115,963,483	0.000 TO 52.689%
5	مقبولة المخاطر	482,211,632	5,562,948	1.484 TO 3.428%		482,835,440	0.000 TO 52.689%
5-	مقبولة المخاطر	249,396,535	3,523,780	2.213 TO 4.565%		254,880,756	0.000 TO 52.566%
6+	مقبولة المخاطر	245,143,830	7,129,083	3.193 TO 6.171%		245,146,903	0.000 TO 52.689%
6	مقبولة المخاطر	130,357,642	2,211,739	4.188 TO 7.441%		132,830,026	0.000 TO 56.256%
6-	مقبولة المخاطر	5,350,031	59,305	7.655 TO 10.586%		5,350,031	7.339 TO 50.630%
7+	مقبولة المخاطر	8,806,165	167,013	7.851 TO 14.248%		8,806,165	7.463 TO 31.270%
7	مقبولة المخاطر	14,307,004	459,956	8.336 TO 18.914%		14,306,897	0.001 TO 36.860%
10	مقبولة المخاطر	10,475	1,348	100.000%		13,475	10.000%
	مقبولة المخاطر	521,134,168	408,723	0.037 TO 25.321%			4500.000%
1	مقبولة المخاطر	118,918,080	178,424	0.000 TO 99.983%			4500.000%
2	مقبولة المخاطر	349,664		8.151 TO 99.997%			4500.000%
4	مقبولة المخاطر	631,036		7.842 TO 8.151%			4500.000%

توزيع التعرضات الاتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2024/8)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى إحتمالية التعثر (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %
المرحلة الثانية							
	تحت المراقبة	8,976,329	1,808,265	0.265 TO 100.000%		8,881,622	0.000 TO 53.493%
	تحت المراقبة	6,165,855	904,838	7.765%	+7	6,165,855	52.689%
3+	تحت المراقبة	33,777,955	7,042,855	0.161 TO 0.328%		33,777,955	14.786 TO 18.804%
4	تحت المراقبة	13,970,317	804,806	35.349 TO 100.000%			4500.000%
4-	تحت المراقبة	4,843,426	19,538	1.386%		4,843,426	10.000%
5+	تحت المراقبة	5,208,567	62,482	1.486 TO 1.840%		5,208,567	12.293 TO 51.215%
5	تحت المراقبة	5,599,271	712,455	1.583 TO 15.418%		5,580,728	10.000 TO 4500.000%
5-	تحت المراقبة	21,121,265	4,210,116	2.213 TO 3.898%		21,121,092	7.145 TO 52.195%
6+	تحت المراقبة	42,412,131	4,968,281	3.232 TO 5.186%		42,412,131	10.000 TO 52.782%
6	تحت المراقبة	26,814,596	4,462,124	4.275 TO 7.485%		20,220,897	6.592 TO 4500.000%
7	تحت المراقبة	40,434,169	15,265,075	7.996 TO 47.727%		28,546,398	29.443 TO 4500.000%
7-	تحت المراقبة	14,859,314	10,041,808	10.753 TO 29.063%		14,859,314	0.001 TO 55.068%
المرحلة الثالثة							
	دون المستوى	2,281,242	380,987	100.000%		2,280,382	0.000 TO 100.000%
1	دون المستوى	4,704	1,176	100.000%			10000.000%
8	دون المستوى	2,828,570	257,176	100.000%			10000.000%
10	دون المستوى	51,360,205	36,566,519	100.000%		45,402,959	0.000 TO 99.990%
	مشكوك في تحصيلها	4,820,435	1,908,114	100.000%		4,643,887	0.000 TO 100.000%
	مشكوك في تحصيلها	7,161,600	4,000,000	100.000%	10	7,161,600	23.854 TO 36.039%
9	مشكوك في تحصيلها	6,818	3,409	100.000%			10000.000%
10	مشكوك في تحصيلها	3,167,185	685,231	100.000%		2,809,830	0.000 TO 99.990%
	هالكة	22,505,055	17,594,652	100.000%		20,239,657	0.000 TO 100.000%
10	هالكة	134,586,934	90,668,215	100.000%		67,956,634	0.000 TO 10000.000%

(41) أ - مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في اسعار السوق كالتغير في اسعار الفوائد، اسعار الصرف الاجنبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للادوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دوريا، حيث تقوم لجنة السياسة الاستثمارية بدراستها وتوصي بها بعد أن تتأكد من توافقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني، تطبيقها ومن ثم يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقوف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها و التأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة ادارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الاصول والخصوم وكذلك مجلس الادارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم وسندات لأغراض المتاجرة (Financial Assets Designated at Fair Value through Profit or Loss) ويستعمل لها اسلوب تحليل الحساسية، حيث يتم قياس المخاطر حاليا من خلال الطريقة المعيارية (Standardised approach) لاحتساب الحد الادنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل.

(41) ب - مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر اسعار الفائدة من احتمالية التغير في اسعار الفائدة وبالتالي التاثير على التدفقات النقدية او القيمة العادلة للاداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر اسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لاعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذ الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الاصول والخصوم وتستخدم احيانا الاساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر اسعار الفائدة.

- تحليل الحساسية :

للعام 2025

العملـــــــة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطـــة مئويـــة)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكيـــة
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(1,393,869)	(2,044,673)
يورو	1	(24,382)	(608,968)
جنيه استرليني	1	(29,205)	(251,596)
ين ياباني	1	94,233	-
عملات اخرى	1	(104,211)	-

العملـــــــة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطـــة مئويـــة)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكيـــة
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	1,393,869	2,182,429
يورو	1	24,382	674,704
جنيه استرليني	1	29,205	274,159
ين ياباني	1	(94,233)	-
عملات اخرى	1	104,211	-

للعام 2024

العملـــــــة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطـــة مئويـــة)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكيـــة
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(1,288,091)	(1,053,021)
يورو	1	81,981	-
جنيه استرليني	1	(25,135)	(98,020)
ين ياباني	1	1,822	-
عملات اخرى	1	(372,310)	-

العملـــــــة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطـــة مئويـــة)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكيـــة
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	1,288,091	1,053,021
يورو	1	(81,981)	-
جنيه استرليني	1	25,135	98,020
ين ياباني	1	(1,822)	-
عملات اخرى	1	372,310	-

- مخاطر العملات:

يظهر الجدول أدناه العملات التي يتعرض البنك لها وأثر تغير محتمل ومعقول على أسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل الموحد ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك إلى لجنة الأصول والإلتزامات وكذلك مجلس الإدارة.

للعام 2025

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	389,822	-
جنيه استرليني	5	5,131	-
ين ياباني	5	1	-
عملات اخرى	5	8,137	-

للعام 2024

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	2,547	-
جنيه استرليني	5	19,217	-
ين ياباني	5	(4)	-
عملات اخرى	5	126,335	-

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم :

وهو خطر إنخفاض القيمة العادلة للمحفظة الإستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

للعام 2025

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	-	922,310
مؤشر سوق فلسطين	5	-	517,000
مؤشر سوق دبي	5	-	235,809
السوق الامريكي	5	-	93,123
مؤشر سوق الصين	5	-	23,154
مؤشر سوق بريطانيا	5	-	23,374
مؤشر سوق العراق	5	-	190,905

للعام 2024

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	-	632,589
مؤشر سوق فلسطين	5	-	11,855
مؤشر سوق دبي	5	-	212,106
مؤشر سوق الكويت	5	-	-
NASDAQ – USA	5	-	-

فجوة إعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الإستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو إستحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها و إستخدام سياسات التحوط بإستخدام الأدوات المتطورة كالمشتقات .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الإستحقاق أيهما أقرب.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

31 كانون الأول 2025	فجوة إعادة تسعير الفائدة							
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 اشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة الى 3 سنوات	3 سنوات أو أكثر	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	34,000,000	-	-	-	-	-	834,014,213	868,014,213
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	195,529,265	10,635,000	-	-	-	-	92,451,055	298,615,320
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	110,903,444	141,485,124	251,284,150	286,927,042	312,407,951	955,132,802	33,614,831	2,091,755,344
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	10,506,537	10,506,537
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	13,834,625	-	-	23,378,233	73,470,017	102,451,827	213,134,702
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	22,724,959	18,162,306	203,431,076	856,729,780	464,920,025	-	1,565,968,146
ممتلكات ومعدات بالصافي	-	-	-	-	-	-	113,318,071	113,318,071
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	-	-	-	-	-	9,714,508	9,714,508
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	60,777,604	60,777,604
موجودات أخرى	34,895,522	49,375,746	28,702,352	48,691,346	-	-	53,861,747	215,526,713
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	1,058,504	12,172,799	-	13,231,303
إجمالي الموجودات	**375,328,231**	**238,055,454**	**298,148,808**	**539,049,464**	**1,193,574,468**	**1,505,695,643**	**1,310,710,393**	**5,460,562,461**
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	29,252,784	7,831,632	14,180,000	-	12,000,000	-	8,751,816	72,016,232
ودائع عملاء	1,309,192,112	408,953,647	217,578,543	304,102,057	51,432,898	-	1,458,662,813	3,749,922,070
تأمينات نقدية	65,324,471	25,442,838	16,736,565	63,546,808	-	9,787,447	-	180,838,129
أموال مقترضة	5,189,255	100,427,134	42,875,936	5,240,690	116,976,454	35,368,920	-	306,078,389
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	23,786,445	-	3,816,185	27,602,630
السندات الخضراء	-	-	-	-	35,450,000	-	-	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	17,073,290	17,073,290
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	3,342,968	3,342,968
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	1,120,727	12,888,363	-	14,009,090
مطلوبات أخرى	13,643,880	17,054,849	10,232,909	11,368,018	-	-	49,874,175	102,173,831
إجمالي المطلوبات	**1,422,602,502**	**559,710,100**	**301,603,953**	**384,257,573**	**240,766,524**	**58,044,730**	**1,541,521,247**	**4,508,506,629**
حقوق غير المسيطرين	-	-	-	-	-	-	172,522,556	172,522,556
السندات الدائمة	-	-	-	-	-	89,010,000	-	89,010,000
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**(1,047,274,271)**	**(321,654,646)**	**(3,455,145)**	**154,791,891**	**952,807,944**	**1,358,640,913**	**(403,333,410)**	**690,523,276**

31 كانون الاول 2024	فجوة إعادة تسعير الفائدة						
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 اشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة الى 3 سنوات	3 سنوات أو أكثر	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	1,333,864,050	1,333,864,050
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	93,410,722	10,635,000	-	-	-	-	251,350,444	355,396,166
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	394,437,241	165,977,877	139,242,167	165,056,985	465,619,543	640,489,053	31,080,806	2,001,903,672
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	3,486,897	-	-	3,452,085	6,938,982
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	23,651,795	17,255,806	83,993,591	124,901,192
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	9,999,615	79,858,810	62,901,151	196,984,426	1,084,244,865	-	1,433,988,867
ممتلكات ومعدات بالصافي	-	-	-	-	-	-	88,490,261	88,490,261
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	-	-	-	-	-	6,967,516	6,967,516
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	62,652,590	62,652,590
موجودات أخرى	33,130,908	46,878,888	27,250,917	46,229,098	904,098	10,397,130	50,431,527	203,921,338
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	904,098	10,397,130	-	11,301,228
إجمالي الموجودات	**520,978,871**	**233,491,380**	**246,351,894**	**277,674,131**	**687,159,862**	**1,752,386,854**	**1,912,282,870**	**5,630,325,862**
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	3,616,529	7,171,625	-	26,180,000	-	-	7,536,109	44,504,263
ودائع عملاء	1,170,517,712	302,342,294	363,011,189	223,019,495	627,063	102,751,455	1,811,872,436	3,974,141,644
تأمينات نقدية	55,699,333	21,694,000	14,270,540	54,183,596	-	8,345,330	-	154,192,799
أموال مقترضة	1,503,115	81,381,387	10,988,156	32,109,813	118,572,059	101,940,531	-	346,495,061
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	21,474,096	-	5,221,185	26,695,281
السندات الخضراء	-	-	-	-	-	35,450,000	-	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	38,791,779	38,791,779
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	1,622,124	1,622,124
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	984,614	11,323,061	-	12,307,675
مطلوبات أخرى	14,902,806	18,628,506	11,177,103	12,416,949	-	-	52,869,788	109,995,152
إجمالي المطلوبات	**1,246,239,495**	**431,217,812**	**399,446,988**	**347,909,853**	**141,657,832**	**259,810,377**	**1,917,913,421**	**4,744,195,778**
حقوق غير المسيطرين	-	-	-	-	-	-	178,012,917	178,012,917
السندات الدائمة	-	-	-	-	-	89,010,000	-	89,010,000
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**(725,260,624)**	**(197,726,432)**	**(153,095,094)**	**(70,235,722)**	**545,502,030**	**1,403,566,477**	**(183,643,468)**	**619,107,167**

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

31 كانون الاول 2025	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	153,430,583	11,977,184	1,496,179	-	484,268,434	651,172,380
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	258,838,710	13,408,894	2,393,552	853,862	12,971,184	288,466,202
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	450,511,107	31,246,263	302,159	9,642,095	67,126,585	558,828,209
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,897,924	-	516,970	-	-	2,414,894
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	100,388,996	7,622,088	5,398,967	-	7,216,875	120,626,926
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	261,738,824	-	-	-	595,324,754	857,063,578
ممتلكات ومعدات بالصافي	4,770,906	-	-	-	60,052,279	64,823,185
موجودات غير ملموسة بالصافي	35,835	-	-	-	2,249,965	2,285,800
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	366,931	-	-	921,798	1,288,729
موجودات أخرى	43,547,413	801,671	204,421	495	20,689,186	65,243,186
المجموع	**1,275,160,298**	**65,423,031**	**10,312,248**	**10,496,452**	**1,250,821,060**	**2,612,213,089**
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	55,266,076	466,043	-	-	45,591	55,777,710
ودائع عملاء	782,954,942	55,315,903	9,885,502	2,574,268	962,023,395	1,812,754,010
تأمينات نقدية	47,827,570	610,323	216,148	1,338	14,054,470	62,709,849
أموال مقترضة	84,227,215	-	-	-	-	84,227,215
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	4,036,278	4,036,278
السندات الخضراء	35,450,000	-	-	-	-	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	-	412,161	-	-	14,611,480	15,023,641
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	406,351	-	-	919,579	1,325,930
مطلوبات أخرى	77,617,677	415,803	107,988	7,920,822	21,569,143	107,631,433
إجمالي المطلوبات	**1,083,343,480**	**57,626,584**	**10,209,638**	**10,496,428**	**1,017,259,936**	**2,178,936,066**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	191,816,818	7,796,447	102,610	24	233,561,124	433,277,023
إلتزمات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	458,271,498	62,543,705	3,088,220	2,903,020	31,106,938	557,913,381

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

31 كانون الاول 2024	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	152,273,574	5,324,167	1,915,899	-	996,159,438	1,155,673,078
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	294,341,308	16,210,220	8,255,057	358,730	35,939,332	355,104,647
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	447,946,090	29,826,872	-	12,481,522	548,859	490,803,343
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل	3,486,897	-	-	-	-	3,486,897
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	70,634,206	74,452	3,505,840	-	10,433,435	84,647,933
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	345,900,285	-	-	-	427,964,395	773,864,680
ممتلكات ومعدات بالصافي	1,439,103	-	-	-	40,653,483	42,092,586
موجودات غير ملموسة بالصافي	35,835	-	-	-	652,491	688,326
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	379,573	-	-	704,848	1,084,421
موجودات أخرى	22,942,244	997,803	126,175	457	20,643,487	44,710,166
المجموع	**1,338,999,542**	**52,813,087**	**13,802,971**	**12,840,709**	**1,533,699,768**	**2,952,156,077**
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	29,918,676	277,202	376,555	-	17,633	30,590,066
ودائع عملاء	822,154,225	50,787,646	12,660,677	1,044,825	1,266,724,054	2,153,371,427
تأمينات نقدية	37,658,387	293,016	175,654	2,734	17,337,805	55,467,596
أموال مقترضة	104,139,338	-	-	-	1,820	104,141,158
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	3,681,104	3,681,104
السندات الخضراء	35,450,000	-	-	-	-	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	-	415,580	-	-	30,793,722	31,209,302
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	406,938	-	-	666,281	1,073,219
مطلوبات أخرى	71,146,243	581,768	205,741	11,793,232	27,619,287	111,346,271
إجمالي المطلوبات	**1,100,466,869**	**52,762,150**	**13,418,627**	**12,840,791**	**1,346,841,706**	**2,526,330,143**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	238,532,673	50,937	384,344	(82)	186,858,062	425,825,934
إلتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	367,631,053	58,060,651	2,754,389	2,913,947	18,184,846	449,544,886

مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية :

تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين.(وتعتبر جزءا من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM)

يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الاردني وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.

تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها الرئيس التنفيذي من خلال تقارير دورية.

31 كانون الاول 2025	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	37,084,416	14,180,000	-	12,000,000	-	8,751,816	72,016,232
ودائع عملاء	856,055,835	408,953,647	217,578,543	304,102,057	51,432,898	-	1,911,799,090	3,749,922,070
تأمينات نقدية	65,324,471	25,442,838	16,736,565	63,546,808	-	9,787,447	-	180,838,129
أموال مقترضة	5,189,255	100,427,134	42,875,936	5,240,690	116,976,454	35,368,920	-	306,078,389
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	27,602,630	27,602,630
السندات الخضراء	-	-	-	-	35,450,000	-	-	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	17,073,290	17,073,290
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	3,342,968	3,342,968
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	1,120,727	12,888,363	-	14,009,090
مطلوبات أخرى	13,643,880	17,054,849	10,232,909	11,368,018	-	-	49,874,175	102,173,831
المجموع	**940,213,441**	**588,962,884**	**301,603,953**	**384,257,573**	**216,980,079**	**58,044,730**	**2,018,443,969**	**4,508,506,629**
مجموع الموجودات	**375,328,231**	**238,055,454**	**298,148,808**	**539,049,464**	**1,193,574,468**	**1,505,695,643**	**1,310,710,393**	**5,460,562,461**

31 كانون الاول 2024	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	10,788,154	-	26,180,000	-	-	7,536,109	44,504,263
ودائع عملاء	794,252,613	302,342,294	363,011,189	223,019,495	627,063	102,751,455	2,188,137,535	3,974,141,644
تأمينات نقدية	55,699,333	21,694,000	14,270,540	54,183,596	-	8,345,330	-	154,192,799
أموال مقترضة	1,503,115	81,381,387	10,988,156	32,109,813	118,572,059	101,940,531	-	346,495,061
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	26,695,281	26,695,281
السندات الخضراء	-	-	-	-	-	35,450,000	-	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	38,791,779	38,791,779
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	1,622,124	1,622,124
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	984,614	11,323,061	-	12,307,675
مطلوبات أخرى	14,902,806	18,628,506	11,177,103	12,416,949	-	-	52,869,788	109,995,152
المجموع	**866,357,867**	**434,834,341**	**399,446,988**	**347,909,853**	**120,183,736**	**259,810,377**	**2,315,652,616**	**4,744,195,778**
مجموع الموجودات	**520,978,871**	**233,491,380**	**246,351,894**	**277,674,131**	**687,159,862**	**1,752,386,854**	**1,912,282,870**	**5,630,325,862**

ثانياً: بنود خارج المركز المالي (بالإجمالي):

31 كانون الاول 2025	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الإعتمادات والقبولات	149,258,356	4,769,069	372,104	154,399,529
السقوف غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	427,210,449	42,522,620	1,605,530	471,338,599
الكفالات	281,916,901	88,489,584	55,839	370,462,324
المجموع	**858,385,706**	**135,781,273**	**2,033,473**	**996,200,452**

31 كانون الاول 2024	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الإعتمادات والقبولات	83,393,474	-	-	83,393,474
السقوف غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	432,655,164	39,591,460	2,523,684	474,770,308
الكفالات	255,303,950	53,308,617	66,502	308,679,069
المجموع	**771,352,588**	**92,900,077**	**2,590,186**	**866,842,851**

(42) معلومات عن قطاعات اعمال البنك

أ – يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال اربعة قطاعات أعمال رئيسية ويتم قياس القطاعات وفقا للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك. كما يمتلك البنك ثلاث شركات تابعة تختص بالأعمال المصرفية وخدمات التأجير التمويلي وأعمال الوساطة وتمتلك شركة الوساطة شركة تابعة تختص بالاستشارات المالية وإدارة الإصدارات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

– حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الإئتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .

– حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

– الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك .

– خدمات الوساطة المالية والإستشارات المالية والإصدارات: ممارسة معظم خدمات الوساطة المالية وخدمات الاستشارات المالية وإدارة الإصدارات.

– خدمات التأجير التمويلي: ممارسة خدمات التأجير التمويلي ومشاريع تطوير العقارات.

– الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

31 كانون الأول 2025	الأفـــراد	المؤسســات	الخزينـــة	الوساطة المالية	التأجير التمويلي	أخرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
إجمالي الدخل – قائمة (ب)	53,828,060	140,286,638	56,454,950	1,947,289	7,120,085	69,534,270	329,171,292
ينزل : خسائر ائتمانية متوقعة	(7,508,390)	36,195,390	59,376	1,518,262	1,642,104	(3,356,408)	28,550,334
نتائج أعمال القطاع	61,336,450	104,091,248	56,395,574	429,027	5,477,981	72,890,678	300,620,958
ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	127,278,050	127,278,050
الربح للسنة قبل الضريبة	61,336,450	104,091,248	56,395,574	429,027	5,477,981	(54,387,372)	173,342,908
ينزل : ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	-	-	22,198,159	22,198,159
صافي الربح للسنة - قائمة (ب)	**61,336,450**	**104,091,248**	**56,395,574**	**429,027**	**5,477,981**	**(76,585,531)**	**151,144,749**
مصاريف رأسمالية						45,043,712	45,043,712
الإستهلاكات والإطفاءات						10,564,628	10,564,628
موجودات القطاع	**388,236,702**	**1,507,437,712**	**2,949,199,471**	**31,265,064**	**47,387,153**	**537,036,359**	**5,460,562,461**
مطلوبات القطاع	**1,719,290,868**	**2,026,898,426**	**360,541,775**	**19,433,385**	**48,202,005**	**334,140,170**	**4,508,506,629**

31 كانون الأول 2024	الأفـــراد	المؤسســات	الخزينـــة	الوساطة المالية	التأجير التمويلي	أخرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
إجمالي الدخل – قائمة (ب)	64,315,188	167,124,502	67,453,867	3,736,697	7,528,238	83,144,066	393,302,558
ينزل : خسائر ائتمانية متوقعة	25,287,943	14,956,774	90,477	1,481,240	1,827,006	4,349,273	47,992,713
نتائج أعمال القطاع	39,027,245	152,167,728	67,363,390	2,255,457	5,701,232	78,794,793	345,309,845
ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	2,537,721	1,168,461	110,430,772	114,136,954
الربح للسنة قبل الضريبة	39,027,245	152,167,728	67,363,390	(282,264)	4,532,771	(31,635,979)	231,172,891
ينزل : ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	-	-	36,852,142	36,852,142
صافي الربح للسنة – قائمة (ب)	39,027,245	152,167,728	67,363,390	(282,264)	4,532,771	(68,488,121)	194,320,749
مصاريف رأسمالية						13,545,334	13,545,334
الإستهلاكات والإطفاءات						8,502,220	8,502,220
موجودات القطاع	**486,636,177**	**1,500,695,396**	**3,255,089,257**	**18,376,372**	**51,799,476**	**317,729,184**	**5,630,325,862**
مطلوبات القطاع	**1,573,119,468**	**2,401,022,176**	**381,945,061**	**20,467,868**	**48,779,840**	**318,861,365**	**4,744,195,778**

ب - معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إجمالي الدخل وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2025	2024	2025	2024	2025	2024
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل – قائمة (ب)	128,809,351	120,771,004	200,361,941	272,531,554	329,171,292	393,302,558
المصروفات الرأسمالية	22,983,994	9,896,372	22,059,718	3,648,962	45,043,712	13,545,334

	31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
	2025	2024	2025	2024	2025	2024
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مجموع الموجودات	3,160,851,056	3,596,556,316	2,299,711,405	2,033,769,546	5,460,562,461	5,630,325,862

(43) إدارة رأس المال

أ - وصف لما يتم إعتباره كرأس مال

يصنف رأس المال إلى عدة تصنيفات كرأس مال مدفوع، رأسمال إقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك إجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي. ويتكون رأس المال التنظيمي من جزئين الأول يسمى رأس المال الأساسي (Tier 1) ويتكون من رأس المال المدفوع، الإحتياطيات المعلنة (تتضمن الإحتياطي القانوني، الإختياري، علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة)، الأرباح المدورة بعد إستثناء أى مبالغ تخضع لأي قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة، تكلفة شراء أسهم الخزينة، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي والشهرة . أما الجزء الثاني رأس المال الإضافي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الأجنبية، إحتياطي مخاطر مصرفية عامة، الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين ،الديون المساندة و 45% من إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إذا كان موجباً و يطرح بالكامل إذا كان سالباً.

وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال إنخفضت نسبة كفاية رأس المال عن 12% نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال. ويطرح الإستثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة (إذا لم يتم دمج قوائمها المالية) وكذلك يطرح الإستثمارات في رؤوس أموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى.

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا يقل رأس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، و أن لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات عن 6% ، أما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا تنخفض نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن 14% ويراعي البنك الإلتزام بها.

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك أن يقتطع سنوياً لحساب الإحتياطي القانوني ما نسبته (10%) من أرباحه الصافية في المملكة وأن يستمر في الإقتطاع حتى يبلغ هذا الإحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الإقتطاع الإحتياطي الإجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب أن يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي والمتعلقة بما يلي:

1 - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالإحتياطيات وبالحسابات النظامي.

2 - نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه أو لمصلحة ذوي الصلة.

3 - نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة أشخاص من عملاء البنك إلى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

تجدر الإشارة الى انه خلال العام 2024 تم تصنيف البنك الأردني الكويتي ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية محليا، وبناء عليه فان المتطلب الإضافي المطلوب من البنك (زيادة على نسبة كفاية راس المال المطلوبة من البنوك) هو (0.5%) وعلى مدار اربع سنوات، بحيث يصبح الحد الأدنى المطلوب لنسبة كفاية راس المال لدى البنك وعلى كافة المستويات (14.5%)، طالما ان البنك ما زال ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية محليا، مع العلم انه سيتم البدء بتلبية المتطلب الإضافي بعد عام من تاريخ القوائم المالية التي تم الاحتساب على أساسها، وذلك ابتداءا من الربع الأول من العام 2025 وحسب تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محليا رقم (2017/2).

ج - كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الإستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية. ومن أجل مزيد من التحفظ تحوطاً للظروف المحيطة والدورات الإقتصادية فقد قرر مجلس الإدارة ضمن إستراتيجية البنك أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 14.5%.

يتم أخذ التاثيرات لدى الدخول في الإستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم إحتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفرداً بشكل ربع سنوي. وذلك إضافة إلى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن 10% حسبما تنص عليه إستراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أي أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع أن يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال. يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (internal generation) ويمكن اللجوء إلى الإكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية أو متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 31 تشرين الثاني 2016 بإصدار تعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل III وإلغاء العمل بتعليمات كفاية رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل II .

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن إستمرارية عملياتها التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية ، ويتكـــون رأس المال كما عرفته إتفاقية بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

	2025	2024
	ألف دينار	ألف دينار
إجمالي رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET 1)	696,429	628,119
التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية)	(70,492)	(75,118)
رأس المال الإضافي (AT1)	94,817	93,777
الشريحة الثانية من رأس المال	43,523	35,815
رأس المال التنظيمي	764,276	682,593
الموجودات المرجحة بالمخاطر	3,485,888	3,205,455
نسبة كفاية رأس مال حملة الأسهم العادية (CET 1)	%17.96	%17.25
نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى	%20.68	%20.18
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	%21.92	%21.29

* تم إحتساب رأس المال الأساسي بعد طرح إستثمارات في بنوك وشركة مالية تابعة.

نسبة تغطية السيولة (LCR):	2025	2024
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	2,027,732	3,741,458
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد الاقتطاع وطرح تعديلات الحد الأقصى	2,027,732	3,741,458
صافي التدفقات النقدية الخارجة	741,567	1,635,501
نسبة تغطية السيولة	%273.44	%323.70
نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر	%274.27	%298.18

نسبة صافي التمويل المستقر NSFR	2025	2024
اجمالي التمويل المستقر المتاح (بعد مُعامل التمويل المستقر المتاح)	3,977,576	4,066,609
اجمالي التمويل المستقر المطلوب (بعد مُعامل التمويل المستقر المطلوب)	2,856,582	2,337,716
اجمالي التمويل المستقر المطلوب للبنود خارج الميزانية (بعد مُعامل التمويل المستقر المطلوب)	21,731	19,632
اجمالي التمويل المستقر المطلوب	2,878,313	2,357,348
نسبة صافي التمويل المستقر	%138.5	% 172.51

(44) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لإستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2025	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	868,014,213	-	868,014,213
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	298,615,320	-	298,615,320
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	824,214,591	1,267,540,753	2,091,755,344
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	10,506,537	-	10,506,537
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	116,286,452	96,848,250	213,134,702
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	244,318,341	1,321,649,805	1,565,968,146
ممتلكات ومعدات بالصافي	-	113,318,071	113,318,071
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	9,714,508	9,714,508
موجودات ضريبية مؤجلة	-	60,777,604	60,777,604
موجودات أخرى	87,620,269	127,906,444	215,526,713
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	13,231,303	13,231,303
مجموع الموجودات	**2,449,575,723**	**3,010,986,738**	**5,460,562,461**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	60,016,232	12,000,000	72,016,232
ودائع عملاء	3,698,489,172	51,432,898	3,749,922,070
تأمينات نقدية	171,050,682	9,787,447	180,838,129
أموال مقترضة	153,733,015	152,345,374	306,078,389
مخصصات متنوعة	27,602,630	-	27,602,630
السندات الخضراء	-	35,450,000	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	17,073,290	-	17,073,290
مطلوبات ضريبية مؤجلة	3,342,968	-	3,342,968
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	14,009,090	14,009,090
مطلوبات أخرى	102,173,831	-	102,173,831
مجموع المطلوبات	**4,233,481,820**	**275,024,809**	**4,508,506,629**
الصافي الموجودات	**(1,783,906,097)**	**2,735,961,929**	**952,055,832**

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2024	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,333,864,050	-	1,333,864,050
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	355,396,166	-	355,396,166
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	895,795,076	1,106,108,596	2,001,903,672
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	6,938,982	-	6,938,982
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	83,993,591	40,907,601	124,901,192
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	152,759,576	1,281,229,291	1,433,988,867
ممتلكات ومعدات بالصافي	-	88,490,261	88,490,261
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	6,967,516	6,967,516
موجودات ضريبية مؤجلة	-	62,652,590	62,652,590
موجودات أخرى	89,566,218	114,355,120	203,921,338
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	11,301,228	11,301,228
مجموع الموجودات	**2,918,313,659**	**2,712,012,203**	**5,630,325,862**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	44,504,263	-	44,504,263
ودائع عملاء	3,870,763,126	103,378,518	3,974,141,644
تأمينات نقدية	145,847,469	8,345,330	154,192,799
أموال مقترضة	125,982,471	220,512,590	346,495,061
مخصصات متنوعة	26,695,281	-	26,695,281
السندات الخضراء	-	35,450,000	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	38,791,779	-	38,791,779
مطلوبات ضريبية مؤجلة	1,622,124	-	1,622,124
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	12,307,675	12,307,675
مطلوبات أخرى	109,995,152	-	109,995,152
مجموع المطلوبات	**4,364,201,665**	**379,994,113**	**4,744,195,778**
الصافي الموجودات	**(1,445,888,006)**	**2,332,018,090**	**886,130,084**

(45) مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة 31 كانون الاول 2025	القيمة العادلة 31 كانون الاول 2024	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	دينار	دينار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	10,506,537	3,452,085	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	-	3,486,897	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	31,780,762	26,714,208	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	70,671,065	57,279,384	المستوى الثاني والثالث	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية ومقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة بالاضافة الى نموذج خصم الارباح DDM	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	75,682,875	40,907,600	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة	35,000,000	-	المستوى الثاني	التدفقات النقدية المخصومة	لا ينطبق	لا ينطبق
إجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	**223,641,239**	**131,840,174**				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العامين 2025 و 2024.

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

بإستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود أما لإستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	2025		2024		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	مستوى القيمة العادلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	627,452,963	627,923,235	1,068,593,691	1,069,018,159	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية بالصافي	298,615,320	300,545,008	355,396,166	357,137,904	المستوى الثاني
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	2,091,755,344	2,133,491,938	2,001,903,672	2,039,575,166	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة بالصافي	1,565,968,146	1,579,378,969	1,433,988,867	1,446,093,490	المستوى الأول والثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	**4,583,791,773**	**4,641,339,150**	**4,859,882,396**	**4,911,824,719**	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	72,016,232	73,513,807	44,504,263	46,442,867	المستوى الثاني
ودائع عملاء	3,749,922,070	3,765,561,120	3,974,141,644	3,994,386,328	المستوى الثاني
تامينات نقدية	180,838,129	182,080,516	154,192,799	155,801,064	المستوى الثاني
أموال مقترضة	306,078,389	307,856,442	346,495,061	348,796,743	المستوى الثاني
السندات الخضراء	35,450,000	35,791,016	35,450,000	35,891,444	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	**4,344,304,820**	**4,364,802,901**	**4,554,783,767**	**4,581,318,446**	

للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

(46) إرتباطات وإلتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ - إرتباطات والتزامات ائتمانية :

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
أ. الإعتمادات والكفالات والقبولات		
إعتمادات	88,587,905	41,289,686
كفالات		
دفع	183,008,953	159,162,580
حسن تنفيذ	187,453,371	103,510,961
أخرى	-	46,005,528
قبولات	65,811,624	42,103,788
المجموع	**524,861,853**	**392,072,543**

ب. السقوف غير المستغلة

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	311,727,010	340,813,754
سقوف تسهيلات إئتمانية غير مباشرة غير مستغلة	159,611,589	133,956,554
المجموع	**471,338,599**	**474,770,308**
مجموع التسهيلات غير المباشرة	**996,200,452**	**866,842,851**

ج. الخسائر الائتمانية المتوقعة

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
إعتمادات	820,907	583,474
كفالات	9,815,643	9,465,569
قبولات	909,998	316,767
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	2,221,717	2,531,418
سقوف تسهيلات إئتمانية غير مباشرة غير مستغلة	1,107,739	1,443,849
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	**14,876,004**	**14,341,077**
صافي التسهيلات غير المباشرة	**981,324,448**	**852,501,774**

د - إلتزامات تعاقدية (المصاريف الرأسمالية):

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
عقود شراء ممتلكات ومعدات	1,252,728	1,870,262
عقود مشاريع إنشائية	2,265,873	957,156
عقود مشتريات أخرى	3,832,288	3,300,635
المجموع	**7,350,889**	**6,128,053**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	839,819,558	-	25,821,656	-	1,201,637	866,842,851
التسهيلات الجديدة خلال السنة	156,177,481	-	1,708	-	14,831	156,194,020
التسهيلات المسددة خلال السنة	(64,462,632)	-	(3,348,902)	-	(101,631)	(67,913,165)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	614,953	-	(553,056)	-	(61,897)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(887,735)	-	887,735	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(317,141)	-	(14,892,441)	-	15,209,582	-
التأثير الكلي على حجم التعرضات نتيجة إعادة التصنيف بين المراحل	116,960	-	285,417	-	(6,807,653)	(6,405,276)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	49,996,784	-	(2,530,546)	-	15,784	47,482,022
الرصيد في نهاية السنة	**981,058,228**	**-**	**5,671,571**	**-**	**9,470,653**	**996,200,452**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	781,967,722	-	29,977,612	-	1,896,118	813,841,452
التسهيلات الجديدة خلال السنة	121,484,732	-	889,564	-	12,270	122,386,566
التسهيلات المسددة خلال السنة	(96,416,093)	-	(6,192,141)	-	(89,960)	(102,698,194)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,952,548	-	(1,951,012)	-	(1,536)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(11,074,668)	-	11,402,865	-	(328,197)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(133,779)	-	(63,070)	-	196,849	-
التأثير الكلي على حجم التعرضات نتيجة إعادة التصنيف بين المراحل	(471,567)	-	(1,916,286)	-	(2,266)	(2,390,119)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	42,510,663	-	(6,325,876)	-	(481,641)	35,703,146
الرصيد في نهاية السنة	**839,819,558**	**-**	**25,821,656**	**-**	**1,201,637**	**866,842,851**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص رصيد التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	5,125,253	-	8,284,735	-	931,089	14,341,077
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,170,593	-	235	-	9,170	1,179,998
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(981,325)	-	(1,487,130)	-	(61,131)	(2,529,586)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	46,906	-	(14,485)	-	(32,421)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(22,269)	-	22,269	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(9,878)	-	(6,518,238)	-	6,528,116	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(43,164)	-	14,903	-	124,461	96,200
التغيرات الناتجة عن تعديلات	1,919,249	-	(87,630)	-	(43,304)	1,788,315
الرصيد في نهاية السنة	**7,205,365**	**-**	**214,659**	**-**	**7,455,980**	**14,876,004**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	6,348,991	-	6,150,909	-	1,528,244	14,028,144
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,182,323	-	350,479	-	9,343	1,542,145
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,206,120)	-	(407,296)	-	(44,523)	(1,657,939)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	37,837	-	(36,978)	-	(859)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(605,029)	-	916,478	-	(311,449)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,379)	-	(5,488)	-	6,867	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(31,206)	-	174,743	-	98,968	242,505
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(600,164)	-	1,141,888	-	(355,502)	186,222
الرصيد في نهاية السنة	**5,125,253**	**-**	**8,284,735**	**-**	**931,089**	**14,341,077**

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الإعتمادات المستندية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	76,027,017	-	-	76,027,017
من (6) الى (7)	12,560,888	-	-	12,560,888
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**88,587,905**	**-**	**-**	**88,587,905**
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	31,945,077	880,105	-	32,825,182
من (6) الى (7)	8,083,178	381,326	-	8,464,504
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**40,028,255**	**1,261,431**	**-**	**41,289,686**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الإعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	40,028,255	1,261,431	-	41,289,686
التسهيلات الجديدة خلال السنة	38,500,682	-	-	38,500,682
التسهيلات المسددة خلال السنة	(9,174,381)	(1,153,694)	-	(10,328,075)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	19,233,349	(107,737)	-	19,125,612
الرصيد في نهاية السنة	**88,587,905**	**-**	**-**	**88,587,905**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	60,007,670	240,040	-	60,247,710
التسهيلات الجديدة خلال السنة	13,087,252	880,105	-	13,967,357
التسهيلات المسددة خلال السنة	(7,871,477)	(240,040)	-	(8,111,517)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,284,213)	2,284,213	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	(1,902,887)	-	(1,902,887)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(22,910,977)	-	-	(22,910,977)
الرصيد في نهاية السنة	**40,028,255**	**1,261,431**	**-**	**41,289,686**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	162,879	420,595	-	583,474
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	548,092	-	-	548,092
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(18,514)	(414,866)	-	(433,380)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	128,450	(5,729)	-	122,721
الرصيد في نهاية السنة	**820,907**	**-**	**-**	**820,907**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	394,643	78,270	-	472,913
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	21,775	349,813	-	371,588
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(11,598)	(78,268)	-	(89,866)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(90,892)	90,892	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	(20,112)	-	(20,112)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(151,049)	-	-	(151,049)
الرصيد في نهاية السنة	**162,879**	**420,595**	**-**	**583,474**

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الكفالات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	311,119,849	1,595,622	-	312,715,471
من (6) الى (7)	48,043,367	448,772	242,979	48,735,118
من (8) الى (10)	-	-	9,011,735	9,011,735
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**359,163,216**	**2,044,394**	**9,254,714**	**370,462,324**
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	258,500,814	491,367	-	258,992,181
من (6) الى (7)	33,110,947	15,582,539	-	48,693,486
من (8) الى (10)	-	-	993,402	993,402
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**291,611,761**	**16,073,906**	**993,402**	**308,679,069**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	291,611,761	16,073,906	993,402	308,679,069
التسهيلات الجديدة خلال السنة	34,740,423	-	-	34,740,423
التسهيلات المسددة خلال السنة	(14,562,204)	(3,574)	(8,000)	(14,573,778)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	419,936	(419,936)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(729,941)	729,941	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(286,578)	(14,881,912)	15,168,490	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	97,545	183,415	(6,896,179)	(6,615,219)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	47,872,274	362,554	(2,999)	48,231,829
الرصيد في نهاية السنة	**359,163,216**	**2,044,394**	**9,254,714**	**370,462,324**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	284,172,368	23,640,582	1,810,908	309,623,858
التسهيلات الجديدة خلال السنة	39,784,868	3,860	-	39,788,728
التسهيلات المسددة خلال السنة	(46,256,052)	(3,460,171)	(42,864)	(49,759,087)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,176,660	(1,176,660)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,471,454)	4,799,604	(328,150)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(8,500)	(16,000)	24,500	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(226,208)	(959,522)	-	(1,185,730)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	17,440,079	(6,757,787)	(470,992)	10,211,300
الرصيد في نهاية السنة	**291,611,761**	**16,073,906**	**993,402**	**308,679,069**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,110,539	6,546,525	808,505	9,465,569
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	328,329	-	-	328,329
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(568,003)	(111)	(829)	(568,943)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,884	(1,884)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(20,024)	20,024	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(9,627)	(6,515,990)	6,525,617	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(655)	(9,372)	33,045	23,018
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	622,926	6,019	(61,275)	567,670
الرصيد في نهاية السنة	**2,465,369**	**45,211**	**7,305,063**	**9,815,643**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,826,960	5,322,511	1,461,763	9,611,234
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	817,624	111	-	817,735
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(841,554)	(4,479)	(4,179)	(850,212)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	12,106	(12,106)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(441,352)	752,801	(311,449)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(53)	(27)	80	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(8,639)	31,473	8,086	30,920
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(254,553)	456,241	(345,796)	(144,108)
الرصيد في نهاية السنة	**2,110,539**	**6,546,525**	**808,505**	**9,465,569**

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي القبولات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	57,221,482	-	-	57,221,482
من (6) الى (7)	8,590,142	-	-	8,590,142
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**65,811,624**	**-**	**-**	**65,811,624**
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	40,815,730	-	-	40,815,730
من (6) الى (7)	1,288,058	-	-	1,288,058
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**42,103,788**	**-**	**-**	**42,103,788**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد القبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	42,103,788	-	-	42,103,788
التسهيلات الجديدة خلال السنة	48,258,696	-	-	48,258,696
التسهيلات المسددة خلال السنة	(15,901,942)	-	-	(15,901,942)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(8,648,918)	-	-	(8,648,918)
الرصيد في نهاية السنة	**65,811,624**	**-**	**-**	**65,811,624**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	32,881,534	-	-	32,881,534
التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,726,848	-	-	3,726,848
التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,907,423)	-	-	(2,907,423)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(550,791)	550,791	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	(550,791)	-	(550,791)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	8,953,620	-	-	8,953,620
الرصيد في نهاية السنة	**42,103,788**	**-**	**-**	**42,103,788**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	316,767	-	-	316,767
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	54,801	-	-	54,801
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(216,616)	-	-	(216,616)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	755,046	-	-	755,046
الرصيد في نهاية السنة	**909,998**	**-**	**-**	**909,998**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	330,798	-	-	330,798
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	37,335	-	-	37,335
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(9,313)	-	-	(9,313)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(13,021)	13,021	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	(13,021)		(13,021)
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(29,032)	-	-	(29,032)
الرصيد في نهاية السنة	**316,767**	**-**	**-**	**316,767**

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	239,165,655	334,916	-	239,500,571
من (6) الى (7)	24,301,347	1,501,353	-	25,802,700
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	45,887,648	320,152	215,939	46,423,739
المجموع	**309,354,650**	**2,156,421**	**215,939**	**311,727,010**
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	265,490,877	2,134,719	-	267,625,596
من (6) الى (7)	24,467,868	2,245,371	-	26,713,239
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	45,867,052	399,632	208,235	46,474,919
المجموع	**335,825,797**	**4,779,722**	**208,235**	**340,813,754**

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	335,825,797	4,779,722	208,235	340,813,754
التسهيلات الجديدة خلال السنة	12,854,106	1,708	14,831	12,870,645
التسهيلات المسددة خلال السنة	(15,323,127)	(693,634)	(93,631)	(16,110,392)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	139,817	(77,920)	(61,897)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(157,794)	157,794	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(30,563)	(10,529)	41,092	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	28,365	102,002	88,526	218,893
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(23,981,951)	(2,102,722)	18,783	(26,065,890)
الرصيد في نهاية السنة	**309,354,650**	**2,156,421**	**215,939**	**311,727,010**

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	299,378,682	3,538,795	85,210	303,002,687
التسهيلات الجديدة خلال السنة	24,658,080	5,599	12,270	24,675,949
التسهيلات المسددة خلال السنة	(27,590,042)	(1,696,647)	(47,096)	(29,333,785)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	312,977	(311,441)	(1,536)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,550,557)	3,550,604	(47)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(125,279)	(47,070)	172,349	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(178,584)	343,299	(2,266)	162,449
التغيرات الناتجة عن تعديلات	42,920,520	(603,417)	(10,649)	42,306,454
الرصيد في نهاية السنة	**335,825,797**	**4,779,722**	**208,235**	**340,813,754**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024:

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,974,388	434,446	122,584	2,531,418
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	93,701	235	9,170	103,106
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(97,379)	(289,672)	(60,302)	(447,353)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	44,200	(11,779)	(32,421)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,245)	2,245	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(251)	(2,248)	2,499	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(41,742)	24,275	91,416	73,949
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	5,166	(62,540)	17,971	(39,403)
الرصيد في نهاية السنة	**1,975,838**	**94,962**	**150,917**	**2,221,717**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,050,387	341,031	66,481	2,457,899
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	146,659	555	9,343	156,557
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(126,618)	(260,729)	(40,344)	(427,691)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	14,378	(13,519)	(859)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(55,892)	55,892	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,326)	(5,461)	6,787	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(13,309)	109,493	90,882	187,066
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(39,891)	207,184	(9,706)	157,587
الرصيد في نهاية السنة	**1,974,388**	**434,446**	**122,584**	**2,531,418**

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
من (1) الى (5)	147,413,449	28,034	-	147,441,483
من (6) الى (7)	10,727,385	1,442,721	-	12,170,106
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**158,140,834**	**1,470,755**	**-**	**159,611,589**
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	118,323,130	892,528	-	119,215,658
من (6) الى (7)	11,926,828	2,814,068	-	14,740,896
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**130,249,958**	**3,706,596**	**-**	**133,956,554**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 :

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
الرصيد في بداية السنة	130,249,958	3,706,596	-	133,956,554
التسهيلات الجديدة خلال السنة	21,823,574	-	-	21,823,574
التسهيلات المسددة خلال السنة	(9,500,978)	(1,498,000)	-	(10,998,978)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	55,200	(55,200)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(8,950)	-	-	(8,950)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	15,522,030	(682,641)	-	14,839,389
الرصيد في نهاية السنة	**158,140,834**	**1,470,755**	**-**	**159,611,589**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	105,527,469	2,558,194	-	108,085,663
التسهيلات الجديدة خلال السنة	40,227,684	-	-	40,227,684
التسهيلات المسددة خلال السنة	(11,791,099)	(795,283)	-	(12,586,382)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	462,911	(462,911)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(217,653)	217,653	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(66,775)	1,153,615	-	1,086,840
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(3,892,579)	1,035,328	-	(2,857,251)
الرصيد في نهاية السنة	**130,249,958**	**3,706,596**	**-**	**133,956,554**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	560,679	883,170	-	1,443,849
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	145,670	-	-	145,670
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(80,813)	(782,481)	-	(863,294)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	822	(822)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(767)	-		(767)
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	407,661	(25,380)	-	382,281
الرصيد في نهاية السنة	**1,033,252**	**74,487**	**-**	**1,107,739**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	746,202	409,098	-	1,155,300
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	158,930	-	-	158,930
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(217,037)	(63,820)	-	(280,857)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	11,353	(11,353)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,872)	3,872	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(9,258)	66,910	-	57,652
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(125,639)	478,463	-	352,824
الرصيد في نهاية السنة	**560,679**	**883,170**	**-**	**1,443,849**

(47) القضايا المقامة على البنك

– بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك والشركة التابعة (مصرف بغداد) 22,363,691 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 26,012,887 دينار كما في 31 كانون الأول 2024، وبرأي الأدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك إلتزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 3,816,185 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 5,221,185 دينار كما في 31 كانون الأول 2024

– بلغت قيمة القضايا المقامة على عملاء شركة التأجير التمويلي مبلغ 267,724 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل مبلغ 44,554 دينار كما في 31 كانون الأول 2024. ولا يترتب على الشركة التزامات قانونية مقابلها وفقاً للمستشار القانوني .

لا يوجد قضايا مقامة على الشركة المتحدة للاستثمارات المالية كما في 31 كانون الأول 2025، في حين انها بلغت 15 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2024ولا يترتب على الشركة التزامات قانونية مقابلها وفقاً للمستشار القانوني .

(48) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مبيّنة أدناه، وستقوم المجموعة بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على تصنيف وقياس الادوات المالية – تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار التقارير المالية الدولي رقم 7

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار 2024 تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار التقارير المالية الدولي رقم 7، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تشمل التعديلات ما يلي:

- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه في "تاريخ التسوية" وتقديم خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تحتوي على ميزات بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات وميزات مشابهة.
- توضيحات حول ما يشكل "ميزات غير قابلة للرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديًا.
- تقديم إفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2026. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط.
- من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

معيار التقارير المالية الدولي رقم 18 – العرض والإفصاح في القوائم المالية.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان 2024 معيار التقارير المالية الدولي رقم 18، الذي يحل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية". يقدم معيار التقارير المالية الدولي رقم 18 متطلبات جديدة للعرض داخل قائمة الدخل، بما في ذلك المجاميع الاجمالية والفرعية. علاوة على ذلك، تُلزم المنشأة بتصنيف جميع الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل إلى واحدة من خمس تصنيفات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث إن التصنيفات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الرئيسية والإيضاحات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 قائمة التدفقات النقدية، والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة، من "الربح أو الخسارة" إلى "الربح أو الخسارة التشغيلي" وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. تبعاً لذلك، هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى.

يسري معيار التقارير المالية الدولي رقم 18 والتعديلات على المعايير الأخرى على فترات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2027. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي.

سيؤدي هذا المعيار الى إعادة اظهار قائمة الدخل مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة بالإضافة الى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.

تعمل المجموعة حاليا على تحديد جميع التأثيرات الناتجة عن التعديلات على القوائم المالية الموحدة الرئيسية والإيضاحات حولها.

معيار التقارير المالية الدولي رقم 19 – الشركات التابعة بدون مسؤولية عامة: الافصاحات

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار 2024 معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٩، الذي يسمح للمؤسسات المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض في معايير المحاسبة الدولية الأخرى. لكي تكون مؤهلة، يجب أن تكون المنشأة في نهاية الفترة المالية شركة تابعة كما هو معرف في معيار التقارير المالية الدولي رقم 10، ولا يمكن أن تكون لديها مسؤولية عامة ويجب أن يكون لديها شركة أم (نهائية أو وسيطة) تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة، متاحة للاستخدام العام، والتي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

يسري معيار التقارير المالية الدولي رقم 19 على فترات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

نظرًا لأن أسهم المجموعة متاحة للتداول العام، فإنها غير مؤهلة لاختيار تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 19.

الترجمة إلى عملة عرض ذات تضخم مفرط – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في تشرين الثاني 2025 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 بعنوان الترجمة إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط. تتطلب هذه التعديلات الترجمة من عملة وظيفية غير خاضعة للتضخم المفرط إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط باستخدام سعر الإغلاق..

إذا كانت العملة الوظيفية للمنشأة هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم المفرط، ولكن عملة العرض الخاصة بها هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، يتم ترجمة نتائجها ومركزها المالي إلى عملة العرض من خلال ترجمة جميع المبالغ (الأصول، الالتزامات، بنود حقوق الملكية، والايرادات والمصاريف) وجميع أرقام المقارنة باستخدام سعر الإغلاق كما في تاريخ أحدث قائمة مركز المالي.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 قائمة التدفقات النقدية، والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة، من "الربح أو الخسارة" إلى "الربح أو الخسارة التشغيلي" وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. تبعاً لذلك، هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى.

أما المنشأة التي تكون عملتها الوظيفية وعملة العرض هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، فتقوم بتعديل أرقام المقارنة للعمليات الأجنبية، والتي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم المفرط، من خلال تطبيق مؤشر الأسعار العام على الأرقام المقارنة للعملية الأجنبية، وفقًا للفقرة 34 من معيار المحاسبة الدولي رقم 29.

تتطلب التعديلات أيضًا إفصاحات إضافية معينة.

"تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ا كانون الأول 2027، يُسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثرعلى القوائم المالية الموحدة للمجموعة."

(49) أحداث جوهرية تتطلب الافصاح ولم يكن لها أثر مالي

قرر مجلس الادارة للبنك بتاريخ 29 تشرين الأول من العام 2025 الموافقة على السير باجراءات الاستحواذ على حصة مسيطرة في FIMBank PLC وهو مؤسسة مصرفية مرخصة في مالطا وتشمل الصفقة الاستحواذ على حصة مؤثرة ، تبلغ موجودات البنك نحو 1,3 مليار دولار امريكي وحقوق الملكية 182 مليون دولار امريكي. هذا و سيتم تمويل جزء من الصفقة من خلال رفع رأس المال بمبلغ 60 مليون دينار (30 مليون سهم)، علما بان ذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية والهيئة العامة للمساهمين .

ومن المتوقع الانتهاء من اجراءات الاستحواذ خلال النصف الأول من العام 2026 .

الإفصاحات الإضافية المطلوبة

بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية

بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة 4 من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31

4 أ - كلمة رئيس مجلس الإدارة: وردت ضمن التقرير

4 ب- 1 أ- الأنشطة الرئيسية: وردت ضمن التقرير

4 ب- 1 ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

يمارس البنك أعماله من خلال مكاتبه في الإدارة العامة الكائنة بمنطقة العبدلي – عمان و 63 فرعاً منتشرة في مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى فرع في قبرص.

كما وبلغ عدد موظفي البنك 1521 موظفاً. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لأماكن فروع البنك وعدد الموظفين في كل منها:

الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد
الإدارة العامة	918	فرع ابن خلدون	7	فرع المفرق	7	فرع المدينة الرياضية	9
فرع العبدلي مول	10	فرع المنطقة الحرة	11	فرع مرج الحمام	8	فرع الصويفية	11
فرع عبدون	11	فرع الفحيص	8	فرع ماركا	9	فرع طبربور	9
فرع أبو حسان مول	10	فرع جاليريا مول	8	فرع مكة مول	9	فرع تاج مول	9
فرع أبو نصير	7	فرع حي نزال	8	فرع شارع مكة	12	الفرع الرئيسي	22
فرع جامعة عمان الاهلية	8	فرع الحصن	8	فرع المقابلين	12	فرع تلاع العلي	11
فرع الهاشمي الشمالي	8	فرع اربد	20	فرع الزرقاء الجديدة	9	فرع جامعة البتراء	6
فرع شارع المدينة المنورة	10	فرع جبل الحسين	9	فرع وادي السير	9	فرع المركز التجاري	9
فرع قبرص	15	فرع جبل عمان	9	فرع الرونق	7	فرع وادي صقرة	9
فرع السلط	9	فرع الجوال	3	فرع الرصيفة	9	فرع الوحدات	10
فرع عمرة	8	فرع جرش	8	فرع سحاب	7	فرع اليرموك	9
فرع العقبة	12	فرع الجبيهة	11	فرع شارع الصخرة المشرفة	8	فرع جامعة اليرموك	8
فرع البقعة	11	فرع الكرك	8	فرع سمارة مول	6	فرع زين	7
فرع سيتي مول	10	فرع خلدا	9	فرع الشميساني	11	فرع الزرقاء	11
فرع شارع الملك عبدالله ابن الحسين	11	فرع سوق الخضار	11	فرع دابوق	9	فرع شارع الملك حسين بن طلال	8
فرع سوق باب المدينة	5	فرع دير غبار	6	فرع مادبا	11	فرع صويلح الجنوبي	8
البنكية الخاصة	15						
مصرف بغداد – العراق (شركة تابعة)			1153				
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (شركة تابعة)			36				
شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة تابعة)			35				

4 ب / 1ج: حجم الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الإستثمار الرأسمالي (والمتمثل بمجموع الإنفاق خلال العام على مشتريات الموجودات اللازمة لإدامة الأعمال بالإضافة إلى تطوير الخدمات المقدمة للعملاء وأتمتة عمليات البنك) 6.5 مليون دينار كما في نهاية عام 2025.

4 ب /2: الشركات التابعة للبنك:

1- شركة إجارة للتأجير التمويلي

نوع الشركة	شركة مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/1/6
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	20 مليون دينار
نسبة ملكية رأسمال البنك الأردني الكويتي في الشركة	100%
العنوان	عبدون – شارع الشريف الزعبي – مجمع رقم 2
عدد الموظفين	35
نبذة عن الشركة	تأسست شركة إجارة للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة بتاريخ 2011/1/6 وبرأسمال مقداره 10 مليون دينار أردني وتم خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2012 رفع رأسمال الشركة إلى 20 مليون دينار مدفوع بالكامل من البنك الأردني الكويتي. لقد جاءت فكرة إنشاء الشركة استكمالاً لرؤية البنك في تطوير خدماته المقدمة للعملاء وتوفير حلول تمويلية مبتكرة تسهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال تمويل الأصول الثابتة وبحيث تكون رديفة للتمويل المصرفي المعتاد في ضوء التغيرات في الأسواق المالية والمصرفية.

عناوين فروع شركة إجارة للتأجير التمويلي وعدد الموظفين في كل فرع:

الفرع	عنوان الفرع	عدد موظفي الفرع
الإدارة العامة	عبدون – شارع الشريف الزعبي – مجمع رقم 2	25
فرع العقبة	العقبة – شارع النهضة	5
فرع إربد	إربد – شارع عبدالقادر التل	5

الهيكل التنظيمي لشركة إجارة للتأجير التمويلي:

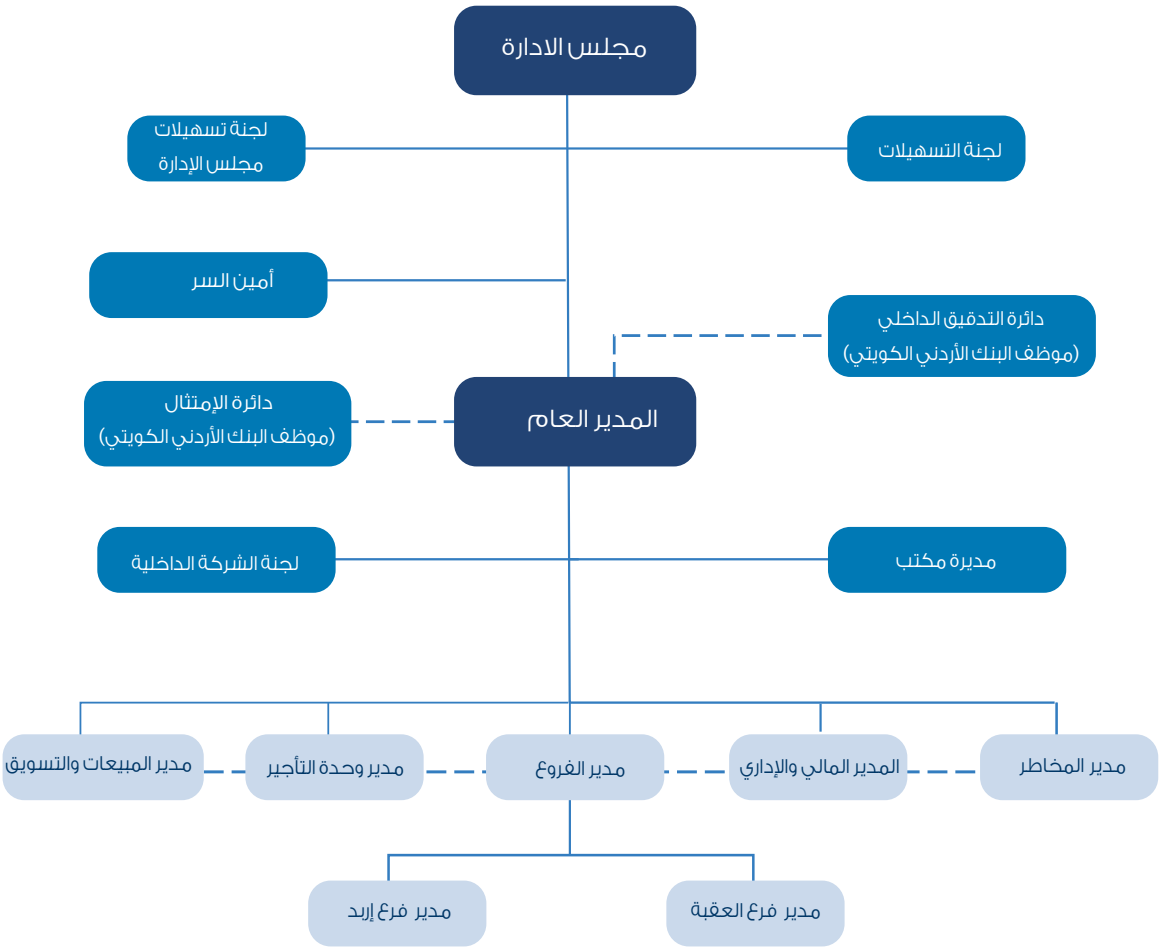

2- الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

نوع الشركة	شركة مساهمة عامة
تاريخ التأسيس	1980
النشاط الرئيسي للشركة	الوساطة والخدمات المالية
رأس مال الشركة المكتتب به المدفوع	9,000,000 دينار
نسبة ملكية رأسمال البنك الأردني الكويتي في الشركة	%89.79
العنوان	13 شارع عبد العزيز الثعالبي، الشميساني، عمان، الأردن
عدد الموظفين	36
نبذة عن الشركة	تأسست الشركة المتحدة للاستثمارات المالية عام 1980، لممارسة أعمال الوساطة المالية في بورصة عمان وتم تحويلها في عام 1995 إلى شركة مساهمة عامة، ويبلغ رأسمالها الحالي المكتتب به والمدفوع 9 مليون دينار أردني. تعتبر الشركة إحدى أفضل شركات الوساطة والخدمات المالية العاملة في بورصة عمان، حيث تعتمد في تقديم خدماتها المالية والاستثمارية على أحدث الوسائل التكنولوجية والربط الإلكتروني المباشر مع الأسواق المالية العالمية. يمتلك البنك ما نسبته 89.7%من رأسمال الشركة. في تشرين الأول من العام 2021، قامت الشركة بالاستحواذ على الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية– سند كابيتال (شركة مملوكة بالكامل للبنك الأردني الكويتي)، لتوسع نطاق خدماتها ليشمل إدارة إصدارات الأسهم والأسناد والصكوك الإسلامية وتسويقها، تقديم الاستشارات المالية للشركات والمجموعات العائلية، التوسط في عمليات بيع أو شراء الشركات وعمليات الاندماج، تنظيم الفرص الاستثمارية وتسويقها وغيرها من الخدمات المالية والاستشارية. كما حصلت الشركة على ترخيص للعمل كمدير استثمار وامين استثمار ومدير اصدار وامين اصدار وعلى ترخيص للعمل بالتمويل على الهامش والحفظ الأمين، إضافة الى ترخيص خدمات الوساطة المالية في البورصات الاجنبية لحساب الغير والوسيط المالي الأجنبي المعرف. ويجدر بالذكر أن من ضمن استراتيجية الشركة التملك والاستحواذ على شركات وساطة محلية أو إقليمية لتوسيع قاعدة العملاء وتقديم خدمات أفضل في الأسواق المالية المحلية والعالمية. حيث قامت الشركة خلال العام 2022 بالاستحواذ على شركة موارد للوساطة المالية (شركة مملوكة بالكامل من البنك الاستثماري) وعلى الشركة العربية للاستثمارات المالية، كما قامت الشركة بالاستحواذ على المجموعة المالية هيرميس– الأردن، شركة رائدة في مجال خدمات الوساطة في السوق المحلية، خلال العام 2023، لتحتل الشركة المتحدة للاستثمارات المالية المركز الثاني بين شركات الوساطة العاملة في الأردن بحصة سوقية بلغت 7.22% كما في نهاية 2025.

عناوين فروع الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وعدد الموظفين في كل فرع : لا يوجد فروع للشركة

الهيكل التنظيمي لشركة المتحدة للاستثمارات المالية:

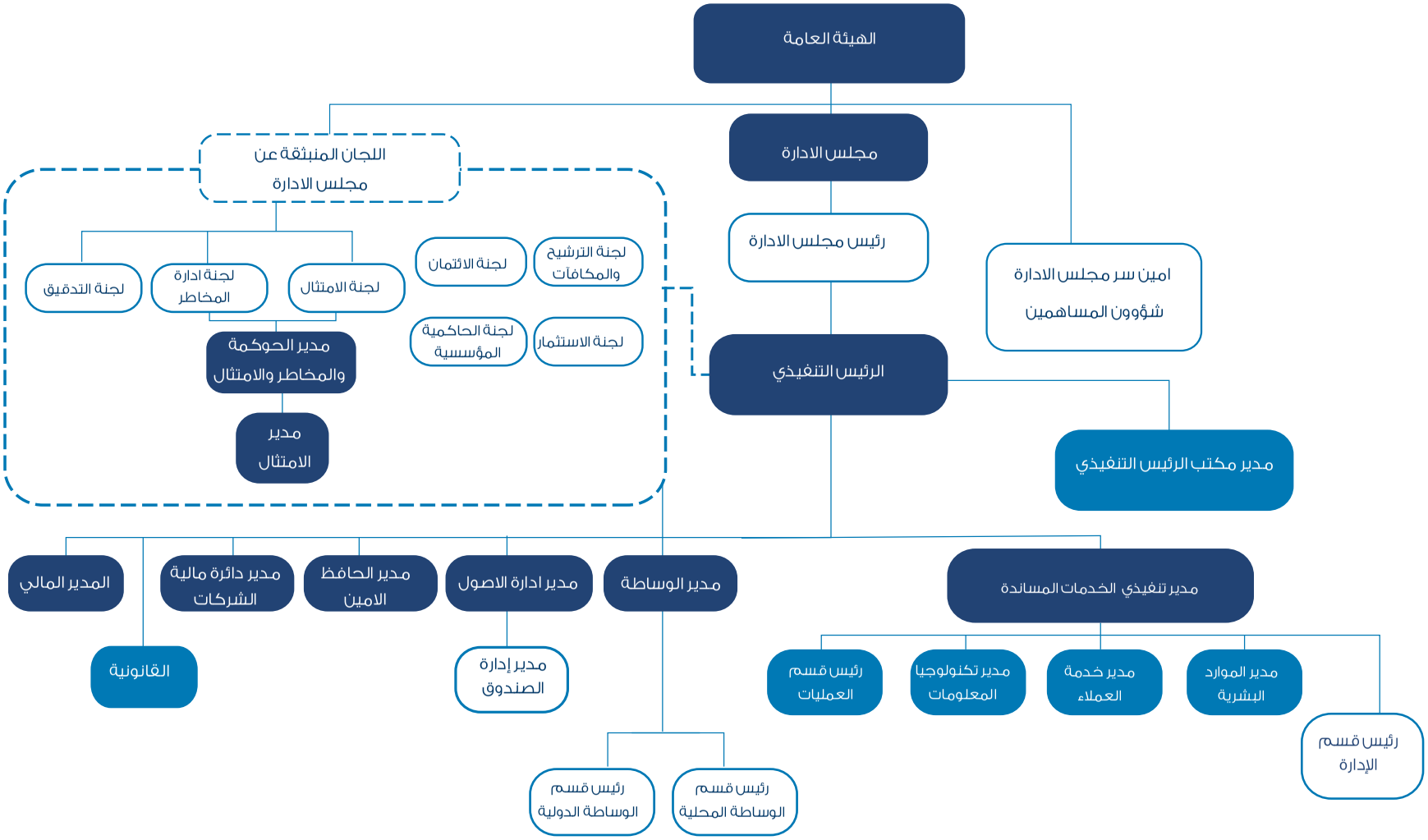

3- مصرف بغداد

نوع الشركة	شركة مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	1992
النشاط الرئيسي للشركة	الخدمات المالية والمصرفية
رأسمال الشركة	400 مليار دينار عراقي
نسبة ملكية رأسمال البنك الأردني الكويتي في الشركة	%53.44
العنوان	العراق – بغداد
عدد الموظفين	1153
نبذة عن الشركة	إن مصرف بغداد (المصرف) هو شركة مساهمة خاصة عراقية تم تأسيسها بتاريخ 1992/02/18 بموجب إجازة التأسيس المرقمة (4512) كأول مصرف عراقي خاص، ومركزه الرئيسي في مدينة بغداد ورأس المال المدفوع بالكامل 400 مليار دينار عراقي كما في 2025/12/31 (2024: 400 مليار دينار عراقي) حيث تم زيادته بموجب قرار الهيئة العامة في 18 أيار 2024 بإصدار أسهم مجانية بعدد 100 مليار سهم بقيمة إسمية 1 دينار عراقي للسهم. يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد (حي الكرادة)، وفروعه 35 فرع منتشرة داخل العراق وفرع الجمهورية اللبنانية (فرع بيروت) بالإضافة إلى تقديم خدمات الصيرفة والخدمات المالية، وإن أسهم المصرف مدرجه بالكامل في سوق العراق للأوراق المالية.

عناوين فروع مصرف بغداد وعدد الموظفين في كل فرع :

الفرع	عنوان الفرع	عدد موظفي الفرع
الادارة العامة	بغداد – كرادة خارج – شارع النضال – مبنى 25و27	544
الرئيسي	بغداد – كرادة خارج – شارع النضال –مبنى 25و 27	52
الحلة	محافظة بابل – الحلة – شارع 40 –قرب دائرة الكهرباء	19
المنصور	بغداد – المنصور شارع 14 رمضان – قرب تقاطع المامون	27
الزهراء	بغداد – الكاظمية –شارع الزهراء – مدخل باب المراد محلة القطانة	13
الربيع	محافظة الموصل / حي الجزائر / شارع اربيل / قرب ساحة الحمام	13
كربلاء	محافظة كربلاء – حي البلدية – شارع التربية – مقابل ساحة ابطال الطف	19
كركوك	محافظة كركوك – شارع المحافظة – مقابل مستشفى الاطفال	13
الحمراء	بغداد – نفق الشرطة – حي حطين – مقابل كنيسة ماري يوسف	16
البصرة	محافظة البصرة – شارع الكويت – مقابل الاسواق المركزية	59
بعقوبة	محافظة ديالى – بعقوبة التكية – قرب جامع الفاروق	14
الفلوجة	محافظة الانبار – الفلوجة الشارع الرئيسي– قرب بلدية الفلوجة	12

الفرع	عنوان الفرع	عدد موظفي الفرع
فلسطين	بغداد – ساحة بيروت –مقابل الشارع المؤدي لتربية الرصافة	18
المحمودية	بغداد – المحمودية – شارع القائم مقامية –مقابل المجلس البلدي	13
النجف	محافظة النجف – الكوفة –حي الجمهورية خلف محطة وقود الامام مسلم بن عقيل	14
البياع	بغداد – البياع – شارع 20 قرب تقاطع البياع– حي العامل	16
السليمانية	محافظة السليمانية – حي العقارية شارع خان زاد– مقابل البنك المركزي	34
دهوك	محافظة دهوك – ساحة الخيول – مجاور شركة اسيا سيل	13
اربيل شورش	محافظة اربيل – شارع 60 – قرب جامع جليل الخياط	40
الديوانية	محافظة القادسية – الديوانية – ام الخيل الأولى قرب مديرية بلدية الديوانية	18
الكوت	محافظة واسط – الكوت –دور المعلمين – مقابل فندق الكوت السياحي	18
تكريت	محافظة صلاح الدين –تكريت–شارع 40– مجاور حلويات الحلواني	9
الحارثية	بغداد – الحارثية –مول بغداد	13
ام قصر	محافظة البصرة – ناحية ام قصر – شارع 24 قرب مشروع الماء	11
العمارة	محافظة ميسان –العمارة – قطاع 28 مقابل كاتب عدل العمارة	22
الناصرية	محافظة ذي قار –الناصرية– شارع الشيباني – قرب تمثال الشيباني	15
بيروت	جمهورية لبنان – بيروت – منطقة ميناء الحصن – شارع الداعوق بناية برج بيروت	15
داون تاون	محافظة اربيل – قرب مجمع داون تاون –مقابل وزارة شاره واني	9
السماوة	محافظة المثنى–السماوه –حي الضباط–مقابل مستشفى الحسين التعليمي	17
مكتب النصر	بغداد–المنطقة الخضراء–شارع الكندي	2
القرنة	محافظة البصرة–حقل الرميلة الجنوبي–موقع شركة برتش بتروليوم BP	4
الشعب/مول المنصور	بغداد–المنصور–مول المنصور	7
مكتب دهوك	محافظة دهوك –مجاور مستشفى دهوك الأهلي	3
الرشيد	بغداد – المنطقة الخضراء –فندق رويال توليب	5
مكتب الائتلاف	أربيل	2
فرع المسرح الوطني	بغداد– كرادة خارج	34

الهيكل التنظيمي لمصرف بغداد:

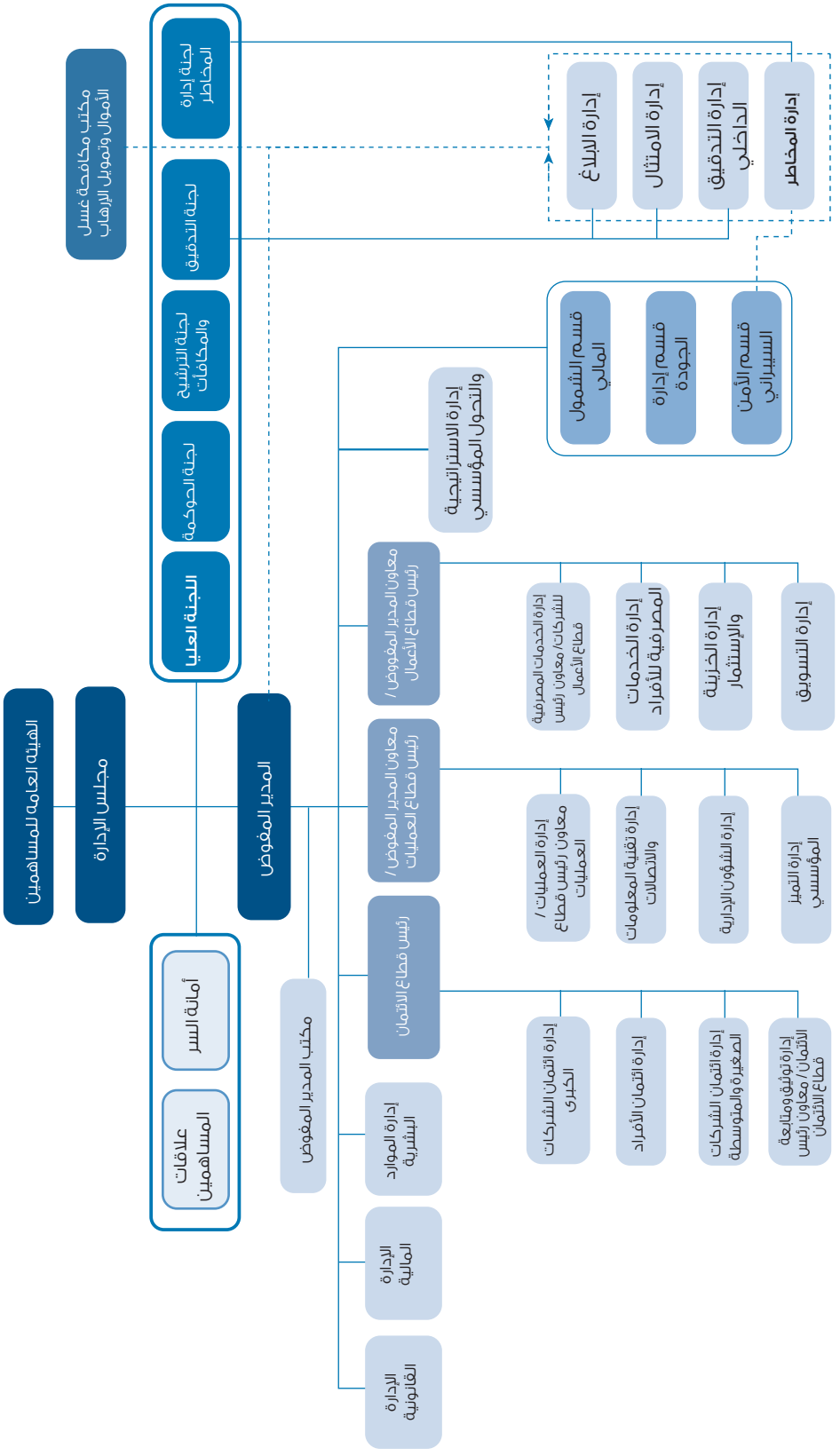

4 ب /3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الأعضاء الاعتباريين ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت

شركة مساهمة مقفلة كويتية، غاياتها إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها، واستثمار أموالها في الاتجار بالاسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وتملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها.

سعادة الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح

رئيس مجلس الإدارة/ ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت

	تاريخ العضوية: 2023/7/24 تاريخ الميلاد: 1971/1/19
المؤهل العلمي:	بكالوريوس الأدب الإنجليزي، جامعة الكويت، 1996، الدكتوراة الفخرية، الرسائل الانسانية، جامعة دارتموث، 2017
المناصب الحالية:	• عضو مجلس الإدارة/الرئيس التنفيذي، شركة مشاريع الكويت القابضة • عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو انفست • مؤسس ورئيس مجلس الأمناء، الجامعة الامريكية في الكويت • رئيس مجلس الإدارة، شركة باثنر ميديا (OSN) • عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج للتأمين
المناصب / الخبرات السابقة:	• الرئيس التنفيذي، شركة الفتوح القابضة، الكويت (2015-2020)

الدكتور مروان جميل عيسى المعشر

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: 2016/4/25
تاريخ الميلاد: 1956/6/14

المؤهل العلمي:

دكتوراه هندسة حاسوب، جامعة بيردو – الولايات المتحدة الأمريكية، 1981، ماجستير هندسة حاسوب، جامعة بيردو – الولايات المتحدة الأمريكية، 1978، بكالوريوس هندسة حاسوب، جامعة بيردو – الولايات المتحدة الأمريكية، 1977

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة، شركة مسافات للنقل المتخصص (من 2015/4)
- عضو مجلس إدارة، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية (من 2016/2)
- عضو مجلس إدارة، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع (من 2018/4/26)
- نائب الرئيس للدراسات، برنامج الشرق الأوسط، منحة كارنيجي للسلام العالمي (من 2010)
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت (من 2007)
- عضو في المنتدى وزراء أسبن (من 2009)
- عضو المجلس الاستشاري، إدارة الشرق الأوسط لصندوق النقد الدولي (من 2010)
- عضو المجلس الاستشاري، معهد جامعة بيردو العالمي لبحوث السياسات (من 2010)
- عضو المجلس الاستشاري، معهد لاهاي للعدالة العالمية (من 2011)
- عضو مجلس إدارة، شركاء من أجل التغيير الديموغرافي (من 2013)
- عضو مجلس إدارة The Asfari Foundation (من 2013)
- عضو مجلس إدارة المركز العالمي للتعددية (من 2014)

المناصب السابقة:

- زميل أول، جامعة ييل – الولايات المتحدة الأمريكية (2010–2011)
- نائب أول للرئيس، الشؤون الخارجية، البنك الدولي (2007–2010)
- عضو مجلس الأعيان الأردني (2005–2007)
- نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي باسم الحكومة (2005/7–2005/11)
- وزير البلاط، الديوان الملكي الهاشمي (2005/4–2005/7)
- نائب رئيس الوزراء لشؤون تطوير الأداء الحكومي (2004–2005)
- وزير الخارجية (2002–2004)
- سفير الأردن لدى الولايات المتحدة الأمريكية (1997–2002)
- وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة (1996–1997)

شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت

شركة مساهمة عامة كويتية مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، غاياتها تأسيس وتملك الشركات، وتملك حقوق الملكية الصناعية وتأجيرها واستغلالها، والاستثمار في المحافظ المالية والعقارية.

السيد مسعود محمود جوهر حيات

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت

تاريخ العضوية: 2001/2/20
تاريخ الميلاد: 1953/9/11

المؤهل العلمي:
بكالوريوس اقتصاد، جامعة الكويت، 1973، الدبلوم العالي في العلوم المصرفية، معهد الدراسات المصرفية/الكويت، 1975، برنامج الإدارة المقدمة/هارفارد، البرنامج المصرفي والاستراتيجي/مدرسة وارتون

المناصب الحالية:
- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين
- نائب رئيس مجلس الإدارة، فهم بنك، مالطا
- عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، مصرف بغداد، العراق
- عضو مجلس الإدارة، الخليج المتحد للخدمات المالية
- عضو مجلس الإدارة، مبرة مؤسسة مشاريع الخير، الكويت
- رئيس الاتحاد الكويتي للفروسية، الكويت

المناصب السابقة:
- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين
- رئيس مجلس الإدارة، بنك تونس العالمي، تونس
- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر، الجزائر
- رئيس مجلس الإدارة، الخليج المتحد للخدمات المالية
- رئيس مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت
- مستشار رئيس مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت القابضة، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، بنك برقان، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، بنك البحرين والكويت
- عضو مجلس الإدارة، بنك تونس العربي الدولي، تونس
- عضو مجلس الإدارة، شركة الاستثمار الصناعي
- عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج للتأمين
- عضو مجلس الإدارة، شركة الأسماك المتحدة
- عضو مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للاتصالات، الجزائر
- عضو مجلس الإدارة، شركة المستثمر الدولي
- عضو مجلس الإدارة، بنك برقان، الكويت
- مستشار مجلس الإدارة، البنك الأهلي، الكويت
- المدير التنفيذي، بنك الخليج المتحد
- المدير التنفيذي، بنك برقان
- عضو مجلس الإدارة، اتحاد شركات الاستثمار
- الرئيس التنفيذي لقطاع البنوك، شركة مشاريع الكويت القابضة، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مجموعة رويال كابيتال، أبوظبي

السيد مصطفى سمير الشامي

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت

تاريخ العضوية: 2022/6/22
تاريخ الميلاد: 1981/6/30

المؤهل العلمي:	إجازة في دارة الأعمال وعلم الإدارة، جامعة القديس يوسف/بيروت 2002، ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة القديس يوسف/بيروت 2003، محلل مالي معتمد (CFA) ، CFA institute USA 2011 محاسب قانوني معتمد (CPA) ,Montana USA 2016
المناصب الحالية:	• نائب رئيس المدراء الماليين للمجموعة، شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) • عضو مجلس إدارة بنك برقان، تركيا • عضو مجلس إدارة مصرف بغداد، العراق • عضو لجنة التدقيق، الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو) • عضو لجنة التدقيق، OSN
المناصب السابقة :	• مدرب معتمد (IFRS, CMA, CPA, CFA) • رئيس حسابات، شركة دار الاستثمار، الكويت (2008–2009) • مستشار مالي، شركة الخرافي، الكويت (2006 – 2008) • مدقق ضرائب، دائرة إيرادات ضريبة الدخل، لبنان (2003–2006)

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

مؤسسة وطنية لتطبيق نظام تكافلي قائم على الشراكة مع الجهات ذات العلاقة بما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، أُنشئت بموجب القانون رقم 30 لسنة 1978 والتشريعات والتعديلات اللاحقة له.

السيد سمير عبدالله سعيد شحرور

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: 2025/4/28
تاريخ الميلاد: 1972/2/4

المؤهل العلمي:	ماجستير، تمويل، جامعة غرب سيدني/استراليا، 1999، بكالوريوس، محاسبة، جامعة عمان، 1994
المناصب الحالية:	• مدير مديرية تمويل المشاريع والمحفظة السياحية، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي
المناصب السابقة :	• عضو مجلس إدارة، المؤسسة الصحفية الأردنية/الرأي (2024/6/11 – 2025/4/24) • عضو مجلس إدارة، شركة الملكية الأردنية (2022/6/19 – 2024/6/11) • مدير أول إدارة الاستثمار، شركة بن لادن القابضة (2015/2/11 – 2017/12/25) • مدير استثمار، شركة مجموعة المطلق (2010/8/14 – 2015/1/15) • مدير استثمار، مجموعة بنيان الدولية للاستثمار (2007/12/1 – 2010/7/22) • دائرة التسهيلات، البنك الأردني للاستثمار والتمويل (1999/10/4 – 2000/12/20) • مسؤول تسهيلات، البنك العربي (1994/11/26 – 1998/4/4)

الأستاذة ريم يحيى أبزاخ

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: 2025/8/7
تاريخ الميلاد: 1973/7/3

المؤهل العلمي:

بكالوريوس القانون، الجامعة الأردنية، 1995، ماجستير القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، 2009

المناصب الحالية:

- مدير وحدة الشؤون القانونية، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي
- مكلفة بالإشراف وتسيير أعمال وحدة دعم القرار، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

المناصب السابقة:

- عضو مجلس إدارة، مصفاة البترول الأردنية (2019 - 2025)
- عضو هيئة مديرين، الشركة الأردنية لصناعة الزيوت المعدنية (2019 - 2025)
- عضو مجلس إدارة، الأسواق الحرة الأردنية (2016 - 2019)
- عضو هيئة مديرين، الشركة الوطنية للتنمية السياحية (2015 - 2016)
- عضو هيئة مديرين، الضمان الأردنية للأعمال الدولية (2014 - 2016)
- نائب رئيس مجلس إدارة، المؤسسة الصحفية الأردنية/الرأي (2012 - 2013)
- عضو مجلس إدارة، المؤسسة الصحفية الأردنية/الرأي (2011 - 2013)
- مقدر مترافع في الدائرة القانونية، دائرة ضريبة الدخل (2002 - 2004)
- مفتش في الدائرة القانونية، ديوان الرقابة والتفتيش الإداري (1998 - 2002)
- مسؤول وحدة الرقابة الداخلية بالوكالة، ديوان الرقابة والتفتيش الإداري (2001 - 2002)

شركة (Odyssey Reinsurance Co.)

شركة مسجلة في الولايات المتحدة الامريكية، غاياتها التأمين وإعادة التأمين.

السيد بيجان خسروشاهي

عضو مجلس الإدارة / ممثل Odyssey Reinsurance Co. / الولايات المتحدة

تاريخ العضوية: 2011/3/23
تاريخ الميلاد: 1961/7/23

المؤهل العلمي:	ماجستير إدارة أعمال في التمويل الدولي، 1986 وبكالوريوس هندسة ميكانيكية، جامعة (Drexel)، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1983
المناصب الحالية:	• الرئيس والمدير التنفيذي، شركة Fairfax International/ لندن • ممثل شركة Fairfax Financial Holdings Limited في مجالس إدارة الشركات التالية: - مجموعة الخليج للتأمين، الكويت - شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين، الكويت - الشركة البحرينية الكويتية للتأمين، البحرين - المجموعة العربية المصرية للتأمين، مصر - شركة مجموعة الخليج للتأمين، الأردن - شركة مجموعة الخليج للتأمين، البحرين - شركة مجموعة الخليج للتأمين، تركيا - شركة مجموعة الخليج للتأمين، السعودية - Colonnade insurance/Luxembourg - Southbridge compania de seguros/Chile - La Meridional compania/Argentina - SBS seguros/Colombia
المناصب السابقة:	• الرئيس والمدير التنفيذي، Fuji Fire and Marine Insurance Company – اليابان • رئيس، عمليات التأمين العامة، AIG، سيول، كوريا الجنوبية (2001 – 2004) • نائب رئيس مجلس إدارة ومدير عام، AIG Sigorta، تركيا (1997–2001) • نائب الرئيس الإقليمي، الملكية المحلية وعمليات الإصابات في منطقة وسط المحيط الأطلسي، AIG، الولايات المتحدة الأمريكية • شغل عدة مناصب في شركة AIG للتأمينات العامة منذ عام 1986، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد خليل أنيس نصر

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2025/1/2

تاريخ الميلاد: 1953/8/16

المؤهل العلمي:	ماجستير، علوم إدارية/التمويل، الجامعة الأردنية، 1997، بكالوريوس، إدارة أعمال/علوم سياسية، الجامعة الأردنية 1976
المناصب الحالية:	• رئيس مجلس الإدارة، بنك سوسيتيه جنرال/قبرص • نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الاستثمار الفلسطيني/فلسطين • عضو مجلس إدارة، شركة مسافات للنقل المتخصص
المناصب السابقة:	• عضو مجلس إدارة، بنك سوسيتيه جنرال/الأردن (2019 – 2022) • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة اعمار للتطوير والاستثمار العقاري (2011 – 2021) • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة المركز العربي للصناعات الدوائية (2012 – 2019) • الرئيس التنفيذي/المدير العام، البنك الاستثماري (2007 – 2010) • عضو مجلس إدارة، جمعية البنوك في الأردن (2009 – 2010) • رئيس مجلس الإدارة، شركة موارد للوساطة (2008 – 2010) • رئيس مجلس الإدارة، شركة موارد للتأجير التمويلي (2008 – 2010) • رئيس مجلس الإدارة، شركة الإمداد (2008 – 2010) • عضو مجلس إدارة، شركة البطاقات العالمية / ICC (2009) • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والطبية (2008 – 2009) • نائب الرئيس التنفيذي/رئيس المجموعة البنكية الدولية، البنك الأهلي الأردني (2000 – 2007) • مستشار رئيس مجلس الإدارة، البنك الأهلي الدولي/لبنان (2000 – 2007) • عضو مجلس إدارة، بنك الأردني الدولي/لندن (2001 – 2007) • عضو اتحاد المصارف العربية والفرنسية/ UBAF (2002 – 2007) • رئيس مجلس الإدارة، مركز إيداع الأوراق المالية (2001 – 2002) • رئيس جمعية الأعمال الدولية القبرصية/قبرص (1996 – 2000) • مدير تنفيذي، بنك الأردن (1986 – 1993) • نائب ثاني للرئيس، بنك تشيس منهاتن/فرع الأردن (1976 – 1986)

شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري

شركة ذات مسؤولية محدودة، غاياتها إنشاء المجمعات التجارية وتأجيرها، بناء المجمعات التجارية وبيعها، تطوير الاراضي والعقارات، شراء اراضي وبناء شقق سكنية عليها او بيعها، استصلاح الاراضي وفرزها وبيعها وتنظيمها، التسويق، وكالات تجارية، استيراد وتصدير، وخدمات تجارية.

السيد ماجد فياض برجاق

عضو مجلس إدارة / ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري

تاريخ العضوية: 2016/4/25

تاريخ الميلاد: 1947/2/4

المؤهل العلمي:	بكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأردنية 1969
المناصب السابقة:	• نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة، البنك الأردني الكويتي (2007 – 2011) • مساعد المدير العام/ عمليات، البنك الأردني الكويتي (1998 – 2007) • مساعد المدير العام للتكنولوجيا والعمليات، بنك الصادرات والتمويل (1996 – 1998) • مدير أعمال، بنك ANZ، أستراليا (1993–1996) • مدير عمليات منطقة، بنك كرندليز (1969 – 1993)

معالي السيدة خلود محمد السقاف

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2025/1/2
تاريخ الميلاد: 1968/5/11

المؤهل العلمي:	ماجستير، اقتصاد واحصاء، الجامعة الأردنية، 1993، بكالوريوس، اقتصاد واحصاء/محاسبة، الجامعة الأردنية 1988
المناصب الحالية:	• رئيس مجلس إدارة، شركة الأسواق الحرة الأردنية، من 2025/12 • عضو مجلس إدارة، الاتحاد العالمي للمصرفيين العرب
المناصب السابقة:	• عضو مجلس إدارة، شركة الأسواق الحرة الأردنية، من (2024/12 – 2025/11) • وزير استثمار (2022 – 2024) • عضو مجلس إدارة، الملكية الأردنية (2020/3 – 2022/10) • عضو مجلس إدارة، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (2018 – 2022) • نائب رئيس مجلس الاستثمار، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (2018 – 2022) • رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (2018/10 – 2022/10) • رئيس مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (2008 – 2012) • نائب رئيس هيئة المديرين، الشركة العربية الوطنية للتأجير التمويلي (2012/7 – 2018/10) • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة كريف الأردن للمعلومات الائتمانية (2015 – 2018) • نائب الرئيس التنفيذي/إدارة مخاطر المجموعة، البنك العربي (2013/10 – 2018/10) • نائب الرئيس التنفيذي/مدير منطقة الأردن وفلسطين، البنك العربي (2012/4 – 2013/10) • نائب رئيس مجلس الإدارة، البنك المركزي الأردني (2008 – 2012) • نائب محافظ البنك المركزي الأردني (2008/4 – 2012/4) • عضو مجلس إدارة، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (2008 – 2012) • رئيسة هيئة المديرين، ملتقى النساء العالمي، فرع الأردن (2018 – 2021) • المدير التنفيذي لدائرة الرقابة على البنوك، البنك المركزي الأردني (2007 – 2008) • مدير مكتب المحافظ، البنك المركزي الأردني (2006 – 2007) • مدير مديرية الأبحاث/هيئة التأمين (2004 – 2006) • دائرة الرقابة على البنوك، البنك المركزي الأردني (1993 – 2004) • دائرة التسويق والمبيعات، شركة مناجم الفوسفات الأردنية (1988 – 1993)

الدكتور عمر مشهور الجازي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2021/5/4
تاريخ الميلاد: 1969/10/1

المؤهل العلمي:	دكتوراة، قانون التحكيم الدولي، جامعة كينت – المملكة المتحدة، 2000، ماجستير، قانون التجارة الدولية، جامعة لندن ميتروبوليتان – المملكة المتحدة، 1994، بكالوريوس، القانون، الجامعة الأردنية 1992، دبلوما، القانون الدولي النووي، جامعة دي مونتبيلير، 2017
المناصب الحالية:	• عضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات الحكومية • عضو هيئة مديرين شركة إدارة وتطوير التعليم والبحث العلمي • عضو هيئة مديرين شركة المؤسسة العربية للتعليم والبحث العلمي • عضو مجلس إدارة مؤسسة عبدالحميد شومان • رئيس مجلس أمناء جامعة عمان العربية • المدير الشريك المؤسس الجازي ومشاركوه/محامون ومستشارون قانونيون • محكم دولي
المناصب السابقة:	• رئيس جمعية المحكمين الأردنيين • عضو مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي لغاية 2017/1 • عضو الهيئة الإدارية لصندوق الائتمان العسكري • عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية • نائب رئيس ومؤسس المنتدى الأردني لحوكمة الشركات • عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة • عضو مجلس إدارة شركة العقبة للمطارات • عضو مجلس إدارة الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (2016/12 ولغاية 2021/3)

السيدة نسرين زهدي بركات

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2024/4/8
تاريخ الميلاد: 1968/8/8

المؤهل العلمي:	ماجستير، إدارة الأعمال، جامعة درهام – المملكة المتحدة، 1995، بكالوريوس، الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، الجامعة الأردنية 1990
المناصب الحالية:	• عضو مجلس الإدارة، صندوق التنمية والتشغيل، من 2022 • المديرة التنفيذية، منتدى الاستراتيجيات الأردني، من 2021 • عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية • عضو مجلس إدارة، شركة نحو التميز للاستشارات الاقتصادية
المناصب السابقة:	• عضو مجلس الإدارة، البنك المركزي الأردني (2017–2023) • عضو مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان (2019– 2023) • المدير العام، شركة نحو التميز للاستشارات الاقتصادية (2006 – 2021) • وزيرة التنمية الاجتماعية (2011 – 2012) • وزيرة تطوير القطاع العام (2010 – 2011) • مدير صندوق المعونة الوطنية (2010) • عضو مجلس أمانة عمان الكبرى (2007 –2010) • مدير وحدة التقوية المؤسسية ودعم السياسات في برنامج EJADA (2002 – 2006) • رئيسة فريق التنافسية الوطني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1997 – 2002) • محللة سياسات تنموية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1997 – 1999) • مبرمجة ومحللة نظم معلومات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1990 – 1995)

الدكتورة عبير غازي جرار

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2024/3/17
تاريخ الميلاد: 1977/6/4

المؤهل العلمي:	دكتوراة، القانون الدولي، جامعة جورج تاون – الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ماجستير، القانون التجاري الدولي، جامعة كنت – المملكة المتحدة، 1999، بكالوريوس، القانون، الجامعة الأردنية، 1998
المناصب الحالية:	• شريك ومستشار قانوني، شركة بيكر مكنـزي للمحاماة/دبي، الإمارات العربية المتحدة – من 2021
المناصب السابقة:	• مستشارة قانونية، شركة لينكليترز للمحاماة/دبي، الإمارات العربية المتحدة (2017 – 2021) • مستشارة قانونية، شركة كيلفورد تشانس للمحاماة/دبي، الإمارات العربية المتحدة (2011 – 2017) • المدير الإقليمية للشرق الأوسط، نقابة المحامين الدولية/دبي، الإمارات العربية المتحدة (2010– 2011) • دبلوماسية في وزارة الخارجية الأردنية، بما في ذلك السفارة الأردنية في واشنطن (2002–2006) • شاركت في تقديم المحاضرات والدورات القانونية المتخصصة لدى الإكاديمية التابعة لمركز دبي المالي العالمي وعدد من الجامعات المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أعضاء مجلس الإدارة المستقيلين خلال العام:

السيد مروان محمود عوض

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: 2018/5/23
تاريخ انتهاء العضوية: 2025/4/27
تاريخ الميلاد: 1951/3/11

المؤهل العلمي:	ماجستير الاقتصاد من جامعة فاندربيلت – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980، دبلوم عالي التنمية الاقتصادية من جامعة فاندربيلت – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 ، بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأردنية، 1973.
المناصب الحالية:	• المدير العام، الأولى الدولية للاستشارات والتحكيم • رئيس مجلس الإدارة، شركة إيلاف الأردنية للحلول المتكاملة • رئيس منتدى خبراء مخاطر الأعمال • نائب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب / بيروت • عضو مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
المناصب السابقة:	• وزير المالية (1996 –1997) • أمين عام لوزارة الصناعة والتجارة (1991 –1993) • رئيس مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي • نائب رئيس مجلس إدارة الملكية الأردنية • المدير العام والرئيس التنفيذي، البنك الأهلي الأردني • مدير لدوائر الاستثمار والعلاقات الخارجية، البنك المركزي الأردني • المدير العام والرئيس التنفيذي، بنك الشرق الأوسط والاستثمار • المدير العام التنفيذي، مصرف قطر الإسلامي • المدير العام، بنك الانماء الصناعي • مدير ومؤسس، المعهد العربي للدراسات المصرفية

السيد نضال فائق القبج

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: 2020/6/17
تاريخ انتهاء العضوية: 2025/7/31
تاريخ الميلاد: 1980/7/2

المؤهل العلمي:	ماجستير إدارة أعمال/محاسبة، الجامعة الأردنية، 2006 ، بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 2001
المناصب الحالية:	• رئيس حوكمة الشركات التابعة وأدائها ، البنك الأردني الكويتي
المناصب السابقة:	• عضو مجلس إدارة بنك الإسكان (ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي) (2016-2020) • عضو مجلس إدارة بنك القاهرة عمان (ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي) (2013-2016) • مدير إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي، صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي (2012–2025) • رئيس مخاطر الاستثمار، صندوق استثمار أموال الضمان (2009 – 2012) • عمل في عدة مناصب ضمن الدائرة المالية وادارة المخاطر في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (2004–2009) • أعمال مصرفية، البنك العربي (2001–2003)

4 ب / 3ب - أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل منهم

السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تاريخ الميلاد: 1977
تاريخ التعيين: 2003/6/1

المؤهل العلمي:

الأكاديمية العسكرية الملكية ، «ساندهيرست» – المملكة المتحدة 1996
بكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة كينت – المملكة المتحدة 2000

الخبرات السابقة:

- الرئيس التنفيذي (2021/05–2025/10)
- رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة (2007–2021)
- مدير تنفيذي، الوحدة البنكية الخاصة (2006 – 2007)
- مدير الفرع الرئيسي (2003 – 2005)

مناصب / عضويات:

- رئيس مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل)
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة الاحترافية (ثبات)
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مصرف بغداد – العراق – لغاية 2025/11
- نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك سورية والخليج
- عضو مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)
- عضو مجلس الإدارة، شركة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني
- عضو مجلس الإدارة، معهد الدراسات المصرفية
- عضو مجلس الإدارة، امناء جمعية رجال الأعمال الاردنيين
- رئيس مجلس الإدارة، إنجاز
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الاتحاد الملكي الأردني للرماية
- عضو مجلس الإدارة، مؤسسة الملكة رانيا
- عضو مجلس الإدارة، بيت الحوكمة الأردني للتدريب (JIoD)
- عضو مجلس الإدارة، جمعية الضياء الخيرية لتربية وتعليم الأطفال المعوقين بصريا
- عضو مجلس الأمناء، متحف الأردن

السيد داود عادل داود عيسى

رئيس قطاع المساندة والعمليات

تاريخ الميلاد: 1973
تاريخ التعيين: 2012/11/18

المؤهل العلمي:	بكالوريوس إقتصاد، جامعة اليرموك، 1998
الخبرات السابقة:	• رئيس اللجان التوجيهية وقيادة مشاريع منذ عام 2012 في مجالات: - الحوكمة المصرفية، هندسة ومركزة وأتمتة العمليات المصرفية، تحول إدارة ومعالجة النقد ونظم أمنها - التحول التكنولوجي في مراكز البيانات والبرمجة والرقمنة، إدارة البيانات والذكاء الاصطناعي - المشاريع الهندسية والانشائية والاستدامة، تحول إدارة سلاسل التوريد والموجودات وترشيد الكلف - إعادة الهيكلة المؤسسية، وضع وتنفيذ استراتيجيات تحول ادارة الموارد البشرية • رئيس إدارة الموارد البشرية، البنك الأردني الكويتي (2012/11 – 2021/5) • رئيس دائرة التخطيط والموازنة بإدارة الموارد البشرية ورئيس شؤون الموظفين، شركة قطر للبترول (2004/4–2012/7) • عضو لجان خبراء في دولة قطر، منها لجنة تعديل قانون التقاعد والمعاشات، لجان تخطيط الموارد البشرية ومعالجة الفائضين عن الحاجة في مؤسسات عامة، لجنة اعداد قانون عمل قطاع النفط والغاز، لجنة اعداد القرارات التنفيذية لقانون الموارد البشرية (الخدمة المدنية)، ومشاريع الاستحواذ والاندماج وانشاء الشركات بمختلف نشاطاتها (2004–2012) • عدة مناصب قيادية في قطاع المقاولات في الأردن وقطر (1995 – 2004)، تخللها تنفيذ مشاريع بنى تحتية كبرى، واستيراد وتجارة المعدات الانشائية الثقيلة.
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، مجموعة الخليج للتأمين اعتباراً من 2024/08 • عضو مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) – (2019 – 2021)

السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي

رئيس قطاع الإعمال المصرفية

تاريخ الميلاد: 1970
تاريخ التعيين: 1997/9/6

المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، جامعة عمان الأهلية، 1994
الخبرات السابقة:	• رئيس تنمية أعمال الشركات، البنك الأردني الكويتي لغاية 2023/6/11 • رئيس التسهيلات الائتمانية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/7/8 • أعمال مصرفية، بنك الأردن والخليج (1994 – 1997)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، بنك القدس ابتداءاً من 2024/04 • عضو مجلس الإدارة، الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي لغاية 2018 • عضو مجلس الإدارة، الشركة الكهرباء – اربد لغاية 2014

الدكتور مكرم أمين ماجد القطب

رئيس قطاع الائتمان

تاريخ الميلاد: 1965
تاريخ التعيين: 2004/05/16

المؤهل العلمي:

دكتوراه محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009
ماجستير محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005
بكالوريوس محاسبة، جامعة القاهرة، 1987
محاسب قانوني اردني معتمد، 1996
مدرب دولي معتمد

الخبرات السابقة:

- رئيس الائتمان، البنك الأردني الكويتي لغاية 2023/6/11
- رئيس مساعد تسهيلات الشركات، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/16
- دائرة تسهيلات الأردن وفلسطين، البنك العربي (1998 – 2004)
- مساعد الأمين العام الشؤون المالية والإدارية، منتدى الفكر العربي (1990–1998)
- محاضر (غير متفرغ) معهد الدراسات المصرفية – الأردن

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس أمناء جامعة الإسراء
- عضو مجلس الإدارة، شركة الإسراء للتعليم والاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي) إعتباراً من 2018/04/23
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات المتوسطة (ممثل البنك الأردني الكويتي) إعتباراً من 2021/05/19
- عضو مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (ممثل البنك الأردني الكويتي) إعتباراً من 2017/05/10

السيد إبراهيم فريد آدم بيشه

رئيس الخزينة والمؤسسات المالية

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2001/06/19

المؤهل العلمي:

ماجستير إدارة أعمال، كلية ماسترخت للإدارة، هولندا، 2005
بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1992.

الخبرات السابقة:

- رئيس مساعد الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/31
- أعمال مصرفية، البنك الأردني الكويتي (فرع قبرص) (2001 – 2006)
- أعمال مصرفية، بنك الجزيرة – السعودية (1999 – 2001)
- أعمال مصرفية، شركة دار إثمار للخدمات المالية (1997 – 1999)
- أعمال مصرفية، بنك عمان للاستثمار (1992 – 1997)

السيد سهيل أحمد محمود السلمان

رئيس الأعمال المصرفية للتجزئة

تاريخ الميلاد: 1977
تاريخ التعيين: 2013/3/31

المؤهل العلمي:	بكالوريوس علوم الحاسوب، الجامعة الأردنية، 1999
الخبرات السابقة:	• مدير إدارة الفروع، البنك الأردني الكويتي (2021) • مدير دائرة القنوات البديلة، البنك الأردني الكويتي (2013 – 2021) • مدير منتجات وخدمات البطاقات، بنك الإسكان (2012 – 2013) • مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2011 – 2012) • مدير إدارة تطوير الأعمال، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2009 – 2011) • مدير تنمية الاعمال و رئيس شعبة تطوير البرمجيات، A2A (1999 – 2009)
مناصب / عضويات:	• نائب رئيس مجلس الإدارة، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2019 – 2024)

السيد زيد وديع جريس شرايحة

رئيس إدارة الأصول

تاريخ الميلاد: 1972
تاريخ التعيين: 2006/07/02

المؤهل العلمي:	ماجستير محاسبة ومالية، جامعة ليدز، المملكة المتحدة، 1998 بكالوريوس الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأمريكية في بيروت، 1996
الخبرات السابقة:	• مدير إدارة الموجودات، البنك الأردني الكويتي (2006 – 2021) • منسق البرامج، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2005–2006) • مدير وحدة، بنك القاهرة عمان (1999–2005) • باحث اقتصادي، المجموعة المتحدة للاستثمارات الهندسية (1998–1999) • مساعد مدير وحدة، شركة الأردن الدولية للتأمين (1996–1997)

السيد فادي نصيف خليل خليل

رئيس الأعمال المصرفية للشركات

تاريخ الميلاد: 1985

تاريخ التعيين: 2010/10/19

المؤهل العلمي:	ماجستير، تمويل، الجامعة الأردنية، 2018 بكالوريوس محاسبة وقانون تجاري، الجامعة الهاشمية، 2007
الخبرات السابقة:	• مدير رئيسي تنمية أعمال الشركات وتمويل المشاريع، البنك الأردني الكويتي (2021 – 2023) • مدير تمويل المشاريع وقروض التجمع، البنك الأردني الكويتي (2010 – 2021) • مسؤول وحدة وكالة التجمعات البنكية، البنك العربي (2007 – 2010) • ضباط إدارة موجودات ومطلوبات/الإدارة المالية، بنك الاسكان (2007)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) إعتباراً من 2021

السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت

رئيس الشؤون القانونية - أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962

تاريخ التعيين: 1989/04/01

المؤهل العلمي:	بكالوريوس حقوق، الجامعة الأردنية، 1986
الخبرات السابقة:	• الدائرة القانونية، ابتداءً من 2000 • دائرة التسهيلات (1994–2000) • دائرة متابعة التسهيلات (1989–1994)
مناصب / عضويات:	• نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة عمد للاستثمار والتنمية العقارية المساهمة العامة • عضو، رابطة الكتاب الأردنيين

السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة

رئيس تكنولوجيا المعلومات

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2019/04/28

المؤهل العلمي:	بكالوريوس هندسة الحاسبات والتحكم الآلي، جامعة اليرموك، 1994
الخبرات السابقة:	• مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات، الشركة الأردنية للتمويل الأصغر «تمويلكم (2017 – 2019) • شريك، شركة دايمنشنز للاستشارات، Dimension Management Consulting (2011–2017) • مدير إدارة المشاريع والعمليات التقنية، بنك الجزيرة (2006–2011) • رئيس تكنولوجيا المعلومات، شركة الجزيرة تكافل للتأمين التعاوني – عضو من مجموعة بنك الجزيرة (2009–2011) • مدير الاستشارات، شركة Devo Team الدولية (2005 – 2006) • مدير مشاريع واستشاري، شركة IBM الدولية (1999 – 2002)
مناصب / عضويات:	• عضو مؤسس في جمعية إدارة المشاريع الأردنية (منبثقة عن PMI العالمية) • عضو (Jordan FutrForum) (منبثق عن World Economic Forum)

السيد طارق جودت سليمان الخيطان

رئيس العمليات المصرفية

تاريخ الميلاد: 1975
تاريخ التعيين: 1998/02/01

المؤهل العلمي:	دبلوم عالي في الأعمال المصرفية والمالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2003 بكالوريوس في الاقتصاد، الجامعة الأردنية، 1997
الخبرات السابقة:	• مدير ائتمان التجزئة، البنك الأردني الكويتي (2014–2021) • مدير البنكية الخاصة، البنك الأردني الكويتي (2006–2014) • ضابط ائتمانات التجزئة، البنك الأردني الكويتي (2003–2006) • مشرف الفرع الرئيسي، البنك الأردني الكويتي (1998–2003)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS إعتباراً من 2023 • عضو مجلس الإدارة، شركة الأموال لخدمات الصيرفة الالكترونية – العراق إعتباراً من 2023 • عضو مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي لغاية 2023 • نائب رئيس هيئة مديرين، الشركة الأولى الدولية للخدمات اللوجستية لغاية 2022

السيدة منال عبدالرزاق بديوي طبيشات

رئيس الشؤون الإدارية

تاريخ الميلاد: 1972
تاريخ التعيين: 1995/07/17

المؤهل العلمي:	بكالوريوس إدارة عامة/ مالية ومصرفية، جامعة اليرموك، 1995
الخبرات السابقة:	• مدير منطقة فروع، البنك الأردني الكويتي (2021 – 2023) • مدير فرع، البنك الأردني الكويتي (2006 – 2021) • أعمال مصرفية، البنك الأردني الكويتي (1995 – 2006)

السيد علاء يوسف جريس الحجازين

رئيس المالية

تاريخ الميلاد: 1985
تاريخ التعيين: 2011/04/18

المؤهل العلمي:	مستشار مالي مرخص (CFC)، معهد المستشارين الماليين، الولايات المتحدة الأمريكية، 2020 محاسب إداري مرخص (CMA)، معهد المحاسبين الإداريين، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014 بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 2007
الخبرات السابقة:	• المستشار المالي للرئيس التنفيذي، البنك الأردني الكويتي (2022-2023) • رئيس مساعد لإدارة الشؤون المالية، البنك الأردني الكويتي (2019-2022) • مدير التحليل والتقارير المالية/الشؤون المالية، البنك الأردني الكويتي (2011 – 2019) • مدقق حسابات رئيسي أول، شركة ديلويت اند توش/الأردن (2007 – 2011)
مناصب / عضويات:	• رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في جمعية البنوك • عضو مجلس الإدارة، شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث لغاية 2021 • عضو من اللجنة الفنية لشؤون الخبرة في المحاكم الاردنية، وزارة العدل كممثل عن قطاع البنوك لغاية 2024

السيد عماد عدنان أحمد مغاري

رئيس إدارة الموارد البشرية

تاريخ الميلاد: 1986
تاريخ التعيين: 2014/11/16

المؤهل العلمي:	بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية، جامعة البتراء، 2010
الخبرات السابقة:	• مدير رئيسي الموارد البشرية، البنك الأردني الكويتي (2021 – 2025) • مدير التطوير وتقييم الأداء، البنك الأردني الكويتي (2014 – 2021) • عمل في عدة مناصب ضمن إدارة المواهب وتدريب وتطوير الموارد البشرية، البنك العربي (2005 – 2014)

السيد نضال فائق محمد القبج

رئيس حوكمة الشركات التابعة وأدائها

تاريخ الميلاد: 1980
تاريخ التعيين: 2025/09/11

المؤهل العلمي:	ماجستير إدارة أعمال/محاسبة، الجامعة الأردنية، 2006 بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 2001
الخبرات السابقة:	• مدير إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي، صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي (2012-2025) • رئيس مخاطر الاستثمار، صندوق استثمار أموال الضمان (2009 – 2012) • عمل في عدة مناصب ضمن الدائرة المالية وادارة المخاطر في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (2004 – 2009) • أعمال مصرفية، البنك العربي (2001-2003) • محاسب، البنك العربي (2001–2003)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، مصرف بغداد

السيد فادي محمد أحمد عياد

رئيس مراقبة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2018/04/29

المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، جامعة بيروت العربية، 1995
الخبرات السابقة:	• مدير تنفيذي مجموعة الامتثال، بنك أبو ظبي الوطني (بنك ابو ظبي الأول) – الإمارات العربية المتحدة (2010 – 2018) • مدير رئيسي الامتثال / رئيس وحدة الجرائم المالية، بنك باركليز – الإمارات العربية المتحدة (2008 – 2010) • مدير الامتثال الإقليمي، MoneyGram – الإمارات العربية المتحدة (2007 – 2008) • القائم بأعمال مدير الالتزام التنظيمي، بنك الدوحة – قطر (2006 – 2007) • ضابط الامتثال، البنك العربي – لمنطقة الخليج العربي – الأردن (2005 – 2006) • رئيس فريق العمليات والمبيعات، المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (2004 – 2005) • ضابط العمليات والإدارة، بنك أبو ظبي الوطني (2000 – 2004) • مساعد رئيس قسم التجارة الخارجية، المؤسسة المالية العربية (1991 – 2000)

الدكتور محمود عصام عبدالرزاق الأحمر

رئيس إدارة المخاطر

تاريخ الميلاد: 1979

تاريخ التعيين: 2002/06/23

المؤهل العلمي:	دكتوراه في إدارة الأعمال تخصص تحليل الأعمال، جامعة الولايات المتحدة الامريكية الدولية، 2024 ماجستير علوم مالية مصرفية تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2005 بكالوريوس محاسبة، جامعة فيلادلفيا، 2001
الخبرات السابقة:	• مكلف بتسيير أعمال دائرة إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي(2019–2020) • مدير مخاطر السوق وتطبيقات بازل، إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي (2010–2019) • مدير وحدة الرقابة المالية وتدقيق الشركات التابعة، إدارة التدقيق الداخلي، البنك الأردني الكويتي (2002–2010)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، شركة آفاق للطاقة (ممثل البنك الأردني الكويتي) لغاية 2024/02

السيد حسين عماد محي الدين رمضان

رئيس إدارة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1983

تاريخ التعيين: 2008/6/8

المؤهل العلمي:	بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية، جامعة الزيتونة الأردنية، 2005
الخبرات السابقة:	• رئيس التدقيق الداخلي، البنك الأردني الكويتي اعتباراً من 2025/07 • مدير تدقيق الفروع، البنك الأردني الكويتي (2020 – 2025) • مدقق رئيسي، البنك الأردني الكويتي (2018 – 2020) • مدقق أول، البنك الأردني الكويتي (2015 – 2018) • شغل عدة مناصب في فروع البنك (2008 – 2015)

أعضاء الإدارة التنفيذية التي انتهت خدمتهم خلال العام 2025 : السيد يوسف واصف يوسف حسن

السيد يوسف واصف يوسف حسن

رئيس إدارة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1971

تاريخ التعيين: 2006/6/5

المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1994
الخبرات السابقة:	• مدير مكافحة الجرائم المالية، البنك الأردني الكويتي (2020/03 – 2020/07) • مدير مكافحة غسل الأموال، البنك الأردني الكويتي (2017– 2020) • مدير الامتثال التشريعي، البنك الأردني الكويتي (2015–2017) • مدقق رئيسي، البنك الأردني الكويتي (2006 – 2015) • رئيس فريق تدقيق، بنك القاهرة عمان (1999– 2006)

4ب/4: اسماء مالكي 1% فأكثر من أسهم البنك خلال عامي 2025 و 2024

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم في 2025/12/31	النسبة %	عدد الأسهم في 2024/12/31	النسبة %	المستفيد النهائي من المساهمة	الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
شركة الروابي المتحدة القابضة	الكويتية	76,390,240	50.927	76,390,240	50.927	– شركة الفتوح القابضة – الشركة الامريكية المتحدة القابضة ومجموعتها (شركة الجناح القابضة)	76,387,240	99.99	بنك برقان – الكويت
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	31,562,466	21.042	31,562,466	21.042	نفسه (مؤسسة وطنية لتطبيق نظام تكافلي قائم على الشراكة مع الجهات ذات العلاقة بما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، أُنشئت بموجب القانون رقم 30 لسنة 1978 والتشريعات والتعديلات اللاحقة له)	لا يوجد	–	–
ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	الامريكية	8,775,000	5.850	8,775,000	5.850	FAIRFAX FINANCIAL HOLDING Canada Ltd. Chairman & CEO Mr. V. Prem Watsa	لا يوجد	–	–
فاتنه احمد جميل ملص	الأردنية	1,929,536	1.286	1,929,536	1.261	نفسه	لا يوجد	–	–
عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي	الأردنية	1,549,219	1.033	1,549,219	1.033	نفسه	لا يوجد	–	–
شركة مجموعة الخليج للتأمين/الأردن	الأردنية	1,515,133	1.010	1,541,546	0.827	شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان الرئيس التنفيذي للشركة د. علي الوزني	لا يوجد	–	–

4 ب / 5 : الوضع التنافسي:

تأسس البنك الأردني الكويتي عام 1976، وحقق مكانة مرموقة كبنك تجاري رائد في الأردن، وقد ساهم في تمكين الشركات والأفراد لما يقرب من خمسة عقود. يتمتع البنك بحضور قوي في الأردن وقبرص، وبمتانة مالية تنبع من استراتيجية البنك الطموحة وحلوله المصرفية القائمة على التمويل الذكي، يعمل البنك ضمن القطاع المصرفي الأردني الذي يضم 20 بنكا، من ضمنها 5 بنوك أجنبية و يعمل حالياً من خلال شبكة فروع محلية تضم 63 فرعاً موزعة في جميع أنحاء الأردن بالإضافة إلى فرع في قبرص.

إلى جانب الخدمات المصرفية، يُعد البنك الأردني الكويتي مستثمراً استراتيجياً، حيث يمتلك ويساهم في عدة شركات في الأردن والخارج منها مصرف بغداد 53.44%، والشركة المتحدة للاستثمارات المالية بنسبة 89.79% ، وشركة إجارة للتأجير التمويلي، بالإضافة إلى بنك الخليج الجزائر في الجزائر، وبنك القدس في فلسطين، وشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع، وشركة ثبات ملتزما" بشعاره عبر عقود: "أكثر من بنك".

بلغت حصة البنك من إجمالي تسهيلات البنوك في الأردن 4.6% ومن إجمالي الودائع 4.6% كما في نهاية 2025، وسجل البنك عائداً على حقوق الملكية بلغ 16.4% مما يعكس قدرة البنك على تحقيق مستويات ربحية قوية و تعظيم القيمة للمساهمين كما حافظ على كفاءة تشغيلية عالية، حيث بلغ معدل الكفاءة 38.4% مما يدل على فعالية ادارة الكلف وتحسين الانتاجية التشغيلية. ويتمتع البنك بموقع تنافسي متقدم في القطاع المصرفي حيث احتل المرتبة الخامسة من حيث اجمالي حقوق الملكية والمرتبة الرابعة من حيث صافي الأرباح مما يعكس متانة نموذج أعمل البنك و قدرته على تحقيق نمو مستدام و تعزيز مكانته التنافسية في السوق المصرفي الأردني.

كما و قامت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية (Fitch Ratings) بإصدار تصنيفها للبنك الأردني الكويتي تصنيف ائتماني طويل الأجل عند (+B) مع نظرة مستقبلية مستقرة. حيث استندت الوكالة على التصنيفات إلى ملفه الائتماني المستقل وقوة رأس المال المدعومة بربحية قوية إلى جانب محافظته على سيولة قوية وقاعدة ودائع مستقرة.

4 ب / 6 : درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسين محلياً وخارجياً:

- لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يملكون 10% فأكثر من إجمالي المبيعات أو الإيرادات.

4 ب / 7 : الحماية الحكومية أو الامتيازات التي تتمتع بها الشركة أو أية من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها:

- لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

4 ب / 8 : القرارات الصادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها التي لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية:

- لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على الشركة، أو لا تقوم الشركة بتطبيق معايير الجودة الدولية .

4 ب / 9.أ- الهيكل التنظيمي للبنك

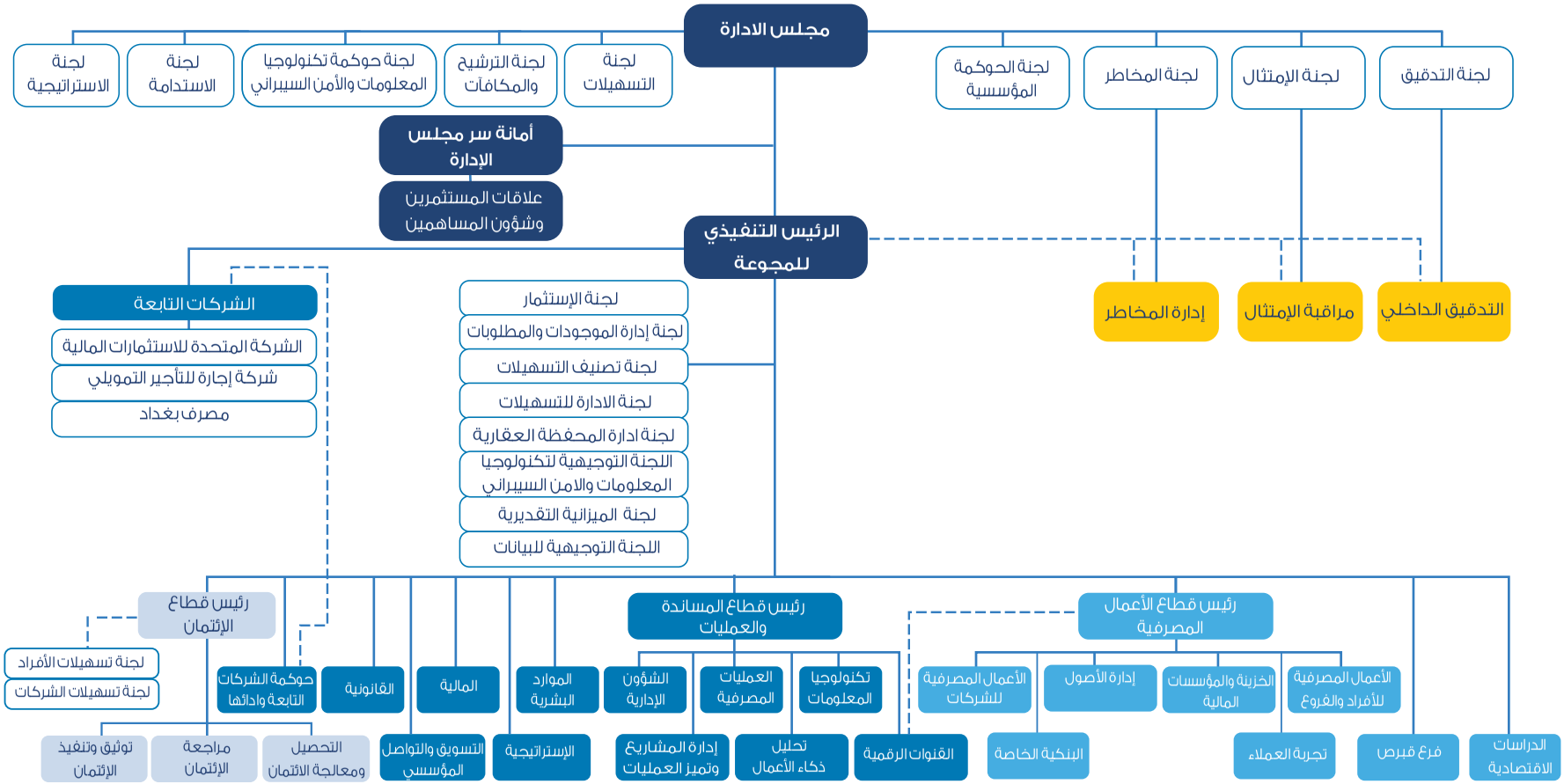

4 ب / 9.أ- الهيكل التنظيمي للشركات التابعة: وردت ضمن التقرير

4 ب /9.ب- بيانات الموظفين ومؤهلاتهم

بلغ عدد موظفي البنك كما في 2025/12/31 (1521) موظفاً منهم (15) موظف في فرع قبرص. وبلغ عدد موظفي الشركات التابعة (1,224) موظفا.

المؤهل العلمي	البنك الأردني الكويتي	شركة إجارة للتأجير التمويلي	الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	مصرف بغداد
	العدد	العدد	العدد	العدد
دكتوراه	6	0	0	*1
ماجستير	131	2	7	7
دبلوم عالي	5	0	0	1
بكالوريوس	1,211	28	24	860
دبلوم	67	2	0	88
الثانوية العامة	31	3	5	57
دون الثانوية العامة	54	0	0	139
المجموع	**1,521**	**35**	**36**	**1,153**

* دكتوراه مهنية

4 ب /9.جـ برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك

البرامج الرئيسية	تدريب خارج البنك		التدريب الداخلي		التدريب الالكتروني		المجموع	
	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات المصرفية المتخصصة	74	455	43	445	8	1,091	125	1,991
المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال والتدقيق	45	132	124	1,454	17	8,115	186	9,701
المهارات الشخصية والسلوكية	93	1,107	2	59	14	3,222	109	4,388
أنظمة المعلومات والأنظمة المصرفية والقنوات الإلكترونية	36	121	15	164	11	7,379	62	7,664
البرامج الإدارية والتخصصية الغير مصرفية	67	860	1	15	11	15,339	78	16,213
المجموع	**315**	**2,675**	**185**	**2,137**	**61**	**35,146**	**560**	**39,957**

4 ب / 10 : وصف المخاطر التي يتعرض لها البنك:

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

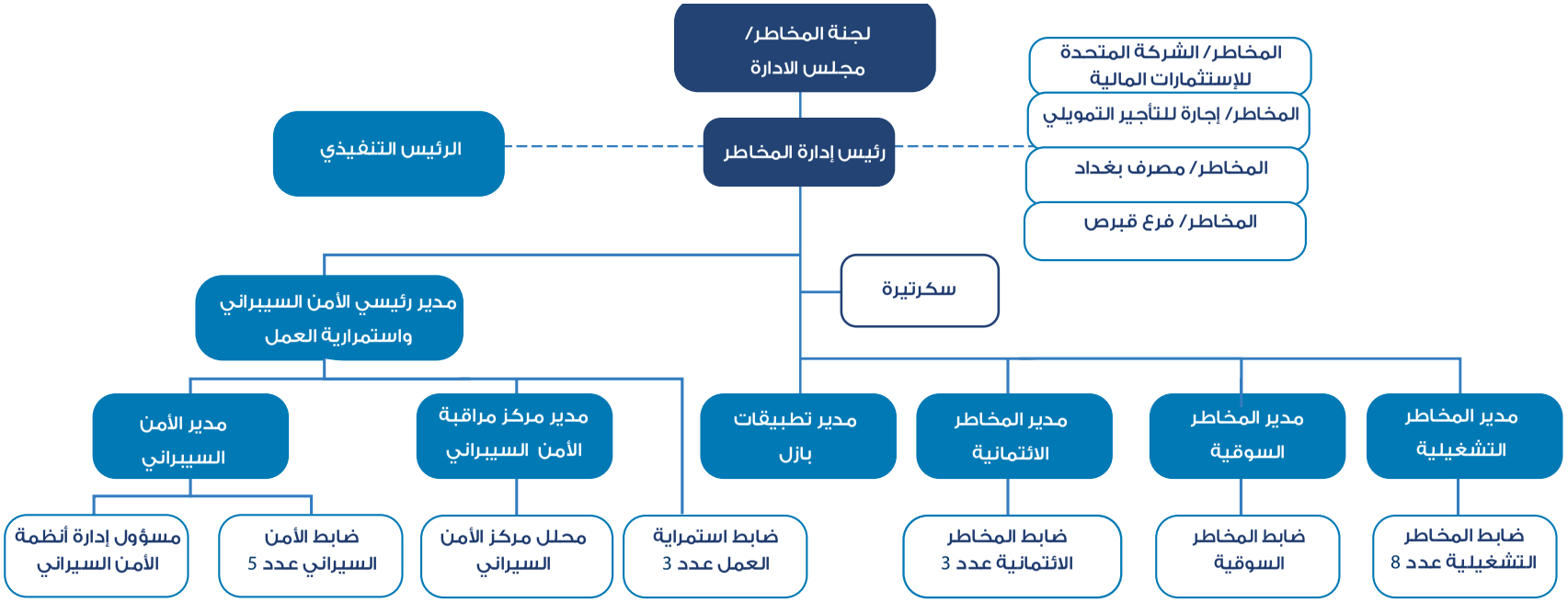

مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة على أنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين.

يقوم البنك الأردني الكويتي بإدارة مخاطر السيولة من خلال الحوكمة الملائمة للسيولة والسياسات اللازمة لإدارة كفؤة للسيولة داخل البنك، ولتحقيق ذلك يعمل البنك الأردني الكويتي على تحديد درجة مخاطر السيولة التي يمكن أن يتحملها أو يقبلها البنك وذلك من خلال وضع ما يسمى درجة تحمل مخاطر السيولة "Liquidity Risk Appetite" وبما يتناسب مع استراتيجية وقدرة الحصول على مصادر التمويل، كما يتم الاخذ بعين الاعتبار سيناريوهات الاوضاع الضاغطة المختلفة لقياس التأثيرات على سيولة البنك.

وتقوم دائرة إدارة المخاطر بمراقبة التزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، إضافة إلى الحدود الداخلية الموضوعة ضمن سياسة مخاطر السيولة. كما يعتمد البنك خطة طوارئ السيولة"Liquidity Contingency Plan"، لتوفير إطار عام فعال للاستجابة لأزمات السيولة، ولضمان إيجاد حلول قصيرة الأجل للمطالبات القصيرة الطارئة لتمكين البنك من متابعة عملياته حتى يتم تحقيق مستوى سيولة مستقر على المدى الطويل.

المخاطر السوقية:

تُعرَف مخاطر السوق على أنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في الاسعار السوقية لأي مراكز مالية (Financial Positions) داخل أو خارج الميزانية. وتشمل المخاطر السوقية (أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع). يقوم البنك الأردني الكويتي بإدارة المخاطر السوقية ضمن إدارة المخاطر التي يتبعها البنك لتحديد الإطار العام للتعرف (Identification) والقياس (Measurement)، والإدارة (Management) والضبط (Control) للمخاطر المختلفة ووفق سياسة معتمدة ومستقلة، لضمان أن المخاطر السوقية التي يواجهها البنك تقع ضمن هيكل المخاطر السوقية المقبولة (Market Risk Appetite).

كما يعتمد البنك سياسة استثمارية والتي تهدف إلى تعظيم العائد مع الحفاظ على درجة المخاطرة المقبولة، وبما يتواءم مع مستوى وحجم تعقيد عمليات البنك، وتوصيات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك. كما تتم مراقبة تنفيذ السياسة الاستثمارية ضمن المحددات التي تتضمنها بشكل مستقل من خلال دائرة إدارة المخاطر /الـ Middle Office ضمن المخاطر السوقية.

ويواجه البنك ثلاث مخاطر رئيسية ضمن المخاطر السوقية:

- **مخاطر أسعار الفائدة :**

يعد التقلب في أسعار الفائدة أحد أهم التحديات التي تواجه البنوك باعتبارها مصدر للمخاطر التي تؤثر على ربحية وأنشطة البنك، ولضمان السيطرة على مخاطر أسعار الفائدة يقوم البنك الاردني الكويتي بإدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال تحديد درجة تحمل المخاطر"Risk Appetite" للمحفظة البنكية.

كما يقوم بقياس المخاطر بعدة طرق منها تحليل فجوة إعادة التسعير Re-pricing Gap. وقياس أثر هذه المخاطر على اجمالي الدخل (Gross Income)، وصافي إيراد الفائدة (Net Interest Income)، ورأس المال التنظيمي (Regulatory Capital).

- **مخاطر أسعار الصرف :**

تنتج مخاطر أسعار الصرف نتيجة عدم تطابق (Mismatching) مراكز العملات الأجنبية ضمن موجودات ومطلوبات البنك حيث نتيجة لتقلب أسعار الصرف تزداد إمكانية التأثير على ربحية البنك. ويقوم البنك بإدارة أطر العملات وأسعار الصرف بعدة طرق منها أدوات التحوط المختلفة (الآنية والآجلة)، كما يقوم البنك بإجراء سيناريوهات الاختبارات الضاغطة (Stress Testing) ضمن مخاطر أسعار الصرف ووفق السيناريوهات التي يحددها البنك المركزي الأردني، والسيناريوهات الاضافية بالتعاون مع الدوائر ذات العلاقة ووفق ظروف السوق.

- **مخاطر أدوات سوق رأس المال مخاطر أسعار الملكية (Equity Price Risk) :**

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار الاسهم (ضمن المحفظة الاستثمارية للبنك) نتيجة للاستجابة للعديد من العوامل المؤثرة مثل التغير في أسعار الفائدة، انخفاض التصنيف الائتماني وعوامل متعلقة بنتائج العمليات التشغيلية. ويقوم البنك بالرقابة الفعالة على هذه المخاطر لضمان بقاءها ضمن الحدود المقبولة.

وتقوم إدارة مخاطر السوقية ضمن إدارة المخاطر باستمرار على دراسة الفرص الاستثمارية الجديدة، ورفع التوصيات بشأنها، كما تعمل على إجراء التحليل المالي للبنوك والدول المختلفة وتحديد حدود التعرض المناسبة.

التواؤم مع مقررات بازل

تقوم دائرة إدارة المخاطر بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها ما يلي:

- نسبة كفاية رأس المال و نسبة الرافعة المالية:

تقوم دائرة ادارة المخاطر باحتساب نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية وبما يتواءم مع تعليمات رأس المال التنظيمي الصادرة عن البنك المركزي الاردني وحسب مقررات بازل (III).

- اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing):

تعتبر اختبارات الاوضاع الضاغطة Stress Testing إحدى أدوات إدارة المخاطر المكملة للأدوات الاخرى التي يستخدمها البنك للوصول الى الادارة الشاملة للمخاطر، حيث أن نتائج تطبيق اختبارات الاوضاع الضاغطة تعتبر جزءً أساسياً ومكملاً لمنظومة عملية ادارة وتخطيط رأس المال (Capital Planning).

تهدف هذه الاختبارات إلى ما يلي:

- تحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها.
- المساعدة في عملية التخطيط الرأسمالي.
- المساعدة في إدارة مخاطر السيولة بوصفها جزءً من عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة.
- المساهمة في الوصول الى التقييم الشامل للمخاطر.
- يلتزم البنك بإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة التي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي الأردني، كما يقوم بالتعاون مع الدوائر ذات العلاقة بوضع اختبارات إضافية تغطي أنواع المخاطر المختلفة.

- عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال (ICAAP):

هي جزء من منظومة عملية إدارة رأس المال التي ينتهجها البنك الأردني الكويتي والتي تساهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية، حيث تقوم عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال بتحديد وقياس بصورة شاملة جميع المخاطر الهامة التي قد يتعرض لها البنك على اساس موحد (Consolidated)، لتقييم مدى كفاية رأس المال في مواجهة هذه المخاطر وذلك بهدف ضمان احتفاظ البنك برأس مال أعلى من الحدود الدنيا المقررة، وتقييم الحاجات المستقبلية لرأس المال البنك استنادا الى هيكل المخاطر (Risk Profile)، حيث يراعي البنك تلاؤم حجم راس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك بما يتواءم مع متطلبات الجهات الرقابية.

مخاطر الأمن السيبراني:

هي الثغرات والتهديدات (Vulnerabilities and Threats) المصاحبة لاستخدام المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها في جميع العمليات المالية في البنك ومدى إمكانية استغلالها من قبل المهاجمين (Threat Actors) لتنفيذ أنشطة غير مشروعة مثل الوصول غير المصرح به إلى البيانات (Unauthorized Access to Data) أو حجب الخدمة (Denial of Service) وغيرها من الأنشطة سواء على الأنظمة الموجودة داخل البنك أو المستضافة على بيئات الحوسبة السحابية، والتي من شأنها ان تلحق الضرر بالبنك على المستوى المالي أو التأثير على سمعة البنك وعملائه. وفي ضوء هذه المخاطر، فقد تبنى البنك العديد من الإجراءات الوقائية مثل تطبيق معايير الأمن السيبراني الصادرة من جهات رقابية كالبنك المركزي الأردني وأطراف أخرى مثل تطبيق معايير أمن البطاقات (PCI DSS) ومتطلبات الحماية الخاصة بخدمات SWIFT، وعمل تقييم للمخاطر (Risk Assessment) للأنظمة والخدمات المستخدمة في البنك ووضع الضوابط الأمنية (Controls) للحد من هذه المخاطر، إضافة إلى تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية في البنك (Policies and Procedures) المتعلقة بأمن المعلومات والعمل على زيادة الوعي تجاه مخاطر الأمن السيبراني من خلال عقد الدورات التدريبية لموظفي البنك (Security Awareness Information Sessions). كما يطبق البنك مجموعة من تكنولوجيا الأمن السيبراني المتقدمة والت تشكل طبقات حماية إضافية لتحقيق مبدأ Security-in-Depth، وكذلك تطبيق إجراءات الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني التي من شأنها تقليل الأثر والاحتواء لأي تهديدات محتملة. وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال مركز مراقبة الأمن السيبراني (Security Operations Center) على مدار الساعة .

مخاطر استمرارية العمل:

تعني استمرارية العمل والتعافي من الكوارث الحفاظ على توافرية الخدمات والوظائف الحساسة في البنك سواء للوظائف الداخلية للبنك المستخدمة من قبل الموظفين أو الخدمات المستخدمة من قبل عملاء البنك. ويولي البنك اهتماما كبيرا لاستمرارية العمل لما لها من أثر كبير على سمعة البنك وعلى مدى رضا عملائه عن الخدمات المقدمة لهم. دائرة استمرارية العمل بالبنك بتحديث خطة استمرارية العمل بشكل ربع سنوي (Quarterly) واختبارها بشكل سنوي (Annually) وتوثيق نتائج الاختبارات بهدف عكسها على الخطة بما يتناسب مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي وأفضل الممارسات المتعلقة باستمرارية العمل. كما يتم فحص الموقع البديل لمركز البيانات (Disaster Recovery Site) بشكل سنوي بحيث يتم تشغيل كافة الخدمات والعمليات من الموقع البديل لمدة أسبوع عمل للتأكد من فاعليته.

المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية بانها الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء التزاماته تجاه البنك ضمن الفترة الزمنية المتفق عليها من حيث أصل الدين و/أو الفوائد المترتبة عليه أو كليهما، وكذلك مخاطر التركزات الائتمانية والتي تعرف بانها المخاطر الناتجة عن عدم تنوع التوظيفات ضمن المحفظة الائتمانية للبنك من حيث القطاعات الاقتصادية، العملاء، المناطق الجغرافية، والتي من الممكن ان تؤدي بالمحصلة الى زيادة في مخاطر الائتمان، وتعتبر هذه المخاطر من اهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وللحد من الآثار المالية المترتبة على هذه المخاطر يقوم البنك الأردني الكويتي بإدارتها من خلال مجموعة من المرتكزات الرئيسية، ومن أبرزها ما يلي:

1. التعرف على المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة ببيئة الاعمال من خلال تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة دورياً في ظل سيناريوهات وتوقعات اقتصادية متحفظة وبما يكفل تجنبها أو التخفيف من حدتها.
2. تطبيق وتحديث مستمر للسياسات ولإجراءات العمل الناظمة لعمليات منح ومتابعة الائتمان، والتي يتم تحديدها وفق اسس تعريف وقياس وضبط هذا النوع من المخاطر.
3. وجود لجان ودوائر لإدارة عملية المنح الائتماني وبما يكفل الفصل في المهام ما بين دوائر تنمية الاعمال المختلفة وادارة مراجعة ومراقبة الائتمان.

4. اعتماد منظومة صلاحيات محددة وبما يكفل تفويض الصلاحيات، مراقبتها، ومراجعتها.
5. المراقبة الديناميكية للمحفظة الائتمانية من حيث تنويعها، جودتها، تركزاتها.
6. تحديد الضمانات المقبولة وشروطها كأسلوب من أساليب تخفيف المخاطر.
7. لوحة المعلومات التفاعلية (Dashboard)، حيث تُمكّن من تحليل السلوك الائتماني للمحفظة عبر فترات زمنية متعددة، بما يدعم اتخاذ القرار الائتماني والحد من المخاطر.
8. االستراتيجية البنك للتعامل مع التعرضات الائتمانية المحتمل تصنيفها أو المصنفة ضمن فئة غير العاملة.

المخاطر التشغيلية:

تعرف المخاطر التشغيلية بانها مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، أو العنصر البشري، أو الأنظمة، أو أي أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه لا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة للبنك.

تقوم إدارة مخاطر التشغيل بالعمل المستمر والتنسيق بشكل وثيق مع جميع مدراء المراكز التنظيمية للتأكيد من الاستمرار بتطبيق مفهوم الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية بشكل فعال وذلك من خلال تطبيق مبدأ خطوط الدفاع الثلاثة والتي تحدد المهام والمسؤوليات لجميع دوائر البنك خاصة فيما يتعلق بتنفيذ ومتابعة ومراقبة تنفيذ المهام اليومية لدى خط الدفاع الأول كما يتم الاستمرار بتجميع بيانات الأحداث والخسائر التشغيلية إضافة إلى مؤشرات المخاطر الرئيسية بواسطة نظام إدارة مخاطر التشغيلية والعمل على مراقبتها وتحديثها والتأكد من وضع أية خطط تصحيحية حولها أينما لزم، حيث يهدف النظام إلى إتاحة استخدامه من دوائر الاعمال ، المخاطر، التدقيق الداخلي وبالتالي تمكين الإدارة التنفيذية من الاطلاع على جميع المخاطر المالية وغير المالية أولا بأول.

ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية، تركز المخاطر التشغيلية جهودها لدى البنك في التعرف، التقييم، المراجعة، والمراقبة المستمرة للمخاطر ومحاولة التخفيف من حدة المخاطر والاستمرار في تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية CRSA من خلال تطبيق النظام الآلي لإدارة المخاطر التشغيلية (CARE Web) حيث تعمل ادارة المخاطر التشغيلية على:

- تحسين آلية إدارة الأحداث التشغيلية من خلال تعزيز عمليات تحليل الأسباب الجذرية للأحداث التشغيلية الجوهرية ورفع التوصيات اللازمة للإدارات المعنية لتلافي تكرارها.
- متابعة تنفيذ الإجراءات التصويبية الناتجة عن تقييمات المخاطر، تقارير التدقيق، والأحداث التشغيلية.
- المساهمة في تعزيز مبدأ الفصل بين المهام وتقليل مخاطر الأخطاء البشرية والتجاوزات التشغيلية من خلال مراجعة سياسات وإجراءات عمل البنك الداخلية.
- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية من خلال حملات توعوية مستهدفة لضمان زيادة مستويات الوعي بالمخاطر داخل البنك.
- الاستمرار بمراجعة الضوابط الرقابية الخاصة بالفجوات الرقابية (Control GAP %)، وذلك من خلال دراسة فحوصات الالتزام الدورية للإجراءات الرقابية التي تقوم بها المراكز التنظيمية.
- تفعيل مراجعة الضوابط الرقابية التي تدار من مراكز تنظيمية أخرى (Other Entity) وتخفف من مخاطر باقي المراكز التنظيمية في البنك.
- تطوير مؤشرات المخاطر الرئيسية لدى البنك (Key Risk Indicators) على مستوى الأنشطة المصرفية المختلفة، باعتبارها نظام إنذار مبكر.

- المشاركة في دراسة المشاريع والمبادرات والمنتجات الجديدة المعروضة على إدارة المخاطر وإجراء تقييم للمخاطر (Risk Assessment) لها ووضع الضوابط والإجراءات الرقابية الكفيلة بشكل استباقي لإنجاحها والتي تعد منطلقا أساسيا للإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية.
- تقديم الرأي المهني حول مخاطر الموردين ومقدمي الخدمات من منظور تشغيلي، والمساهمة في مراجعة العقود والاتفاقيات ذات الأثر التشغيلي.
- تحسين جودة البيانات والتقارير الصادرة عن الدائرة لمجلس الإدارة.
- تعزيز التنسيق مع إدارات الامتثال والتدقيق الداخلي لضمان تكامل منظومة إدارة المخاطر على مستوى البنك من خلال دراسة وتحليل تقارير التدقيق الداخلي وبيان أثرها على البيئة الرقابية للمخاطر التشغيلية والعمل مع دائرة مكافحة الاحتيال لتحديد سناريوهات الاحتيال التي قد يتعرض لها البنك على مستوى مراكزه التنظيمية.

مخاطر المناخ:

قد يتعرض البنك وعملاؤه لمخاطر ناتجة عن التغيرات المناخية، والتي قد يكون لها آثار مالية وغير مالية، بما في ذلك تداعيات تنظيمية واقتصادية وبيئية. وتشمل هذه المخاطر المخاطر المادية المرتبطة بالظواهر المناخية المتطرفة والتغيرات المناخية طويلة الأجل، إضافة إلى المخاطر الانتقالية الناشئة عن التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وما يصاحبه من متطلبات تنظيمية وتشريعية وتغيرات في أنماط العرض والطلب. وتخضع هذه المخاطر لرقابة متزايدة من الجهات المعنية، مع وجود درجة من عدم اليقين بشأن توقيت وحجم تأثيرها. ويواصل البنك جهوده لتعزيز إدماج اعتبارات المناخ ضمن أطر الحوكمة وتقييم وإدارة المخاطر، بما يدعم استدامة أعماله على المدى الطويل.

4 ب / 11: الإنجازات خلال عام 2025 : وردت ضمن التقرير

4 ب/ 12: الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي:

- لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي.

4 ب/ 13: السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين بآلاف الدنانير وسعر السهم (2021 – 2025)

السنة	المبالغ بالآف الدنانير				
	الأرباح (الخسائر) المحققة من العمليات المستمرة قبل الضريبة	الأرباح الموزعة حسب سنة التوزيع		صافي حقوق مساهمي البنك	سعر السهم دينار
		أسهم منحة	نقدية		
2021	12,072	-	%7	467,674	1.360
2022	27,345	-	%8	475,833	1.650
2023	121,651	-	%8	614,743	2.57
2024	231,173	-	%8	708,117	2.88
2025	173,343	-	%12	779,533	3.45

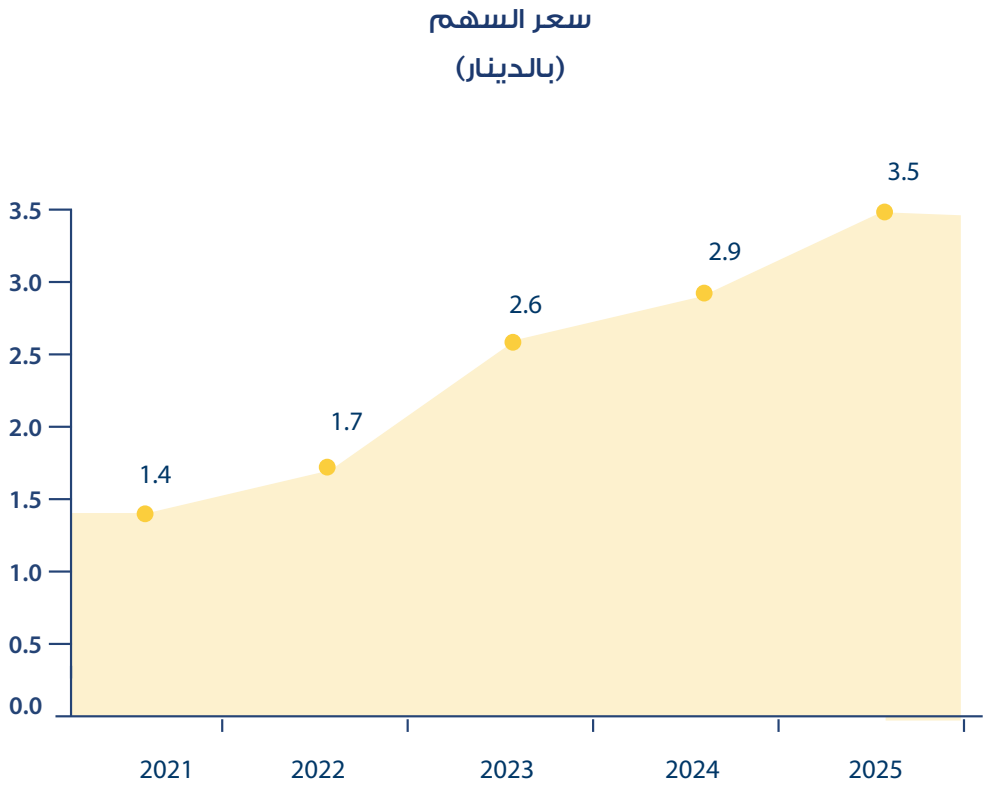

4 ب/ 14: تحليل المركز المالي: ورد ضمن التقرير

4 ب/ 15: الخطة المستقبلية: وردت ضمن التقرير

4 ب/ 16: أتعاب مدققي الحسابات :

بلغ إجمالي أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة في عام 2025 مبلغ 371,941 دينار وحسب الجدول المرفق:

أتعاب التدفيق	
الجهة	المبلغ بالدينار
البنك الأردني الكويتي	125,000
شركة إجارة للتأجير التمويلي	8,642
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	37,461
مصرف بغداد	135,738
فرع قبرص	65,100

4 ب/ 17.أ : عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة خلال عامي 2025 و 2024

الرقم	الاسم	الجنسية	المنصب / الصفة	عدد الأسهم	
				2025/12/31	2024/12/31
	شركة الروابي المتحدة القابضة	كويتية	عضو مجلس الإدارة	76,390,240	76,390,240
1	الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح	كويتية	رئيس مجلس الإدارة، ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	-	-
2	السيد مصطفى سمير الشامي	لبناني	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	-	-
3	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	أردني	نائب رئيس مجلس الإدارة	205,500	205,500
	شركة مشاريع الكويت القابضة	كويتية	عضو مجلس الإدارة	76,494	76,494
4	السيد مسعود محمود حجي جوهر حيات	كويتي	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	48	48
	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	عضو مجلس الإدارة	31,562,466	31,562,466
5	السيد سمير عبدالله سعيد شحرور	أردني	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (اعتباراً من 2025/4/28)	-	-
6	الأستاذة ريم يحيى حمتو ابزاخ	أردني	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (اعتباراً من 2025/8/7)	-	-
	ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	أمريكية	عضو مجلس الإدارة	8,775,000	8,775,000
7	السيد بيجان خسروشاهي	أمريكي	ممثل شركة ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	-	-
8	السيد خليل أنيس خليل نصر	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,000	1,000
	شركة سفاري للتطوير و الاستثمار العقاري	أردنية	عضو مجلس الإدارة	1,000	1,000
9	السيد ماجد فياض محمود برجاق	أردني	ممثل شركة سفاري للتطوير و الاستثمار العقاري	1,500	1,500
10	السيدة خلود محمد هاشم السقاف	أردنية	عضو مجلس الإدارة	1,000	1,000
11	الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,500	1,500
12	السيدة نسرين زهدى عبد المجيد بركات	أردنية	عضو مجلس الإدارة	1,000	1,000
13	الدكتورة عبير غازي نيازي جرار	أردنية	عضو مجلس الإدارة	1,312	1,312

4 ب/ 17 ب: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا 2025 و 2024

الرقم	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	
				2025/12/31	2024/12/31
1	هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي	الرئيس التنفيذي للمجموعة	أردني	-	-
2	داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات	أردني	-	-
3	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس قطاع الأعمال المصرفية	أردني	-	-
4	د. مكرم أمين ماجد القطب	رئيس قطاع الإئتمان	أردني	-	-
5	إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والمؤسسات المالية	أردني	-	-
6	سهيل أحمد محمود سلمان	رئيس الأعمال المصرفية للتجزئة	أردني	-	-
7	زيد وديع جريس شرايحة	رئيس إدارة الأصول	أردني	-	-
8	فادي نصيف خليل خليل	رئيس الأعمال المصرفية للشركات	أردني	-	-
9	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية/ أمين سر مجلس الإدارة	أردني	-	-
10	ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات	أردني	-	-
11	طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات المصرفية	أردني	-	-
12	منال عبدالرزاق بديوي طبيشات	رئيس الشؤون الإدارية	أردنية	-	-
13	علاء يوسف جريس الحجازين	رئيس المالية	أردني	-	-
14	عماد عدنان أحمد مغاري	رئيس إدارة الموارد البشرية (اعتباراً من 2025/3/26)	فلسطيني	-	-
15	نضال فائق محمد القبج	رئيس حوكمة الشركات التابعة وأدائها (اعتباراً من 2025/9/11)	أردني	-	-
16	فادي محمد أحمد عياد	رئيس مراقبة الأمتثال	أردني	-	-
17	د. محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر	أردني	-	-
18	حسين عماد محيي الدين رمضان	رئيس التدقيق الداخلي (اعتباراً من 2025/7/10)	أردني	-	-

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء مجلس الإدارة / الأشخاص المطلعين خلال عامي 2025 و 2024

اسم العضو / الشخص المطلع	الصفة	اسم الشركة المسيطر عليها	نسبة المساهمة في الشركة المسيطر عليها	عدد أسهم البنك المملوكة من قبل الشركة المسيطر عليها	
				2025/12/31	2024/12/31
شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت	عضو مجلس الإدارة	شركة الروابي المتحدة القابضة	%51	76,390,240	76,390,240
شركة مشاريع الكويت القابضة وشركاتها التابعة – الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان – الكويت	%64.3	1,500	1,500
شركة مشاريع الكويت القابضة وشركاتها التابعة – الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك الخليج المتحد – البحرين	%97.91	473,503	473,503

4 ب/ 17ج: عدد الأوراق المالية المملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة وأقارب أشخاص الإدارة العليا خلال عامي 2025 و 2024

الاســـم	الجنسية	الصلة	عدد الأسهم	
			2025/12/31	2024/12/31
نور عبد الكريم علاوي الكباريتي	أردنية	زوجة هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي/ الرئيس التنفيذي للمجموعة	400,099	382,401

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أقارب أعضاء مجلس الإدارة :

لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة.

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

4 ب/ 18أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

الرقم	الاسم	المنصب	المكافات العضوية	بدل تنقلات وسفر وحضور جلسات	الإجمالي
1	الشيخة ادانا ناصر الصباح	رئيس مجلس الإدارة	5,000	282,788	287,788
2	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	نائب رئيس مجلس الإدارة	5,000	128,300	133,300
3	السيد مسعود محمود جوهر حيات	عضو	5,000	41,304	46,304
4	السيد مصطفى سمير الشامي	عضو	5,000	48,694	53,694
5	ممثل الضمان الاجتماعي – السيد سمير عبدالله سعيد شحرور	عضو (اعتباراً من 2025/4/28)	-	28,800	28,800
6	ممثل الضمان الاجتماعي – الأستاذة ريم يحيى حمتو أبزاخ	عضو (اعتباراً من 2025/8/7)	-	15,350	15,350
7	السيد بيجان خسروشاهي	عضو	5,000	29,400	34,400
8	السيد خليل أنيس خليل نصر	عضو	-	49,000	49,000
9	السيد ماجد فياض محمود برجاق	عضو	5,000	54,400	59,400
10	السيدة خلود محمد هاشم السقاف	عضو	-	49,800	49,800
11	الدكتور عمر مشهور حديثة الجازي	عضو	5,000	42,500	47,500
12	السيدة نسرين زهدي عبدالمجيد بركات	عضو	3,750	44,600	48,350
13	الدكتورة عبير غازي نيازي جرار	عضو	4,166	53,503	57,670
14	السيد ابراهيم عيسى كشت	أمين سر المجلس	-	36,000	36,000
*	ممثل الضمان الاجتماعي – السيد مروان عوض	عضو (لغاية 2025/4/27)	5,000	-	5,000
*	ممثل الضمان الاجتماعي – السيد نضال القبج	عضو (لغاية 2025/7/31)	5,000	-	5,000

4 ب/ 18ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا

الرقم	الاسم	المنصب	الرواتب السنوية والمكافآت	سفر ومياومات	الإجمالي
1	هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي	الرئيس التنفيذي للمجموعة	833,224	8,000	841,224
2	داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات	405,584	1,200	406,784
3	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس قطاع الأعمال المصرفية	362,152	800	362,952
4	د. مكرم أمين ماجد القطب	رئيس قطاع الإئتمان	269,207	-	269,207
5	إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والمؤسسات المالية	254,646	-	254,646
6	سهيل أحمد محمود السلمان	رئيس الأعمال المصرفية للتجزئة	99,149	600	99,749
7	زيد وديع جريس شرايحة	رئيس إدارة الأصول	160,718	800	161,518
8	فادي نصيف خليل خليل	رئيس الأعمال المصرفية للشركات	106,110	2,600	108,710
9	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية – أمين سر مجلس الإدارة	241,748	-	241,748
10	ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات	105,271	5,000	110,271
11	طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات المصرفية	153,100	-	153,100
12	منال عبدالرزاق بديوي طبيشات	رئيس الشؤون الإدارية	144,778	1,000	145,778
13	علاء يوسف جريس الحجازين	رئيس المالية	99,073	1,200	100,273
14	عماد عدنان أحمد مغاري	رئيس إدارة الموارد البشرية (اعتباراً من 2025/3/26)	76,383	400	76,783
15	نضال فائق محمد القبج	رئيس حوكمة الشركات التابعة وأدائها (اعتباراً من 2025/9/11)	32,017	-	32,017
16	فادي محمد أحمد عياد	رئيس مراقبة الامتثال	133,820	3,000	136,820
17	د. محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر	102,164	800	102,964
18	حسين عماد محيي الدين رمضان	رئيس التدقيق الداخلي (اعتباراً من 2025/7/10)	28,776	2,475	31,251
-	يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي (لغاية 2025/6/19)	119,382	-	119,382

سياسات تقييم الأداء والأجور والمكافآت

يحرص البنك الأردني الكويتي في سياساته المتعلقة بتقييم أداء الموظفين ومنح الحوافز ومكافآت الأداء على الامتثال التام لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني. وتعتمد هذه السياسات أسساً محددة للربط بين قيمة المكافآت وبين مستوى أداء الموظف وأداء القطاع الذي ينتمي إليه وكذلك الأداء العام للبنك.

كما يؤمن البنك الأردني الكويتي أن سياسات الأجور والمكافآت والحوافز يجب أن تكون على درجة من التنافسية والفاعلية بحيث تكون الرواتب والمكافآت كافية لاستقطاب أشخاص من ذوي المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليهم والاحتفاظ بهم.

وفي نفس الوقت يحرص البنك على تطبيق أفضل الممارسات في قياس الأداء استناداً إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة، وبناءاً عليها تتم مكافأة الأداء وفقا للإنجازات مع تحقيق التمايز بين مستويات الأداء المختلفة بهدف تحفيز الموظفين المتميزين والمحافظة عليهم على كافة المستويات الادارية المختلفة.

كما وتراعي هذه السياسات بشكل جوهري عدم انتهاج او قبول إنجازات قد تعرض البنك للمخاطر، سواء في المدى القريب أو البعيد، وفي الوقت ذاته أن لا تتم مكافأة ذوي الأداء الضعيف. وتـــراعي أيضا الموضوعيـــة والاستقلالية عند تقييم أداء الموظفين الذين يعملون في الوظائف الرقابية مثل إدارة المخاطر، ومراقبة الامتثال، والتدقيق الداخلي، بحيث يتم قياس أدائهم وتحديد مكافآتهم باستقلالية عن دوائر الأعمال والمجالات التي يراقبونها.

وتنظم سياسة الأجور والمكافآت أسس استحقاق الزيادات السنوية على الرواتب، وأثر الترقية والترفيع على الأجر، وأنواع العلاوات التي تصرف للموظفين، وشروط استحقاقها، كما تضع إطار سلم الرواتب وأسس مراجعته، وكل ذلك بهدف الى الحفاظ على بيئة عمل تنافسية وعادلة.

تم بيان الرواتب والعلاوات وبدلات التنقل والمكافآت التي تقاضاها كل من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في التقرير السنوي للبنك عن عام 2025 وذلك ضمن بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة (4) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التقرير.

سياسة التعيين

يلتزم البنك بتطبيق سياسة تعيين عادلة وشفافة تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص واستقطاب أفضل الكفاءات المؤهلة، بما يدعم تحقيق أهدافه الاستراتيجية واستدامة أعماله. وتعتمد سياسة التعيين على معايير واضحة تشمل الجدارة، والكفاءة، والخبرة، والملاءمة الوظيفية، مع الالتزام التام بالتشريعات والتعليمات النافذة، وأفضل الممارسات المهنية في القطاع المصرفي. كما يحرص البنك على تعزيز التنوع والشمول، وضمان عدم التمييز في جميع مراحل التوظيف، بما يسهم في بناء رأس مال بشري مؤهل، وتعزيز ثقافة الأداء العالي، ودعم استمرارية التطوير المؤسسي.

وحدة معالجة شكاوى العملاء

تنفيذاً لتعليمات التعامل مع شكاوي عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم (2017/1) تقوم وحدة معالجة شكاوي العملاء باستقبال والتعامل مباشرة مع شكاوي العملاء التي ترد من خلال الوسائل المتاحة كالهاتف المباشر والبريد الالكتروني والعادي والحضور الشخصي، ويتم التعامل مع كافة الشكاوي الواردة وحل المحق منها وإجابة المشتكين خطياً أو شفوياً بناءً على طلبهم ، علماً بأنه قد تم التعامل مع (137) شكوى لغاية تاريخ 2025/12/31 كان عدد المحق منها (57) شكوى وغير المحق منها (80) شكوى، كما يتم متابعة الشكاوى مع الأقسام المعنية واتخاذ القرار المناسب حولها سواء كانت محقة أم غير محقة، إضافة إلى تصعيد الشكاوى للإدارات العليا إن تطلب ذلك وإعداد مذكرات حول الشكاوى العالقة وذلك لتقليل عدد الشكاوى والحد من تكرارها. وتقوم وحدة معالجة شكاوي العملاء برفع تقارير دورية بشكل شهري ونصف سنوي (تحليلي) للإدارة العليا للبنك وبشكل ربعي إلى البنك المركزي الأردني تتضمن وصفاً للشكاوي المستلمة وعددها وكيفية التعامل معها.

4 ب/ 19: التبرعات والمنح التي دفعها البنك خلال 2025:

بلغ إجمالي مساهمة البنك والشركات التابعة في مجال المسؤولية الاجتماعية بما فيها التبرعات لجهات خيرية في العام 2025 مبلغ 2,678,59 دينار حسب الجدول أدناه:

البند	المبلغ
تبرعات	2,228,820
دعم التعليم الجامعي	127,157
دعم النشاط الرياضي الداخلي	30,239
دعم النشاط الرياضي الخارجي	84,077
دعم اوائل الطلبة المتفوقين	1,500
دعم المؤلفين	5,363
دعم تدريب لغير الموظفين	51,962
دعم منتديات ومؤتمرات	149,473
المجموع	**2,678,592**

4 ب/ 20: العقود والمشاريع والإرتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو الرئيس التنفيذي للمجموعة أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

قام البنك خلال عام 2025 بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر غير مادية وهي عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات. وقد ورد تفصيل هذه التعاملات ضمن الإيضاح رقم 38 حول القوائم المالية الموحدة لعام 2025 .

4 ب/ 21: مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع:

يساهم البنك في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، وقد تم إيضاح ذلك ضمن الجزء الخاص بإنجازات البنك لعام 2025 في هذا التقرير.

4 هـ - الإقرارات

1. يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال عام 2026.

2. يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

3. يقر كل عضو من أعضاء المجلس الموقعين أدناه بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن عام 2025.

	رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	التوقيع
1	الشيخة ادانا ناصر الصباح	
2	الدكتور مروان جميل المعشر	
3	السيد مسعود محمود جوهر حيات	
4	السيد مصطفى سمير الشامي	
5	السيد سمير عبدالله شحرور	
6	الأستاذة ريم يحيى أبزاخ	
7	السيد بيجان خسروشاهي	
8	السيد خليل أنيس نصر	
9	السيد ماجد فياض برجاق	
10	السيدة خلود محمد السقاف	
11	الدكتور عمر مشهور الجازي	
12	السيدة نسرين زهدي بركات	
13	الدكتورة عبير غازي جرار	

4. **نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير.**

رئيس مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي	المدير المالي
ادانا الصباح	هيثم البطيخي	علاء حجازين

تقرير الحوكمة

لعام 2025

تقرير الحوكمة لعام 2025

إطار الحوكمة المؤسسية

يؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حوكمة مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، ويضمن حماية مصالح المودعين، ويؤكد المسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين. ويستند البنك في إدارة وتطوير حوكمته الداخلية على ما ورد في نصوص قانون الشركات الساري المفعول، وبنود تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وتعليمات الحوكمة للشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية. هذا بالإضافة إلى الارشادات والتعليمات التي تصدرها الجهات الرقابية الدولية ذات الصلة بأعمال البنوك، وبما يتواءم مع طبيعة أعمال البنك وأنظمته الداخلية، مع التأكيد على الالتزام بكافة التعليمات الصادرة بهذا الخصوص من قبل كافة الجهات الرقابية.

ويؤكد مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي التزامه والتزام الإدارة التنفيذية العليا وكافة موظفي البنك بتطبيق المبادئ العامة والتعليمات المنظمة للحوكمة المؤسسية، بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات التي تضمن تحقيق العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والتقيد بمتطلبات الشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي، والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى ذات العلاقة. ولمزيد من الشفافية فقد تم إرفاق دليل الحوكمة المؤسسية ضمن التقرير السنوي، وهو متوفر على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com .

كما تم وبناء على تعليمات البنك المركزي الأردني، العمل على تطبيق متطلبات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (65/2016) وفق معيار COBIT.

تعتمد إجراءات تنظيم وإدارة البنك على الأسس التالية:

– وجود مجلس إدارة يتسم بالفاعلية وتحمل المسؤولية.

– توجه استراتيجي واضح من أجل تطوير الأعمال ضمن أطر واضحة لإدارة المخاطر.

– أسس محاسبية جيدة وإفصاح للمعلومات.

– آليات حكيمة لاتخاذ القرارات.

– تقييم للأداء مرتبط بالاستراتيجية.

– تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مجلس الإدارة:

يحكم تشكيل مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني، وقانون البنوك، وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، بحيث يتألف من (13) عضواً منهم خمسة أعضاء مستقلين كما في 2025/12/31.

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في مسؤوليته عن سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، وعن قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الجهات ذات العلاقة، ويقوم بوضع الأهداف ورسم الاستراتيجيات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، كما يقوم بالرقابة على الإدارة التنفيذية، والتأكد من كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ومدى تقيد البنك بالخطط الاستراتيجية، ومن توفر سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتماد هذه السياسات.

ومجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن مصداقية ودقة التقارير المالية للبنك، والمعلومات الواردة في التقرير السنوي، وضمان تطبيق سياسات المخاطر الملائمة، وأن البنك ملتزم بجميع القوانين السارية، ويشكل المجلس لجاناً من بين أعضائه لدعمه في أداء دوره ومسؤولياته، علماً بأن البنك قد التزم بأحكام المواد (4/ج) و(6/ب) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة لعام 2017 والمتعلقة بالأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة واشتراط أن تضم كل من اللجان الدائمة التي يشكلها مجلس الإدارة أعضاء مستقلين في عضويتها.

وتم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في 2025/4/28 لفترة أربع سنوات، وقام المجلس بانتخاب سعادة الشيخة أدانا ناصر الصباح رئيساً لمجلس الإدارة، ومعالي الدكتور مروان جميل المعشر نائباً للرئيس.

أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة

أ- الأعضاء الطبيعيين:

الاسم	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة العضو
معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر/ نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
الدكتورة عبير غازي نيازي جرار	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
معالي السيدة نسرين زهدي عبدالمجيد بركات	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
معالي السيدة خلود محمد هاشم السقاف	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
السيد خليل أنيس خليل نصر	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي

ب- أسماء ممثلي الأعضاء الاعتباريين:

الاسم	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة ممثل العضو
الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح/ رئيس مجلس الادارة ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد مصطفى سمير الشامي ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد مسعود محمود جوهر حيات ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد مروان محمود حسان عوض ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	غير تنفيذي	غير مستقل	مستقيل بتاريخ 2025/4/28
السيد سمير عبد الله سعيد شحرور ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد نضال فائق محمد القبج ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	غير تنفيذي	غير مستقل	مستقيل بتاريخ 2025/7/31
الاستاذة ريم يحيى حمتو أبزاخ ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد ماجد فياض محمود برجاق ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد بيجان خسروشاهي ممثل شركة (Odyssey Reinsurance Co.)	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي

عضويات أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة

اسم عضو مجلس الإدارة	عضويته في شركات مساهمة عامة
معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة مسافات للنقل المتخصص، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع
السيد بيجان خسروشاهي	مجموعة الخليج للتأمين/الأردن
معالي السيدة خلود محمد هاشم السقاف	شركة الأسواق الحرة الأردنية
السيد خليل أنيس خليل نصر	شركة مسافات للنقل المتخصص

الإدارة التنفيذية

السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي	الرئيس التنفيذي للمجموعة
السيد داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات
السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس قطاع الأعمال المصرفية
الدكتور مكرم أمين ماجد القطب	رئيس قطاع الائتمان
السيد إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والمؤسسات المالية
السيد سهيل أحمد محمود السلمان	رئيس الأعمال المصرفية للتجزئة
السيد زيد وديع جريس شرايحه	رئيس إدارة الأصول
السيد فادي نصيف خليل خليل	رئيس الأعمال المصرفية للشركات
السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية – أمين سر مجلس الإدارة
السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات
السيد طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات المصرفية
السيدة منال عبدالرزاق بديوي طبيشات	رئيس الشؤون الإدارية
السيد علاء يوسف جريس الحجازين	رئيس المالية
السيد عماد عدنان احمد مغاري	رئيس إدارة الموارد البشرية
السيد نضال فائق محمد القبج	رئيس حوكمة الشركات التابعة وأدائها
السيد فادي محمد أحمد عياد	رئيس مراقبة الامتثال
الدكتور محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر
السيد حسين عماد محي الدين رمضان	رئيس التدقيق الداخلي

ضابط ارتباط الحوكمة :

السيد فادي عياد / رئيس إدارة مراقبة الامتثال

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة من أعضائه لجاناً مختلفة يفوضها ببعض الصلاحيات والمسؤوليات، وبشكل يتوافق مع أهداف واستراتيجيات البنك. وقد تم بيان آلية عمل كل لجنة، وتحديد مهامها ومسؤولياتها بشكل تفصيلي، ضمن دليل الحوكمة المؤسسية المعتمد والمنشور على موقع البنك الإلكتروني، ويتم إلحاقه بالتقرير السنوي للبنك كجزء لا يتجزأ منه.

1. لجنة المجلس للحوكمة المؤسسية:

تتولى اللجنة الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية بالبنك، وتحديثه ومراقبة تطبيقه، والتأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحوكمة المؤسسية، كما تقوم باعتماد السياسات العامة لإقرارها من مجلس الإدارة والإشراف على تنفيذها، والتأكد من الالتزام بميثاق أخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك، وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة، من خلال دائرة الحوكمة المؤسسية.

2. لجنة المجلس للمخاطر:

تتولى اللجنة مراجعة إطار عمل إدارة المخاطر في البنك، واستراتيجية إدارة المخاطر، وتهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وإدارتها، ومواكبة التطورات التي تؤثر في أعمال البنك. كما تقوم بمراجعة تقارير إدارة المخاطر، ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة وبما يوضح مدى التزام البنك بدرجة المخاطر المقبولة المعتمدة، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

3. لجنة المجلس للامتثال:

تتولى اللجنة التأكد من وجود سياسات وإجراءات لالتزام البنك مع التعليمات والقوانين السارية، والتوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي لإدارة مراقبة الامتثال، والتأكد من استقلاليتها، والتأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر عدم الامتثال، وتقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل، ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.

4. لجنة المجلس للتدقيق:

تتولى اللجنة المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره، والاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي، وتقارير وملاحظات الجهات الرقابية، وتقارير المدقق الخارجي، والتأكد من استقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ومن قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصويبية. وتقوم اللجنة بمراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

5. لجنة المجلس للترشيح والمكافآت:

تتولى اللجنة تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة، وتحديد صفة العضو المستقل وترشيح الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا، وتقييم أداء مجلس الإدارة ككل ولجانه وأعضائه كل على حده سنوياً، وتقوم بالإشراف على تطبيق سياسة تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا، ووضع سياسة لمنح مكافآت الإداريين بالبنك وتطبيقها، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

6. لجنة المجلس للتسهيلات:

تتولى اللجنة النظر فيما يلي:

أ- منح وتعديل وتجديد وهيكلة التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها مدير عام البنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك، ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.

ب- اتخاذ القرار المناسب حصراً بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).

7. لجنة المجلس لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني:

تتولى اللجنة اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، والهياكل التنظيمية المناسبة، بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع موارد تكنولوجيا المعلومات واستثماراتها، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة مدى تحقق ذلك والتأكد منه، والإشراف العام على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاطلاع عليها، للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك، كما تتولى اللجنة المهام المتعلقة بحاكمية الأمن السيبراني وفقاً لتعليمات إطار عمل الأمن السيبراني الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

8. لجنة المجلس للاستراتيجية:

تتولى اللجنة مهام مراجعة التقارير والتوصيات الصادرة عن دائرة الاستراتيجية بخصوص الخطة الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة، وضمان ملاءمتها مع التوجه الاستراتيجي، والموافقة على التوصيات النهائية ذات العلاقة بالاستراتيجية وتنفيذها ومراقبة ومتابعة الأداء، واقتراح إجراءات علاجية أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية المعتمدة وتقدم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاستراتيجية الشمولية للبنك وجميع المسائل المتعلقة بها.

9. لجنة المجلس للاستدامة:

تتولى اللجنة مهام وضع استراتيجيات مستدامة تدعم أهداف البنك طويلة المدى، وتعزز المسؤولية الاجتماعية والحوكمة البيئية، إضافة إلى الإشراف على إعداد التقارير الدورية حول الأداء في مجال الاستدامة، ومراقبة أعمال دوائر وإدارات البنك المختلفة الجانب المتعلق ببرامج ومشاريع الاستدامة.

اسم رئيس وأعضاء لجنة المجلس للتدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم:

السيد خليل أنيس خليل نصر، رئيس اللجنة (مستقل)

الشهادات العلمية:	ماجستير، علوم إدارية/التمويل، الجامعة الأردنية، 1997، بكالوريوس، إدارة أعمال/علوم سياسية، الجامعة الأردنية 1976
المناصب الحالية:	• رئيس مجلس الإدارة، بنك سوسيتيه جنرال/قبرص. • نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الاستثمار الفلسطيني/فلسطين. • عضو مجلس إدارة، شركة مسافات للنقل المتخصص.
المناصب / الخبرات السابقة:	• عضو مجلس إدارة، بنك سوسيتيه جنرال/الأردن (2019 – 2022) • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة إعمار للتطوير والاستثمار العقاري (2011 – 2021) • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة المركز العربي للصناعات الدوائية (2012 – 2019) • الرئيس التنفيذي/المدير العام، البنك الاستثماري (2007 – 2010) • عضو مجلس إدارة، جمعية البنوك في الأردن (2009 – 2010) • رئيس مجلس الإدارة، شركة موارد للوساطة (2008 – 2010) • رئيس مجلس الإدارة، شركة موارد للتأجير التمويلي (2008 – 2010) • رئيس مجلس الإدارة، شركة الإمداد (2008 – 2010) • عضو مجلس إدارة، شركة البطاقات العالمية/ ICC (2009) • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والطبية (2008 – 2009) • نائب الرئيس التنفيذي/رئيس المجموعة البنكية الدولية، البنك الأهلي الأردني (2000 – 2007) • مستشار رئيس مجلس الإدارة، البنك الأهلي الدولي/لبنان (2000 – 2007) • عضو مجلس إدارة، بنك الأردني الدولي/لندن (2001 – 2007) • عضو اتحاد المصارف العربية والفرنسية/ UBAF (2002 – 2007) • رئيس مجلس الإدارة، مركز إيداع الأوراق المالية (2001 – 2002) • المدير التنفيذي/رئيس، جمعية الأعمال الدولية القبرصية/قبرص (1996 – 2000) • مدير تنفيذي، بنك الأردن (1986 – 1993) • نائب ثاني للرئيس، بنك تشيس منهاتن/ فرع الأردن (1976 – 1986)

معالي السيدة خلود محمد هاشم السقاف

الشهادات العلمية:	ماجستير، اقتصاد واحصاء، الجامعة الأردنية، 1993، بكالوريوس، اقتصاد واحصاء/محاسبة، الجامعة الأردنية 1988
المناصب الحالية:	• رئيس مجلس إدارة، شركة الأسواق الحرة الأردنية، من 2025/12
المناصب السابقة:	• عضو مجلس إدارة، شركة الأسواق الحرة الأردنية (2024-2025/11) • وزير استثمار (2022 – 2024) • عضو مجلس إدارة، الملكية الأردنية (2020/3 – 2022/10) • عضو مجلس إدارة، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (2018 – 2022) • نائب رئيس مجلس الاستثمار، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (2018 – 2022) • رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (2018/10 – 2022/10) • نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (2012/7 – 2018/10) • نائب رئيس هيئة المديرين، الشركة العربية الوطنية للتأجير التمويلي (2012/7 – 2018/10) • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة كريف الأردن للمعلومات الائتمانية (2015 – 2018) • نائب الرئيس التنفيذي/إدارة مخاطر المجموعة، البنك العربي (2013/10 – 2018/10) • نائب الرئيس التنفيذي/مدير منطقة الأردن وفلسطين، البنك العربي (2012/4 – 2013/10) • نائب رئيس مجلس الإدارة، البنك المركزي الأردني (2008 – 2012) • نائب محافظ البنك المركزي الأردني (2008/4 – 2012/4) • عضو مجلس إدارة، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (2008 – 2012) • المدير التنفيذي لدائرة الرقابة على البنوك، البنك المركزي الأردني (2007 – 2008) • مدير مكتب المحافظ، البنك المركزي الأردني (2006 – 2007) • مدير مديرية الأبحاث/هيئة التأمين (2004 – 2006) • دائرة الرقابة على البنوك، البنك المركزي الأردني (1993 – 2004) • دائرة التسويق والمبيعات، شركة مناجم الفوسفات الأردنية (1988 – 1993)

السيد سمير عبدالله سعيد شحرور (غير مستقل)

الشهادات العلمية:	ماجستير، تمويل، استراليا/ جامعة غرب سدني، 1999، بكالوريوس، محاسبة، جامعة عمان، 1994.
المناصب الحالية:	• مدير مديرية تمويل المشاريع والمحفظة السياحية، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي. • المناصب / الخبرات السابقة: • عضو مجلس إدارة، المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي، (2024/6 – 2025/4). • عضو مجلس إدارة، شركة الملكية الأردنية، (2022/6 – 2024/6). • مدير أول إدارة الاستثمار، شركة بن لادن القابضة (2015/2 – 2017/12). • مدير استثمار، شركة مجموعة المطلق (2010/8 – 2015/1). • مدير استثمار، مجموعة بنيان الدولية للاستثمار (2007/12 – 2010/7). • دائرة التسهيلات، البنك الأردني للاستثمار والتمويل (1999/10 – 2000/12). • مسؤول تسهيلات، البنك العربي (1994/11 – 1998/4).

اسم رئيس وأعضاء لجان مجلس الإدارة

أعضاء لجنة المجلس للحوكمة المؤسسية

معالي السيدة خلود محمد هاشم السقاف، رئيسة اللجنة (مستقل)

سعادة الشيخة أدانا ناصر صباح الأحمد الصباح (غير مستقل)

معالي السيدة نسرين زهدي عبدالمجيد بركات (مستقل)

السيد خليل أنيس خليل نصر (مستقل)

أعضاء لجنة المجلس للمخاطر

معالي السيدة نسرين زهدي عبدالمجيد بركات، رئيسة اللجنة (مستقل)

معالي السيدة خلود محمد هاشم السقاف (مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

أعضاء لجنة المجلس للامتثال

الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي، رئيس اللجنة (مستقل)*

الدكتورة عبير غازي نيازي جرار (مستقل)

السيد سمير عبد الله سعيد شحرور (غير مستقل)

* الدكتور عمر الجازي مندوب مجلس إدارة البنك مع البنك المركزي القبرصي، لغايات تطبيق متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وأي توجيهات من الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

أعضاء لجنة المجلس للترشيح والمكافآت

الدكتورة عبير غازي نيازي جرار، رئيسة اللجنة (مستقل)

السيد مسعود محمود جوهر حيات (غير مستقل)

الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي (مستقل)

أعضاء لجنة المجلس للتسهيلات

السيد ماجد فياض محمود برجاق، رئيس اللجنة (غير مستقل)

السيد مسعود محمود جوهر حيات (غير مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي (مستقل)

معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر (غير مستقل)

أعضاء لجنة المجلس لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

السيد ماجد فياض محمود برجاق، رئيس اللجنة (غير مستقل)

معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر (غير مستقل)

السيد خليل أنيس خليل نصر (مستقل)

أعضاء لجنة المجلس للاستراتيجية

معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر، رئيس اللجنة (غير مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

الدكتورة عبير غازي نيازي جرار (مستقل)

السيد بيجان خسروشاهي (غير مستقل)

الاستاذة ريم يحيى حمتو أبزاخ (غير مستقل)

أعضاء لجنة المجلس للاستدامة

معالي السيدة نسرين زهدي عبدالمجيد بركات، رئيسة اللجنة (مستقل)

الاستاذة ريم يحيى حمتو أبزاخ (غير مستقل)

معالي السيدة خلود محمد هاشم السقاف (مستقل)

عدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين:

لجنة المجلس للتدقيق

بلغ عدد اجتماعات لجنة المجلس للتدقيق خلال السنة (10) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة التدقيق									
	الأول 9/2	الثاني 18/3	الثالث 23/4	الرابع 20/5	الخامس 3/6	السادس 29/6	السابع 22/7	الثامن 21/9	التاسع 21/10	العاشر 23/11
السيد خليل أنيس خليل نصر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود حسان عوض لغاية 2025/4/27	✓	✓	✓							
السيدة خلود محمد هاشم السقاف	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد سمير عبدالله سعيد شحرور اعتباراً من 2025/4/28				✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة المجلس للترشيح والمكافآت

بلغ عدد اجتماعات لجنة المجلس للترشيح والمكافآت خلال السنة (8) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت							
	الأول 20/1	الثاني 26/2	الثالث 6/4	الرابع 15/4	الخامس 14/7	السادس 24/7	السابع 25/8	الثامن 4/12
الدكتورة عبير غازي نيازي جرار	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر محمود حيات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة المجلس للحوكمة المؤسسية

بلغ عدد اجتماعات لجنة المجلس للحوكمة المؤسسية خلال السنة (2) اجتماعين، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية	
	الأول 12/3	الثاني 29/7
السيدة خلود محمد هاشم السقاف	✓	✓
سعادة الشيخة أدانا ناصر صباح الأحمد الصباح	✓	✓
السيدة نسرين زهدي عبدالمجيد بركات	✓	✓
السيد خليل أنيس خليل نصر	✓	✓

لجنة المجلس للمخاطر

بلغ عدد اجتماعات لجنة المجلس للمخاطر خلال السنة (6) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة المخاطر					
	الأول 17/2	الثاني 20/4	الثالث 18/6	الرابع 20/7	الخامس 19/10	السادس 15/12
السيدة نسرين زهدي عبدالمجيد بركات	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيدة خلود محمد هاشم السقاف	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي	✓	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة المجلس للامتثال

بلغ عدد اجتماعات لجنة المجلس للامتثال خلال السنة (6) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة الامتثال					
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
	18/2	21/4	23/6	12/8	11/9	16/12
الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود حسان عوض لغاية 2025/4/27	✓	✓				
الدكتورة عبير غازي نيازي جرار	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد سمير عبدالله سعيد شحرور اعتباراً من 2025/4/28			✓	✓	✓	✓

لجنة المجلس لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

بلغ عدد اجتماعات لجنة المجلس لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني خلال السنة (4) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني			
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
	26/3	25/6	24/9	21/12
السيد ماجد فياض محمود برجاق	✓	✓	✓	✓
الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	✓	✓	✓	✓
السيد خليل أنيس خليل نصر	✓	✓	✓	✓

لجنة المجلس للتسهيلات

بلغ عدد اجتماعات لجنة المجلس للتسهيلات خلال السنة (29) اجتماع، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة التسهيلات														
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
السيد ماجد فياض محمود برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر محمود حيات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	✓	✓				✓	✓	✓		✓	✓	✓		✓	✓
السيد نضال فائق محمد القبج لغاية 2025/7/31	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيدة ريم يحيى حمتو ابزاخ اعتباراً من 2025/8/7 ولغاية 2025/12/21															
الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي اعتباراً من 2025/12/22															

اسم العضو	اجتماعات لجنة التسهيلات													
	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
السيد ماجد فياض محمود برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر محمود حيات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	✓	✓	✓	✓	✓	✓				✓	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق محمد القبج لغاية 2025/7/31														
السيدة ريم يحيى حمتو ابزاخ اعتباراً من 2025/8/7 ولغاية 2025/12/21		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓		
الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي اعتباراً من 2025/12/22														✓

لجنة المجلس للاستراتيجية

بلغ عدد اجتماعات لجنة المجلس للاستراتيجية خلال السنة (4) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة الاستراتيجية			
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
	2/3	6/5	27/7	5/10
الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	✓	✓	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي	✓	✓	✓	✓
الدكتورة عبير غازي نيازي جرار	✓	✓	✓	✓
السيد بيجان خسروشاهي	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق محمد القبج لغاية 2025/7/31	✓	✓	✓	
السيدة ريم يحيى حمتو ابزاخ اعتباراً من 2025/8/7				✓

لجنة المجلس للاستدامة

بلغ عدد اجتماعات لجنة المجلس للاستدامة خلال السنة (3) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة الاستدامة		
	الأول	الثاني	الثالث
	8/4	18/6	9/12
السيدة نسرين زهدي عبدالمجيد بركات	✓	✓	✓
السيد نضال فائق محمد القبج لغاية 2025/7/31	✓	✓	
السيدة خلود محمد هاشم السقاف	✓	✓	✓
السيدة ريم يحيى حمتو ابزاخ اعتباراً من 2025/8/7			✓

اجتماعات لجنة المجلس للتدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي ومسؤول الامتثال

قامت لجنة المجلس للتدقيق بالاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي أربع مرات خلال السنة، وقامت بالاجتماع مع رئيس إدارة مراقبة الامتثال مرة واحدة خلال السنة.

عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين

اجتمع مجلس الإدارة (10) اجتماعات خلال السنة، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات مجلس الإدارة									
	الأول 28/1	الثاني 12/2	الثالث 25/3	الرابع 16/4	الخامس 28/4	السادس 24/6	السابع 24/7	الثامن 27/8	التاسع 29/10	العاشر 22/12
سعادة الشيخة أدانا ناصر صباح الأحمد الصباح – رئيس المجلس		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
الدكتور مروان جميل عيسى المعشر – نائب رئيس المجلس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر محمود حيات		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
السيد مصطفى سمير الشامي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود حسان عوض لغاية 2025/4/27	✓	✓	✓	✓						
السيد نضال فائق محمد القبج لغاية 2025/7/31	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓			
السيدة ريم يحيى حمتو ابزاخ اعتباراً من 2025/8/7								✓	✓	✓
السيد سمير عبدالله سعيد شحرور اعتباراً من 2025/4/28					✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد بيجان خسروشاهي		✓		✓	✓	✓		✓	✓	✓
السيد خليل أنيس خليل نصر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد ماجد فياض محمود برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيدة خلود محمد هاشم السقاف	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتورة عبير غازي نيازي جرار	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيدة نسرين زهدي عبدالمجيد بركات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

يتقاضى كل عضو في مجلس الإدارة مبلغ 5,000 دينار سنوياً بدل مكافأة لعضوية المجلس حسب قانون الشركات، كما يتقاضى بدل سفر وتنقل وبدل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

ادانا ناصر الصباح

رئيس مجلس الإدارة

دليل الحوكمة المؤسسية 2025

دليل الحوكمة المؤسسية (التحكم المؤسسي)

Corporate Governance Manual

المحتويات

المقدمة	2
التعريفات	2
رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي	3
الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل	3
أطراف الحوكمة المؤسسية ذات العلاقة	3
الهيكل التنظيمي	4
تأليف مجلس الإدارة	4
مسؤوليات مجلس الإدارة	5
مهام المجلس وواجباته	5
واجبات رئيس مجلس الإدارة	11
واجبات عضو مجلس الإدارة	12
واجبات أمين السر	12
اجتماعات مجلس الإدارة	13
حدود المسؤولية والمساءلة	13
اللجان المنبثقة عن المجلس	14
الإدارة التنفيذية العليا	22
تقييم أداء الإداريين	23
أنظمة الضبط والرقابة الداخلية	23
الجهات الرقابية في البنك	24
ميثاق أخلاقيات العمل	26
تضارب المصالح	27
المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة	27
سياسة الإبلاغ	27
السياسات المنظمة لأعمال البنك	28
حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك	28
الشفافية والإفصاح	29

المقدمـــة

يعرف البنك المركزي الأردني الحوكمة المؤسسية، على أنها النظام الذي يُوجَه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

كما ينظر البنك الأردني الكويتي بمفهومه الخاص إلى الحوكمة المؤسسية على أنها مفتاح ثقة العملاء وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالبنك، فالحوكمة المؤسسية هي الطريقة والأسلوب الذي تدار به علاقات البنك مع نفسه ومع الأطراف الأخرى المتأثرة به.

ويؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حوكمة مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية، بالإضافة إلى إيمانه المطلق بأن وجود حوكمة جيدة لدى كافة مؤسسات المملكة سوف يؤدي إلى وجود مؤسسات كفؤة، ويوفر بيئة تنافسية مناسبة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، خصوصاً وأن البنوك تلعب دوراً هاماً في النظام المالي، وتعتمد على ودائع عملائها في أعمالها، مما يؤكد على أهمية وجود حاكميه مؤسسية جيدة لديها.

وعليه، فقد قرر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي تبني دليل الحوكمة المؤسسية (يشار إليه لاحقاً بالدليل) والذي تم إعداده وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية الأخرى، حيث يهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل للوصول إلى تحقيق مبادئ الحوكمة المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى. ويوفر البنك النسخة المعتمدة من الدليل على موقعه الإلكتروني www.jkb.com

يعكس هذا الدليل متطلبات وسياسات البنك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك، وتنطبق الأحكام الواردة فيه على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين، كما يعتمد البنك الاستراتيجيات والسياسات والهياكل الإدارية لشركاته التابعة في إطار الحوكمة السليمة.

التعريفات

الحاكمية المؤسسية :	النظام الذي يُوجَه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة :	توفر متطلبات محددة تتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا.
أصحاب المصالح :	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
المساهم الرئيسي :	الشخص المسيطر على ما لا يقل عن (5%) من رأسمال البنك.
عضو مستقل :	عضو مجلس الإدارة من غير المساهمين الرئيسيين – وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم – ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك.
الإدارة التنفيذية العليا :	تشمل الوظائف لدى البنك والتي ترادف الوظائف/ المسميات الواردة في قانون البنوك وتعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتعليمات والتشريعات الأخرى التي يخضع لها البنك.
الموقع الاستشاري :	الموقع الذي يكون بين شاغله وبين البنك عقد أو اتفاق لتقديم خدمات استشارية مؤقتة، أو بموجب عقد سنوي.

رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي

يهدف البنك الأردني الكويتي إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بأخلاقيات العمل من كافة جوانبه وذلك من خلال الإفصاح عن نتائج البنك بكل دقة وشفافية، والتقيد التام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تحكم عمل البنك.

الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل

استند البنك في اعداد هذا الدليل على ما يلي:

- قانون البنوك الساري.
- قانون الشركات الساري.
- قانون الأوراق المالية الساري وتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- قانون ضمان الودائع الساري.
- الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المذكورة أعلاه وأية تعديلات لاحقة عليها.
- تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك في الأردن، الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- إصدارات لجنة بازل حول الموضوع.
- إصدارات منظمة دول OECD والبنك الدولي المتعلقة بالحوكمة المؤسسية.
- المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للتقارير المالية والتي يستخدمها المستثمرون لمساءلة إدارة البنك.
- التشريعات السارية في البلدان التي للبنك فروع بها، وذلك في حدود أعمال البنك فيها

بالإضافة إلى القوانين التي تحمي حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات العلاقة.

أطراف الحوكمة المؤسسية ذات العلاقة

1. المساهمون

يحرص إطار عمل الحوكمة في البنك على حماية حقوق المساهمين مع تأمين معاملة عادلة لهم وبصورة خاصة في ضوء القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية. كما ينطبق الأمر عينه على سياسات وإجراءات البنك.

2. أعضاء مجلس الإدارة

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالنيابة عن المساهمين بإدارة البنك، بموجب التشريعات والقوانين المختلفة التي تحدد واجباتهم ومسؤولياتهم (مثل قانون الشركات، قانون البنوك ... الخ).

3. الموظفون

كافة موظفي البنك عليهم مسؤولية في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية كجزء من مسؤولياتهم في تحقيق أهداف البنك، كل فيما يخصه.

يجب على موظفي البنك أن يتمتعوا بالمعرفة الضرورية والمهارات والمعلومات والصلاحيات للقيام بأعمال البنك، وهذا يتطلب الفهم الكامل للبنك وللصناعة وللسوق والمخاطر المرتبطة بذلك.

من خلال سعي الموظفين لتحقيق هذه المتطلبات فإنهم سوف يساهمون بشكل إيجابي في أداء وإنجازات البنك والنجاح في ذلك سوف يؤدي إلى الأمان والرضا الوظيفي.

4. الدائنون

الأطراف المختلفة التي ترتبط مع البنك بعلاقات تعاقدية مثل العملاء والموردين والدائنين.

الهيكل التنظيمي

من مهام مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة نشاطات البنك، والتأكد من وجود لوائح تنظيمية كافية لتنفيذ الإستراتيجية المعتمَدَة، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الفعّالة، وتطبيق الحوكمة الجيّدة. وذلك من خلال:

- هيكل تنظيمي واضح وشفاف.
- أهداف محدّدة لكلّ وحدة إدارية.
- مهام ومسؤوليات وظيفية محدّدة لكلّ وحدة إدارية.
- السلطات وخطوط الاتصالات والخطوط المباشرة للإشراف الخاصة بمناصب الإدارة المختلفة، فصلًا عن التخصيص/ فصل المهام الملائم.
- الأدلّة والسياسات وإجراءات العمل الملاءمة لتنفيذ العمليات والإشراف عليها لاسيما تحديد وصف وظيفي لكافة مستويات الوظائف ضمن الهيكل التنظيمي، بما في ذلك تحديد مؤهّلات وخبرة كلّ مَن يشغل هذه المناصب.
- هيكليّة مُلكية لا تعرقل الحوكمة المؤسسية.
- إدارات مستقلة للوفاء بمهام إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال.
- وحدات وموظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).

تأليف مجلس الإدارة

أ. يتألف مجلس إدارة البنك من ثلاثة عشر عضواً، على أن يكون خمسة منهم كحد أدنى مستقلون، وفقاً لتعريف تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي للعضو المستقل.

ب. يضع المجلس سياسة واضحة لملاءمة أعضائه بما يتماشى مع التشريعات والمتطلبات الرقابية.

ج. لا يجوز لرئيس أو عضو المجلس الجمع بين منصبه وأي موقع تنفيذي، أو أي موقع يشارك بموجبه في إدارة العمل اليومي للبنك، أو أي موقع استشاري في البنك.

د. يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع الرئيس التنفيذي بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

هـ. يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بصلة قرابة دون الدرجة الثانية.

و. يجب أن يراعى تنوع وتكامل المهارات والخبرات بين أعضاء المجلس، بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر، وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته.

ز. يراعى تمثيل المرأة في عضوية المجلس.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية. وعلى المجلس اتخاذ اجراءات العناية الواجبة لدى البت في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول إلى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه بأعلى مستويات المهنية. ولضمان ذلك، يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

مهام المجلس وواجباته

مع مراعاة اختصاصات وصلاحيات الهيئة العامة للبنك، يتولى مجلس الإدارة المنتخب من قبل الهيئة العامة مهام ومسؤوليات إدارة أعمال البنك لمدة أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتشمل هذه المهام والواجبات ما يلي (على سبيل الذكر وليس الحصر):

-

اولاً: في مجال الإشراف العام والرقابة ورسم الإستراتيجيات للبنك :

1. الإشراف على الإدارة التنفيذية واعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أدائها لتحقيق الأهداف المؤسسية والتأكد من سلامة كافة عمليات البنك.
2. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية، واعتماد خطط العمل التي تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
3. اعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك.
4. اعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية (إدارة التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، إدارة مراقبة الامتثال).
5. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
6. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.

ثانياً: في مجال السياسات والتعليمات والاستراتيجيات والضوابط التي يجب اعتمادها من مجلس الإدارة:

1. اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها على جميع المستويات الإدارية في البنك.
3. اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر كلما استدعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.

4. اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بحيث تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من معايير ومتطلبات وشروط التشريعات السارية بشأن الإدارة التنفيذية العليا، ويراجع المجلس هذه السياسة من وقت لآخر، ويضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.

5. اعتماد سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها بما فيها تلك التي تنشأ عن ارتباطات البنك بالشركات داخل المجموعة البنكية واعتماد الاجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بالسياسة ومنع حصول تجاوزات عليها.

6. اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف آخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.

7. وضع سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع على أن تتضمن افصاحات البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة المبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص.

8. اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.

ثالثاً: ما يجب على مجلس الإدارة التحقق منه :

1. ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.

2. التحقق من أن السياسة الائتمانية تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم مخاطر العملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لمستوى الحوكمة المؤسسية لديهم.

3. التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة.

4. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك، وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.

5. التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والاجراءات المعتمدة بموضوعية.

رابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التعيين والتقييم والمكافآت :

1. تعيين رئيس تنفيذي يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.

2. الموافقة على تعيين/نقل/ترقية/تكليف أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بناءً على توصية اللجنة المختصة، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي.

3. اتخاذ القرار بقبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، بناءً على توصية اللجنة المختصة، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي بخصوص قبول استقالة أو إنهاء خدمات كل من الرئيس التنفيذي ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال.

4. تشكيل لجان من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس.

5. إقرار خطة إحلال لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

6. تعيين أمين سر للمجلس وإنهاء خدماته وتحديد مكافآته.

7. تقييم أداء الرئيس التنفيذي سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت ومعتمد من المجلس بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء الرئيس التنفيذي كحد أدنى كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنة بحجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، بحيث يتم وضع أوزان ترجيحية لكل بند من بنود التقييم وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

8. وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.

9. التأكد من ملاءمة أعضائه وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لسياسات البنك المعتمدة والتشريعات والتعليمات السارية واستمرار تمتعهم بها.

10. اعتماد نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:

- مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية لإستخدامها لقياس أداء المجلس ولجانه.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أداؤه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
- مدى تطوير العضو لمعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركاته في برامج تدريبية.

11. اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، يأخذ بالاعتبار مؤشرات أداء تختلف باختلاف طبيعة أعمال الدوائر ومدى تحقيقها لأهدافها على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:

- أن يعطى وزنٌ ترجيحيٌ مناسبٌ لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وإدارة الامتثال وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، أي ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخططها السنوية بالإضافة إلى قياس رضا العملاء حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.

12. للمجلس في حال ارتأى ذلك ضرورياً ولمبررات واضحة ومحددة، تعيين مستشار له، على أن يكون ذلك ضمن نطاق مهام تنسجم وطبيعة عمل المستشار، وعلى ألا يشمل ذلك مهام إشرافية أو تنفيذية بأي شكل من الأشكال، وأن يكون ذلك ضمن إطار زمني محدد، ودون أن يخل ذلك بمهمة إشراف المجلس على أعمال البنك انسجاماً مع المهام الواردة بالتشريعات، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على هذا التعيين.

خامساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الإفصاح والنشر :

1. التأكد من نشر دليل الحوكمة المؤسسية على الموقع الإلكتروني للبنك وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطّلاع الجمهور.
2. ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيحاً لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
3. التأكد من أن المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب العلاقة قد تم نشرها في الوقت المناسب.
4. التأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
5. التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
6. التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى :

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
- ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
- دليل الحوكمة المؤسسية للبنك والمعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة فيه، ومدى الالتزام بتطبيق ما جاء في الدليل.
- نصا يفيد بمسؤولية وإقرار المجلس عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير، وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام.
- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء مجلس الإدارة كل على حده،والمكافآت بكل أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده،وذلك عن السنة المنصرمة.
- المساهمين الرئيسيين في البنك وفي الشركات التي تساهم بشكل رئيسي في البنك.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

7. توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
   - اجتماعات الهيئة العامة.
   - التقرير السنوي.
   - تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
   - الموقع الإلكتروني للبنك.
   - قسم علاقات المساهمين.
8. وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
9. وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من الأسهم بإضافة بنود على جدول أعمال الهيئة العامة العادي قبل إرساله بشكل نهائي للمساهمين.

سادساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التدقيق الداخلي والخارجي :

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال: إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
2. التأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي في البنك قادرة على القيام بمهامها وان يكون موظفيها مؤهلين، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.
3. ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان تمكنهم من الوصول إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك، بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
4. اعتماد ميثاق تدقيق داخلي يتضمن مهام وصلاحيات ومنهجية عمل إدارة التدقيق الداخلي.
5. التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر للجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.
6. ضمان استقلالية المدقق الخارجي بداية واستمراراً بما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي.
7. على البنك ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى أن لا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناء على أسباب جوهرية، ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك.
8. اعتماد سياسة للتدقيق الخارجي.

سابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الامتثال :

1. اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة.
2. اعتماد مهام ومسؤوليات إدارة مراقبة الامتثال.
3. ضمان استقلالية إدارة مراقبة الامتثال، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة الامتثال.

ثامناً: واجبات مجلس الإدارة في مجال المخاطر :

1. اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون لدى المجلس معرفة مناسبة ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
2. اعتماد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
3. اعتماد وثيقة شاملة للمخاطر المقبولة للبنك.
4. اعتماد سياسات إدارة المخاطر التي تغطي كافة عمليات البنك وتضع حدود واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر.
5. اعتماد خطة استمرارية العمل.
6. اعتماد إطار إدارة المخاطر في البنك.
7. التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
8. التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
9. ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

1. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية العليا للبنك.
2. التشجيع على ابداء الرأي حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، والتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلام جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
4. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
5. مناقشة القضايا الإستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
6. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك، وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس، بما فيها تعليمات الحوكمة المؤسسية، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومهامه، ومهام أمين سر المجلس.
7. التأكد من تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
8. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني/ مدير الدائرة القانونية وأمين السر للبنك، حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
9. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
   - البنية التنظيمية للبنك، والحوكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
   - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياساته المعتمدة.
   - الأوضاع المالية للبنك.
   - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
10. توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
11. تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
12. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري، أو أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك.

واجبات عضو مجلس الإدارة

1. المعرفة الكافية بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله.
2. حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه واجتماعات الهيئة العامة وحسب المقتضى.
3. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره، وعدم إفصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس ولجانه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.
4. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح.
5. الإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض للمصالح في حال وجوده، والالتزام بعدم المشاركة في القرار المتخذ بالاجتماع الذي تم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر أي اجتماع للمجلس أو لجانه.
6. تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

واجبات أمين السر

1. حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس بصورة دقيقة.
2. تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
3. التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
4. متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
5. حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
6. اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.
7. التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
8. تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة لأعضاء المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة

أ. يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد.

ب. يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بحضور الأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس في المركز الرئيسي للبنك أو في أي مكان آخر داخل المملكة إذا تعذر عقدها في المركز، وتصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الذين حضروا الاجتماع، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

ج. على أعضاء المجلس حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً، أو من خلال الوسائل الإلكترونية.

د. يكون التصويت على قرارات مجلس الإدارة شخصياً أو من خلال الوسائل الإلكترونية، ويقوم به العضو نفسه ولا يجوز التوكيل فيه، ويجوز توقيع المحاضر إلكترونياً.

هـ. في حال عقد الاجتماع من خلال الوسائل الإلكترونية، على رئيس مجلس الإدارة/أو نائبه في حال غيابه وأمين السر المصادقة على محضر الاجتماع، وعلى انعقاده بشكل قانوني.

و. يجب أن لا يقل عدد اجتماعات مجلس الإدارة عن ست اجتماعات خلال السنة المالية، وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.

حدود المسؤولية والمساءلة

اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة، والإدارة التنفيذية من جهة أخرى، وإيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين، وأن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

- يبين الهيكل التنظيمي التسلسل الإداري ويعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح.
- إضافةً إلى ما هو وارد في التشريعات، يعمل الرئيس التنفيذي على ما يلي:

1. تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
2. تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
3. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
4. توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
5. وضع الآليات لإيصال رؤية ورسالة وإستراتيجية البنك إلى الموظفين.
6. إعلام مجلس الإدارة بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
7. إدارة العمليات اليومية للبنك.
8. اعتماد وصف مفصل لمهام كل وحدة تنظيمية باستثناء الدوائر الرقابية (ادارة التدقيق الداخلي، ادارة المخاطر، ادارة مراقبة الامتثال) حيث تعتمد من اللجان المختصة، وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه.

اللجان المنبثقة عن المجلس

أ. بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة لجاناً من بين أعضائه، ويعتمد ميثاق لكل لجنة يتضمن تشكيلة اللجنة ومهامها وصلاحياتها ودورية ونصاب اجتماعاتها.

ب. يقوم مجلس الإدارة بتسمية أمين سر لكل لجنة وتحديد مسؤولياته بما في ذلك تدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة.

ج. على هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، كما أن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.

د. يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان التالية (التدقيق، المخاطر، الامتثال، الترشيح والمكافآت والحوكمة المؤسسية)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس، ويحظر على رئيس لجنة المجلس للتدقيق أن يكون رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

هـ. تتمتع لجان المجلس بالصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه البيانات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- طلب حضور أي موظف بالبنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.

و. يحظر أن يتم تفويض صلاحيات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لأي سلطة أخرى.

ز. يحظر أن يتم تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات.

ح. يجوز لأعضاء اللجان حضور اجتماعات اللجنة بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس اللجنة وأمين السر على محضر اجتماع اللجنة ونصابه القانوني. باستثناء لجنة التسهيلات لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة، ولا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصيل.

أ) لجنة التدقيق :

دور اللجنة:

تختص لجنة التدقيق بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة، كما يتضمن ميثاق اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومة من الإدارة التنفيذية مباشرة أو من خلال مدير التدقيق الداخلي وحقها في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها. ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.

1. تعنى اللجنة بمراجعة:

   أ . نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.

   ب. القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك.

   جـ. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

2. تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه، بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها بالإضافة إلى تقييم استقلاليته.

3. التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بداية واستمراراً بما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي.

4. الاجتماع (اجتماعات منفصلة) مع كل من المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

5. مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

6. الاطلاع على تقرير إدارة التدقيق الداخلي حول اجراء الفحص الخاص بالتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذوي العلاقة مع البنك قد تمت وفق التشريعات النافذة والسياسات الداخلية والاجراءات المعتمدة والتوصيات بهذا الخصوص وإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية.

7. التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

8. التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.

9. التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق – وفق النهج المعتمد على المخاطر – بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).

10. التحقق من تقيد دائرة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك إجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات.

11. اعتماد وصف مفصل لمهام ومسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي.

12. اعتماد إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة إدارة التدقيق الداخلي.

13. التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي الخاص بإدارة التدقيق الداخلي.

14. التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة التدقيق الداخلي واخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك مجال الحوكمة المؤسسية.

15. تقوم لجنة التدقيق بممارسة الدور الموكول إليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وبحيث يتضمن ذلك وبشكل خاص:

- المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره.
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصويبية وبالوقت المناسب لنقاط الضعف في الرقابة الداخلية، وحالات عدم الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات، والملاحظات الأخرى التي يتم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة إجراءات التصويب.

- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة وبصفة خاصة التحقق من أوامر الجهات الرقابية بشأن كفاية رأس المال وكفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها وكافة المخصصات الأخرى وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
- التأكد من القوانين والأنظمة التي تحكم عمل البنك.

16. تقييم أداء مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته بما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.
17. التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والأتعاب وفترة التعاقد وأي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك، وحجم أعماله، وتعقيد عملياته ومخاطره.

يدعى رئيس دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من المستقلين على أن لا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، كما لا يجوز أن تضم في عضويتها رئيس مجلس الإدارة.
- يكون غالبية أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية في المحاسبة أو المالية أو من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة، أو المالية أو التدقيق الخارجي أو التدقيق الداخلي أو الأعمال المصرفية.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

ب) لجنة المخاطر:

دور اللجنة:

تتولى لجنة المخاطر بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. التوصية لمجلس الإدارة باعتماد إطار ادارة المخاطر في البنك.
2. التحقق من توفر سياسات وأدوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.
3. ضمان وجود إستراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك.
4. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.

5. تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها.
6. التحقق من فعالية إجراءات عمل دائرة إدارة المخاطر وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات والإجراءات المعتمدة.
7. التحقق من توفر نظام لإدارة المخاطر يكفل دقة وكفاية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.
8. التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر.
9. اعتماد وصف مفصل لمهام ومسؤوليات إدارة المخاطر.
10. اعتماد إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة إدارة المخاطر.
11. التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي الخاص بإدارة المخاطر.
12. التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر واخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.
13. تقييم أداء رئيس إدارة المخاطر وتحديد مكافآته وفقاً لسياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، بعد الاستئناس برأي الرئيس التنفيذي.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بما فيهم رئيس اللجنة من المستقلين وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

ج) لجنة الترشيح والمكافآت :

دور اللجنة:

تختص لجنة الترشيح والمكافآت بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة:

1. دراسة ملاءمة الأشخاص المرشحين للانضمام إلى عضوية المجلس ضمن سياسة ملاءمة الأعضاء التي يعتمدها مجلس الإدارة، مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس ولجانه.
2. إبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام العضوية عليه.
3. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا. حسب متطلبات سياسة شغل الوظائف العليا المعتمدة.

4. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
5. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في التشريعات والتعليمات السارية ومراجعة ذلك بشكل سنوي وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على شروط استقلالية أي من الأعضاء المستقلين.
6. الإشراف على تطبيق السياسات التي يعتمدها المجلس بشأن تقييم أداء المجلس وأداء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بما فيهم الرئيس التنفيذي.
7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحداث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
8. وضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداريي البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة، بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب ومكافآت الرئيس التنفيذي وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ولا يجوز تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، على أن يتم اعتمادها من المجلس.
9. التقييم السنوي لأعمال المجلس ككل ولجانه ولأعضائه، وإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم.
10. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي للاضطلاع بمهامهم بما في ذلك (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات...إلخ.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة على الأقل من أعضاء المجلس، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين. ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

د) لجنة الحوكمة المؤسسية:

دور اللجنة:

تتولى لجنة الحوكمة المؤسسية المهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه واعتماده من مجلس الإدارة.
2. التأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحوكمة المؤسسية.
3. التأكد من الالتزام بميثاق أخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك.
4. تزويد البنك المركزي الأردني بكتاب موقع من أعضاء اللجنة خلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل على دليل الحوكمة المؤسسية.

5. وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتأكد من التزام البنك بهذه التعليمات، ودراسة ملاحظات الهيئة حول تطبيقها ومتابعة ما تم بشأنها.
6. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
7. التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي أو أي جهة ذات علاقة فيما يتعلق بالتزام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية.
8. إبلاغ البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوزات لأحكام ومتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس، ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

هـ) لجنة الامتثال:

دور اللجنة:

تتولى لجنة الامتثال المهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. التوصية لمجلس إدارة البنك باعتماد السياسات المنظمة لأعمال إدارة الامتثال وتشمل سياسة الامتثال التشريعي وسياسة مكافحة غسل الأموال وسياسة العقوبات الدولية وسياسة الرشوة ومكافحة الاحتيال وأي سياسة أخرى تتعلق بإدارة الامتثال ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
2. تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.
3. التأكد من استقلالية إدارة مراقبة الامتثال وبما يحقق وجود فصل بين وظيفة مراقبة الامتثال وباقي دوائر البنك.
4. إعتماد الخطة السنوية ومراجعة التقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.
5. الإشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك، والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية.
6. الإشراف على أعمال إدارة مراقبة الامتثال وضمان وجود الآليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بم فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
7. التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.

8. تقييم أداء رئيس إدارة مراقبة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، بعد الاستئناس برأي الرئيس التنفيذي.
9. اعتماد وصف مفصل لمهام ومسؤوليات إدارة مراقبة الامتثال.
10. اعتماد اجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة إدارة مراقبة الامتثال.
11. التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي الخاص بإدارة مراقبة الامتثال.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون معظم أعضائها من المستقلين، وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

و) لجنة التسهيلات:

دور اللجنة:

1. منح وتعديل وتجديد وهيكلة وجدولة وتسوية التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك. ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.
2. اتخاذ القرار المناسب حصراً بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).
3. لا يدخل ضمن صلاحيات هذه اللجنة ما يلي:

   أ . الموافقة على منح التسهيلات لأعضاء مجلس الإدارة.

   ب. شطب الديون (إعدام الديون).

4. رفع التقارير الدورية لمجلس الإدارة حول تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
5. تعتبر قرارات اللجنة أصولية بحضور أعضاء اللجنة لاجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من خمسة أعضاء على الأقل ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلا – على أن لا يكون أي من أعضائها عضو في لجنة التدقيق – ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.

- يجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة مرة كل أسبوع إذا دعت الحاجة، وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.
- يكون الرئيس التنفيذي هو أمين سر اللجنة.

ز) لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني :

دور اللجنة:

تتولى اللجنة المهام التالية وتكون مرجعيتها تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 10/25 /2016 الصادرة عن البنك المركزي الأردني وأية تعديلات تطرأ عليها:

1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) (ROI) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (Control Objectives for Information and related Technology) (COBIT)، يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليماتنا من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة، ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية، وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتبار معطياتها حد أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم اطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في المرفق المذكور مسترشدين بمعيار (COBIT 5 Enabling Processes) بهذا الخصوص.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.
10. كما تتولى اللجنة المهام المتعلقة بحاكمية الأمن السيبراني وفقاً لتعليمات إطار عمل الأمن السيبراني الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة، ويحدد المجلس أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.
- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس بغرض تعويض النقص بهذا المجال من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى، وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير تكنولوجيا المعلومات) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.
- ينتخب المجلس أحد أعضائها ليكون عضواً مراقباً في لجنة الإدارة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات.
- تقوم اللجنة برفع تقارير دورية للمجلس، علما بأن تفويض المجلس صلاحيات للجنة لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأغلبية وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

الإدارة التنفيذية العليا

يقوم مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية في البنك، والذي بدوره يتأكد من امتلاكها الخبرات والكفاءات والنزاهة الضرورية لإدارة أعمال البنك وشؤونه على نحو يتوافق ومعايير السلوك المهني لاسيما الإشراف على إدارة البنك والتمتّع بالصلاحية المناسبة للإشراف على الأفراد الرئيسيّين المرتبطين بعمليات البنك. ويضع البنك سياسة لإدارة وشغل الوظائف التنفيذية العليا بما يلبي المتطلبات التشريعية والتعليمات النافذة وتطلعات البنك.

وتكون مهام الإدارة التنفيذية العليا كما يلي :

- تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس، والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من الرئيس التنفيذي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الاجراءات.
- إعداد القوائم المالية.
- إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من الرئيس التنفيذي، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية.
- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من المجلس ورفع تقارير أداء دورية للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر وأسبابه.

- عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها، حيث يعتبر تعاون تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية أمر أساسي للإيفاء بمهامها، ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر باطلاع اللجنة المختصة على تلك المسائل.
- تزويد الجهة الرقابية والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وأي جهات مختصة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
- إعداد ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك واعتماده من المجلس وتعميمه على كافة الإداريين في البنك.
- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع أحدث معايير الأخلاقيات وقواعد سلوكيات العمل المهني.
- التحقق من وجود ضوابط رقابية مناسبة لكل نشاط أو عملية، وفصل الإجراءات إدارياً وعملياً بين مهام الموافقة والتنفيذ.

تقييم أداء الإداريين

يضع البنك سياسات تقييم الأداء التي تكفل مشاركة جميع القائمين على تسيير أعمال البنك في تحقيق أهدافه من خلال أداء المهام والأهداف والالتزامات المنوطة بكل منهم في إطار المنافسة العادلة المنبثقة من ثقافة التميز في الأداء.

- سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاءه.
- سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا ومساءلتهم.
- نظام تقييم أداء موظفي البنك.

وتستند كافة الأنظمة والسياسات أعلاه إلى أحدث الممارسات العالمية التي من شأنها القياس الموضوعي للأداء مع الأخذ بعين الاعتبار تجنب المخاطر وما تنص عليه التشريعات والتعليمات النافذة.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن تطبيق والاحتفاظ بأنظمة ضبط ورقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

ويأتي ذلك انطلاقاً من إيمان مجلس الإدارة بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال، كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، حيث تبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية وضعها ومتابعة تطويرها وتحديثها، وتعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها. وتتأكد إدارة التدقيق الداخلي من أن التعاملات مع ذوي العلاقة تتم وفقا للسياسات والإجراءات المعتمدة.

ويعتمد مجلس الإدارة سياسة للضبط والرقابة الداخلية تتطرق إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا عنها.

وللتأكد من استقلالية الدوائر الرقابية في البنك، وقيامها بالأدوار الرقابية المنوطة بها، ترفع تقاريرها إلى لجان مجلس الإدارة، كما تقيّم لجان مجلس الادارة أداء شاغلي الوظائف العليا للجهات الرقابية بموجب سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا التي يعتمدها المجلس.

الجهات الرقابية في البنك

إدارة التدقيق الداخلي: تتولى ادارة التدقيق الداخلي المهام التالية كحد أدنى:

1. التحقق من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها، ومراجعة أي تعديلات تتم على هيكل هذه الأنظمة وتوثيق ذلك.
2. وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.
3. إعداد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة، على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
4. مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير مفصل بذلك ورفعه للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية.
5. مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة ، (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
6. التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP) .
7. تدقيق الأمور المالية والإدارية.
8. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.
9. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لاستلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
10. الاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل الجهة الرقابية والمدقق الخارجي.

كما تقوم بإجراء فحص مرة واحدة في السنة على الأقل للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفق التشريعات النافذة والسياسات الداخلية والاجراءات المعتمدة لدى البنك.

وترفع إدارة التدقيق الداخلي تقاريرها للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وللرئيس التنفيذي بشكل متزامن.

إدارة المخاطر: وتعنى بمراقبة المخاطر في البنك في كافة الأصعدة والمجالات السوقية والتشغيلية ومخاطر المعلومات ومخاطر الائتمان، واستمرارية العمل، ومراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر. وذلك وفقا لأفضل المعايير العالمية. وترفع تقاريرها الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتكون مهام دائرة إدارة المخاطر كما يلي كحد أدنى:

1. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
2. إعداد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري، وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر من المجلس.
3. إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.
4. مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك واعتماده من المجلس.
5. إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، ومراجعتها بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، وبحيث تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وعلى أن تعتمد من المجلس.
6. تطوير منهجيات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كل نوع من أنواع المخاطر.
7. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
8. إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس، على أن يتم فحصها بشكل دوري.
9. التأكد وقبل الشروع بإطلاق/ تقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك، وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية/ أمن المعلومات/ السيبرانية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.
10. توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.
11. رفع التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
12. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
13. رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للرئيس التنفيذي تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.

إدارة الامتثال: وتعنى بالتحقق من الامتثال للتشريعات والتعليمات المحلية والعالمية التي تخضع لها أعمال البنك، كما تعنى بأعمال مراقبة ومكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى إدارة وحدة شكاوى العملاء في إطار نظام يعتمده مجلس الإدارة وفقاً للتعليمات الرقابية، وترفع تقاريرها إلى لجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتكون مهام إدارة الامتثال كما يلي كحد أدنى:

1. إعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها، وعلى أن تعتمد هذه السياسة من المجلس.
2. إعداد خطة سنوية للامتثال، وعلى أن تعتمد من لجنة الامتثال.
3. مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.

4. إعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، ورفعها إلى لجنة الامتثال ونسخ منها إلى الرئيس التنفيذي.

وتضع كل من الجهات الرقابية أعلاه مواثيق عملها التي تعتمد من مجلس الإدارة.

ميثاق أخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية وهي:

- النزاهة.
- الامتثال للقوانين.
- الشفافية.
- الولاء للبنك.

ففي محور النزاهة تضمن الميثاق أن موظفي البنك ملتزمون بما يلي:

- أموال المودعين أمانة ومسؤولية يجب الحفاظ عليها.
- عدم تعارض المصلحة الخاصة مع مصلحة البنك.
- عدم استخدام المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية.
- المحافظة على الموضوعية وعدم التأثر بالعلاقات الشخصية.
- عدم الدخول بعلاقات تجارية مع العملاء والموردين.
- عدم التمييز بين العملاء.
- الترفع عن قبول الهدايا والمنافع والدعوات.

أما في جانب الامتثال للقوانين والأنظمة فيجب على الموظفين الالتزام بالسرية المصرفية وبسياسات البنك وأدلة العمل لديه وإيلاء العناية اللازمة في مكافحة غسل الأموال، وعدم إصدار شيكات بدون رصيد والالتزام بقرارات الإدارة.

أما في جانب الشفافية فيلتزم موظفو البنك بصحة الأرقام والبيانات والتقارير المصرح بها ودقة هذه البيانات وكفايتها وتوقيتها وتوافقها مع المعايير بالإضافة إلى التصريح عن المصالح الشخصية وسلامة وضع الموظف المالي والأنشطة التجارية الخاصة به والتصريح عن المخالفات والأضرار.

أما بالنسبة للولاء للبنك فهذا يتحقق من خلال تحقيق رسالة البنك ورؤيته وأهدافه ودوره وتحويل شعار البنك إلى واقع ملموس ونيل رضا العملاء والمحافظة عليهم بالإضافة إلى الإيجابية والتميز وتحمل المسؤولية والجودة والكفاءة وثم الدقة والتعلم المستمر، المحافظة على وقت العمل، التكيف مع ضغوط العمل بروح الفريق والاهتمام بالمظهر والسلوك وحسن التعامل، الحرص على سمعة البنك وإنجازاته، الحفاظ على موجودات البنك ومظهره، عدم الإفصاح عن أسرار العمل واستئذان الإدارة قبل الإدلاء بأي تصريح يتعلق بالبنك بأي وسيلة إعلامية.

يتم نشر المعايير والسياسات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للبنك؛ كما يتم تحديد درجة التقيّد بها في تقرير الحوكمة المؤسسية ضمن التقرير السنوي للبنك.

تضارب المصالح

يعتمد البنك سياسة موثقة حول تضارب المصالح تشمل مسألة تحديد التضارب والتنفيذ المستقلّ والإفصاح عنه، سواء نشأ هذا التعارض بين أعضاء مجلس الإدارة وبين البنك أو بين الإدارة التنفيذية وبين البنك.

تغطي سياسة البنك الخاصة بتضارب المصالح مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل:

- الأنشطة والأعمال التي على عضو مجلس الإدارة وعضو الإدارة التنفيذية تجنبها والتي من الممكن أن تؤدي إلى تضارب في المصالح.
- يجب الحصول على موافقة المجلس عن أي نشاط يقوم به عضو مجلس الإدارة والذي من الممكن أن يؤدي إلى تضارب المصالح، وعلى المجلس التحقق من أن هذا النشاط لا ينطوي على أية تضارب.
- على عضو مجلس الإدارة وعضو الإدارة التنفيذية التصريح عن أية موضوع أدى أو قد يؤدي إلى تضارب في المصالح.
- على عضو مجلس الإدارة الامتناع عن التصويت على أي بند من بنود جدول الأعمال والذي قد يؤدي إلى تضارب في المصالح أو له تأثير على موضوعية التصويت.
- يجب أن تقوم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس المساواة، كما يجب توفر آلية واضحة لدى مجلس الإدارة للتعامل مع أية قضية تنشأ من عدم الامتثال لسياسة تضارب المصالح.
- يجب أن تتضمن سياسة تضارب المصالح أمثلة على الحالات التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح والمرتبطة بأعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- يضع البنك سياسة موثقة حول المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. حيث تتضمّن هذه السياسة القواعد والإجراءات المعتمدة لتنظيم المعاملات مع هذه الأطراف سواء تم ذلك بين البنك وموظفيه أو بين البنك وأعضاء مجلس إدارته أو شركاتهم أو بين الأطراف ذات الصلة فيما بينهم، بما في ذلك معاملات القروض والمعاملات التجارية المبرَمة مع البنك.
- يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم مراجعتها وتقييم مخاطرها وتراعي جميع الضوابط الموضوعة.

سياسة الإبلاغ

يعتمد البنك سياسة وإجراءات عمل للتبليغ عن الأعمال غير القانونية / الاحتيال – وسياسة التبليغ الخاصة، بما في ذلك الإجراءات التي تخوّل الموظفين الاتصال برئيس مجلس الإدارة للإبلاغ عن أيّة مخاوف لديهم حول إمكانية حصول مخالفة أو احتيال على نحو يسمح بفتح تحقيق مستقلّ للنظر في هذه المخاوف ومتابعتها. تحرص هذه الإجراءات على التأكد من تأمين البنك الحماية المطلوبة لهؤلاء الموظفين لطمأنتهم من عدم تعرّضهم للتهديد أو معاقبتهم حتى في حال عدم إثبات صحّة مخاوفهم.

السياسات المنظمة لأعمال البنك

يولي البنك الأردني الكويتي أهمية كبيرة لموضوع توفر سياسات عمل مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك، حيث يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية، كما يتم مراجعتها وتحديثها بانتظام لتعكس أية تعديلات أو تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك

- يتأكد المجلس من حماية حقوق المساهمين الأساسية المتعلقة بتسجيل الملكية ونقلها، والمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة، والمشاركة في الأرباح، والحصول على معلومات منتظمة حول البنك.
- يعمل المجلس على تشجيع المشاركة الفعالة للمساهمين في اجتماعات الهيئة العامة وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت واطلاعهم على تاريخ ومكان الاجتماع مع جدول الأعمال في وقت كاف قبل الاجتماع. واطلاع المساهمين على محاضر اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت، كما يراعى التصويت على حدا على كل قضية تثار خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي.
- يقوم رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- يتم إعداد تقرير مفصل لاطلاع المساهمين بعد انتهاء اجتماع الهيئة العامة وبحيث يشتمل على الملاحظات المختلفة والأسئلة التي طرحها المساهمين وإجابات الإدارة عليها والنتائج التي تم التوصل إليها.
- يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- وفقاً لما ورد في قانون الشركات، ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.

الشفافية والإفصاح

- يوفر البنك دائماً وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الأثر الجوهري على البنك.
- يلتزم البنك التزاماً تاماً بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية.
- يتابع البنك التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تنعكس فوراً على تقاريره المالية.
- يلتزم البنك بتوفير خطوط اتصال تتميز بالديمومة والحرفية مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطات رقابية ومساهمين ومستثمرين ومودعين وبنوك أخرى ولتحقيق هذا الأمر يقوم البنك بإيجاد وظيفة علاقات مستثمرين مهمتها الأساسية توفير معلومات كاملة وموضوعية عن أوضاع البنك المالية والإدارية ونشاطات البنك المختلفة.
- أن يحتوي التقرير السنوي للبنك على كافة المعلومات حول البنك بشكل شفاف وموضوعي.
- نشر تقارير دورية تحتوي معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى نشر تقرير من المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة، وملخصات دورية للمساهمين والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية.
- عقد اجتماعات دورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
- يقوم البنك بتوفير المعلومات الواردة في تقاريره السنوية أو الدورية على الموقع الإلكتروني للبنك باللغتين العربية والإنجليزية وبحيث يتم تحديث المعلومات باستمرار.
- يجب أن تتضمن التقارير التي يقدمها البنك إفصاح من الإدارة التنفيذية عن نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك وأي أثر أو مخاطر مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي العام للبنك.

دليل شبكة الفروع والصرافات الآلية

فروع العاصمة عمان

الفرع الرئيسي	06-5629400
فرع جبل عمان	06-4644868
فرع الوحدات	06-4777174
فرع المركز التجاري	06-4624312
فرع تلاع العلي	06-5532168
فرع جبل الحسين	06-5658662
فرع اليرموك	06-4779102
فرع وادي السير	06-5858864
فرع الجبيهة	06-5347037
فرع ابن خلدون	06-4641381
فرع الشميساني	06-5685403
فرع سوق الخضار	06-4127588
فرع ماركا	06-4889531
فرع المدينة المنورة	06-5533561
فرع عمرة	06-5535292
فرع الصويفية	06-5854467
فرع حي نزال	06-4382618
فرع مكة مول	06-5517967
فرع أبو نصير	06-5235223
فرع عبدون	06-5924195
فرع المقابلين	06-4203679
فرع مرج الحمام	06-5731056
فرع سيتي مول	06-5824318
فرع وادي صقرة	06-5679174
فرع دابوق	06-5411580
فرع شارع مكة	06-5532651
فرع جامعة البترا	06-5714365
فرع المدينة الرياضية	06-5161938
فرع زين	06-5810734
فرع دير غبار	06-5853854
فرع خلدا	06-5370835
فرع الرونق	06-5850392
فرع صويلح الجنوبي	06-5356737
فرع تاج مول	06-5936901
فرع جاليريا مول	06-4017870
فرع الهاشمي الشمالي	06-5051538
فرع طبربور	06-5065336
فرع العبدلي مول	06-5629415
فرع أبو حسان مول	06-4164585
فرع الصخرة المشرفة	06-4386847
فرع المدينة الصناعية سحاب	06-5204829
فرع البنكية الخاصة "الفيلا"	06-5903232

فروع منطقة الوسط

فرع البقعة	06-4725090
فرع مأدبا	05-3253568
فرع جامعة عمان الاهلية	05-3500195
فرع السلط	05-3558995
فرع سماره مول	05-3561243
فرع الفحيص	06-4710530

فروع منطقة الشمال

فرع إربد	02-7243665
فرع جامعة اليرموك	02-7256065
فرع شارع الملك عبد الله الثاني بن الحسين	02-7248496
فرع المفرق	02-6235901
فرع الحصن	02-7020035
فرع جرش	02-6340916

فروع منطقة الجنوب

فرع العقبة	03-2015188
فرع الكرك	03-2396102

فروع منطقة الزرقاء

فرع الزرقاء	05-3983855
فرع الرصيفة	05-3744151
فرع المنطقة الحرة	05-3826196
فرع الزرقاء الجديدة	05-3866005
فرع شارع الملك حسين بن طلال	05-3938498
فرع سوق باب المدينة	05-3851273

الفرع الجوال

فرع الجوال	+962-791995682

الفروع خارج الأردن

فرع قبرص	+35725875555

مواقع أجهزة الصراف الآلي - الأردن

منطقة عمان

صراف آلي سيفوي – شميساني

صراف آلي المسرح – العبدلي

صراف آلي مكة مول

صراف آلي مستشفى الاستقلال

صراف آلي صيدلية روحي – (المدينة المنورة)

صراف آلي فندق الريجينسي

صراف آلي العبدلي بوليفارد

صراف آلي فندق فيرمونت

صراف آلي العبدلي مول

صراف آلي مركز الوطني للسكري

صراف آلي مبنى الإدارة الجديد

صراف آلي مبنى الإدارة العامة

صراف آلي المدرسة المعمدانية

صراف آلي مستشفى الجزيرة

صراف آلي الشرق العربي للتأمين

صراف آلي البرج

صراف آلي البركة مول

صراف آلي فندق كراون بلازا

صراف آلي فندق هيلتون

صراف آلي سينترو مول

صراف آلي فندق الموفنبك

صراف آلي السفارة الكويتية

صراف آلي مستشفى الحياة العام

صراف آلي فلل الاندلسية

صراف آلي فندق السانت ريجيس (المبنى السكني)

صراف آلي سنترال مول

صراف آلي الدانوب هايبر ماركت

صراف آلي توتال / طريق المطار

صراف آلي زهران

صراف آلي كوزمو

صراف آلي جبل اللويبدة

صراف آلي صيدلية روحي – عبدون

صراف آلي شارع الرينبو

صراف آلي افينيو مول

صراف آلي مجمع الملك حسين للأعمال

صراف آلي محطة التوتال الجاردنز

صراف آلي مستشفى كلمنصوا بالبوليفارد

صراف آلي مدينة التجمعات الصناعية التموينية

صراف آلي فندق السانت ريجيس (مبنى الفندق)

صراف آلي ضاحية الرشيد مجمع الخير

صراف آلي الحجرة / شارع المطار

منطقة الوسط

صراف آلي فندق كراون بلازا –البحر الميت

صراف آلي هيلتون البحر الميت

صراف آلي كمبينسكي البحر الميت

صراف آلي فندق الهوليداي ان البحر الميت

صراف آلي جامعة عمان الأهلية

منطقة الشمال

صراف آلي اربد سيتي – سنتر مول

صراف آلي إربد – جراند مول

صراف آلي توتال إربد –مجمع الباصات

منطقة الجنوب

صراف آلي فندق الكمبنسكي – العقبة

صراف آلي منتجع تالا بيه– العقبة

منطقة الزرقاء

صراف آلي محطة محروقات المناصير – الزرقاء

صراف آلي البتراوي – الزرقاء

مواقع أجهزة الصراف الآلي التفاعلي (ITM)

صراف آلي تفاعلي العبدلي بوليفارد

صراف آلي تفاعلي إربد سيتي سنتر

صراف آلي تفاعلي فرع عبدون

صراف آلي تفاعلي فرع المدينة المنورة

صراف الي تفاعلي فرع ابن خلدون

صراف الي تفاعلي فرع خلدا

الإدارة العامة

هاتف: 5629400-6 –962+

فاكس: 5695604-6 –962+

مركز الاتصال المباشر: 5200999-6 –962+ / 080022066

ص.ب: 9776 عمان 11191 الأردن

info@jkbank.com.jo

jkb.com